وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور – خنشلة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
نيابة العمادة للدراسات في التدرج

الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الخليج

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية

إعداد الطالبة:
إلهام بن العلمي

إشراف الأستاذة:
مباركة سليماني

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.عمـار بالــة	أستاذ مساعد – أ–	جامعة عباس لغرور– خنشلة –	رئيسا
أ.مباركة سليماني	أستاذ مساعد – أ–	جامعة عباس لغرور– خنشلة –	مشرفا ومقررا
أ.ياسين طرشـي	أستاذ مساعد – أ–	جامعة عباس لغرور– خنشلة –	مناقشا

السنة الجامعية: 2015 –2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أحمدك ربي المنعم المتفضل و الذي بشكرك تدوم النعم و أنت القائل

(و لئن شكرتم لأزيدنكم)

على توفيقي لإنجاز هذا العمل

تشكراتي الخالصة للأستاذة سليماني مباركة ، وذلك للتفضل بالإشراف و حسن الإرشاد و التوجيه في سبيل نجاح هذا العمل عرفانا و تقديرا .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر و الإمتنان إلى أساتذة قسم العلوم السياسية و كذا السادة الأفاضل لجنة المناقشة الموقرين .

جزاكم الله جميعا عني كل خير و سدد على طريق الحق خطاكم .

إلهام

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول : ماهية الإستراتيجية الأمنية

المطلب الأول : تعريف الإستراتيجية

المطلب الثاني : مفهوم الإستراتيجية الأمنية

المطلب الثالث : وسائل الإستراتيجية الأمنية

المبحث الثاني : مفهوم الأمن من منظور العلاقات الدولية

المطلب الأول : مفهوم الأمن من منظور تفسيري – وضعي

المطلب الثاني : مفهوم الأمن من منظور تكويني – تأملي

المطلب الثالث : مفهوم الأمن من منظور توسعي

المبحث الثالث : النظريات المفسرة لدور و توجهات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج

المطلب الثاني : نظرية النظام الإقليمي

المطلب الأول : نظرية الدور

المطلب الثالث : نظرية المباريات

الفصل الثاني : تطبيقات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في الخليج

المبحث الأول: المكانة الجيوسياسية للخليج في السياسة الإيرانية

المطلب الأول: المحددات المتحكمة في صياغة الإستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج

المبحث الثاني: التصور الإيراني للأمن في منطقة الخليج

المطلب الأول: المفهوم الإيراني لأمن الخليج

المطلب الثاني: التحديات الأمنية في منطقة الخليج من منظور إيراني

المطلب الثالث: آليات مواجهة التحديات الأمنية في الخليج

المبحث الثالث: الطموحات الإقليمية لإيران في منطقة الخليج وآفاقها المستقبلية

المطلب الأول: الريادة الإقليمية

المطلب الثاني: تطويق التواجد الأجنبي بالمنطقة

خاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة

مقدمــة:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور عدة تحولات في البيئة الأمنية الدولية جراء تفكك الإتحاد السوفياتي و بروز الولايات المتحدة كقطب مهيمن كما أدت إلى تحول في المنظومة المفاهيمية ، لعل أبرزها مفهوم الأمن الذي تغير مضمونه من الطابع العسكري الصلب إلى الشامل متعدد الأبعاد و المستويات، والمرتبط أساسا بفعل طبيعة التهديدات الجديدة التي تمس أمن الدولة و الفرد على حد السواء كالإرهاب والجريمة المنظمة و العمالة الوافدة ...إلخ ، هذا و تعد منطقة الخليج بالنظر لموقعها الإستراتيجي بؤرة لهاته المنظومتين من التهديدات الصلبة و اللينة ، فقد شهدت هذه المنطقة عديد القضايا الأمنية ترجع آثارها إلى نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية و ما تلاها من تداعيات لحربي الخليج الثانية و الثالثة ، وانتعاش الولاءات المذهبية، و تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي ، الأمر الذي عزز التواجد الأجنبي بالمنطقة و احتدام التنافس بين القوى الإقليمية و الدولية على منطقة الخليج بهدف حماية مصالحهم الحيوية و أمنهم القومي ، و قد فرض موقع إيران و مكانتها الجيوسياسية الهامة في النظام الخليجي، واستشعارها للتحديات الأمنية التي تستهدف أمنها القومي ووزنها الإقليمي ، إيجاد آليات في إطار إستراتيجية أمنية شاملة ، لفرض هيمنتها و لمواجهة تلك التحديات قصد درئها.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية دراسة الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في النظام الإقليمي الخليجي من الدور المتعاظم لإيران في العلاقات الدولية و هو ما يؤهلها لإحتلال مركز الرائد الإقليمي ، لذا تتمحور الدراسة حول تحليل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه اقليمها الخليجي بكل ما ترتبط به من مقومات قوة و تصورات قادتها لأمن المنطقة و الطموحات والأدوار التي يمكن أن تضطلع بهم بلادهم .

كما تستمد الدراسة أهميتها من الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها منطقة الخليج من نفط و مضايق بحرية بالغة الأهمية ، كما تضم قوى إقليمية منافسة خاصة المملكة

العربية السعودية ، كما أن لها مصالح متضاربة و تاريخ الأزمات الطويل الذي شهدته المنطقة، إضافة إلى أهمية الموقع الإستراتيجية و الذي يمثل منطقة جذب للقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بأمنها القومي ومصالحها الحيوية ، كما تأتي أهمية الدراسة من كونها تتناول المتغيرات التي تهدد أمن النظام الإقليمي الخليجي، و ما تطمح إليه سياسة إيران الخارجية من تعزيز دورها و دعم نفوذها في نظامها الإقليمي، كونها دولة محورية في منطقة الخليج، تشغل أطول شاطئ خليجي مقارنة بسواحل الدول الأخرى و ذلك عبر العديد من المبادرات و الإتفاقيات الأمنية ضمن إستراتيجية شاملة تمكنها من صياغة الترتيبات الأمنية في منطقة تمثل بؤرة توتر و استقطاب للتواجد الأجنبي ، مع عدم إغفال القيمة الفكرية للثورة الإسلامية بالتحليل و التي أصبحت تمثل المرجعية الأساسية في سياسة إيران الطامحة لنشر وتعميم ثورتها إلى الدول الأخرى بهدف تعزيز قوتها لمواجهة التهديدات المناهضة للفكر الثوري الإسلامي، خاصة و أن المنطقة تعرف اختلاف مذهبي (سني – شيعي) و عرقي (عربي – فارسي) و الذي غالبا ما يتم توظيفه لتمرير أهداف سياسية .

أهداف الدراسة :

تنقسم لأهداف علمية و أخرى عملية

أ . **الأهداف العلمية:**

* تهدف الدراسة إلى الإلمام بالنظريات الأمنية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

* تحديد المحددات الداخلية و الخارجية المتحكمة في توجهات السياسة الإيرانية.

* التعريف بمفهوم أمن الخليج.

*رصد و تحليل أهم المحطات التاريخية التي مرت بها سياسة إيران.

* التعرف على إستراتيجية إيران المتبناة، عبر مختلف الآليات والوسائل التي تم تنفيذها من خلالها لمواجهة التهديدات الأمنية و تحقيق طموحاتها في جوارها الإقليمي.

ب . الأهداف العملية :

* تقديم عمل أكاديمي حول الشأن الخليجي.

* التوصل إلى توصيات و اقتراحات من قبلنا بعد تحليل الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج.

أسباب اختيار الموضوع :

تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية و أخرى موضوعية نوردها فيما يلي :

أ/الأسباب الذاتية :

– تتمثل في ميولات و اهتمامات الباحثة بالشأن الإيراني خاصة في إطار نظامه الإقليمي الفرعي المتمثل في منطقة الخليج و التفاعلات الحاصلة بين إيران و الدول العربية، و قد سبق و أن قدمنا دراسة حول إيران في مذكرة الليسانس التي جاءت بعنوان "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد الحرب الباردة".

الأسباب الموضوعية :

*رغبة منا في سد النقص على مستوى مكتبتنا الجامعية بصفة خاصة.

* كما أننا لاحظنا غياب دراسات تتناول الموضوع بهذا التوجه – الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه الخليج – على مستوى المحددات والتحديات و الآليات من منظور إيراني باعتبارها دولة إسلامية محورية في المنطقة ، فأغلب الدراسات المتوفرة تتناول إيران كتحدي أمني للمنطقة بشكل عام و لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص .

* والأهم أنه موضوع مستجد.

*علاوة على تكوين رصيد معرفي في حقل الدراسات الأمنية، و تتبع تطور مفهوم الأمن الذي يعتبر من المواضيع المثيرة للنقاش.

الدراسات السابقة :

تناولت عديد المؤلفات والدراسات الموضوع محل الدراسة من جوانب متعددة، لعل أبرزها:

– كتاب شحاتة محمد ناصر، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الاستمرارية والتغيير، مصر، دار العين للنشر ، الطبعة الأولى، 2015، تناول هذا الكتاب بالتحليل و التقييم قضايا السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي منذ الثورة الإسلامية في عام 1979 و حتى عام 2012 .

– كتاب عادل علي عبد الله بعنوان محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، الإمارات العربية المتحدة، دار مدارك للنشر، الطبعة الخامسة ، 2014، تشتمل الدراسة على المزاوجة بين المادة التاريخية والتحليل السياسي و توضيح كيفية تحرك إيران في منطقة الخليج و الذي أرجعها إلى الأبعاد العقائدية و التاريخية و المصلحية .

– مذكرة عبد الله حجاب، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج (1979–2011) دراسة في د ور المحددات الداخلية و الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات آسيوية ، الجزائر، جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2011–2012 ، تناول بالدراسة المحددات الداخلية و الإقليمية و الدولية التي تتحكم في إرساء سياسة إقليمية إيرانية فعالة في محيطها الإقليمي (آسيا الوسطى و الخليج).

– مذكرة بهاء عبد الواحد فضل المولي حامد، مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي(2001–2008)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، السودان، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، 2011. يفصل الباحث بطريقة علمية أهم مهددات النظام الخليجي و التي تتعدد ما بين تهديدات داخلية و أخرى إقليمية.

– دراسة حسين عبد المطلب الأسرج، "أمن الخليج في ظل الاتفاق النووي مع إيران"، متحصل عليه

https:www.researchgate.net/publication/288839324–amn–alkhalyj–fy–zlalatfaq–alnwwy–m–alayran

حدود الدراسة :

تنحصر الحدود المكانية و الزمانية للدراسة في النظام الإقليمي الخليجي منذ نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، و بالنظر لطبيعة الموضوع المتشابكة سيتم التطرق كذلك إلى دور القوى الكبرى في التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج وتوجيهها بما يخدم مصالحها .

إشكالية الدراسة:

تحولت منطقة الخليج نظرا لما تتمتع به من أهمية بارزة في الميزان السياسي الدولي إلى أهم البؤر الإستراتيجية على مستوى العالم المستقطبة للقوى المتنافسة فيها ، الأمر الذي فرض جملة من التحديات الأمنية ، و لئن تمثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية القوة الإقليمية الهامة في تلك المنطقة، فقد سعت إلى لعب دور المهيمن الإقليمي انطلاقا من جملة محددات تحكم توجهاتها ، وعلى ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالية : **ما طبيعة و أبعاد الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الخليج ؟**

و لتبسيط هذه الإشكالية يستلزم طرح الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1/ ما مدى تأثير توسع مفهوم الأمن على توجهات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج؟

2/ فيما تتمثل أهم المحددات المتحكمة في توجهات السياسة الإيرانية تجاه جوارها الخليجي؟

3/ ما هي أهم التحديات الأمنية لمنطقة الخليج وفق المنظور الإيراني ؟

4/ ما مدى نجاح الأدوات و الوسائل التي اعتمدتها إيران ضمن إستراتيجيتها في تعزيز نفوذها إقليميا ؟

فرضية الدراسة :

و للإجابة عن هذه الأسئلة وجب صياغة الفرضية التالية :

* كلما تعددت التهديدات الأمنية في منطقة الخليج ، كلما تعاظم الإهتمام الإيراني بالمنطقة من خلال فرض أجنداته عبر آليات و استراتيجيات أمنية للعب دور محوري فيها.

منهجية الدراسة:

تفرض طبيعة الموضوع المتشعبة اعتماد مركب منهجي بغرض دراسة الظاهرة من مختلف جوانبها وأبعادها:

1/ منهج التحليل النسقي System Analysis Approach: سيتم اعتماد هذا المنهج للكشف عن تفاعلات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج و بحث دورها في صياغة الترتيبات الأمنية بالمنطقة وتحقيق طموحاتها في جوارها الإقليمي ، و الوقوف أيضا على التغيرات التي تطرأ على هذه التفاعلات .

2/منهج دراسة حالةِ Case study Approach: اعتمدنا عليه لدراسة توجهات السياسة الإيرانية و استراتيجياتها المعتمدة تجاه منطقة الخليج .

3/ المنهج التاريخي Historical Approach: لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي، لأهميته في رصد تطور الظاهرة المدروسة ، و قد وظف هذا المنهج في الدراسة كمنهج مساعد ، من خلال تتبع التنظير في حقل الدراسات الأمنية ، فيما يتعلق بتطور مفهوم الأمن وكذا رصد أهم الحقبات التاريخية لسياسة إيران في نظامها الخليجي .

و غالبا ما يقترن هذا المنهج بالمنهج المقارن فيما يعرف بالمنهج التاريخي المقارن **Historical Comparaiive Approach** و يبرز في دراستنا من خلال مقارنة توجهات و مواقف قادة إيران في فترات مختلفة ، فضلا عن مقارنة توجهات الأطراف الدولية الفاعلة في منطقة الخليج في إطار ما تشهده من احتدام التنافس لحماية مصالحهم في المنطقة .

تبرير خطة الدراسة:

تأسيسا على ما سبق و للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا الموضوع إلى فصلين:

الفصل الأول : خصص لعرض الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة، حاولنا خلاله الإحاطة بمختلف المفاهيم الأساسية لهذه الدراسة من خلال التطرق لمفهوم الإستراتيجية و الأمن ،

بالتطرق لأهم الإسهامات النظرية في ميدان الدراسات الأمنية ، التي تعنى بتحديد مفهوم الأمن بمختلف أبعاده و مستوياته و التعرض لمقاربات تحليلية كنظرية الدور بغية تحليل الدور الإقليمي الإيراني، إضافة إلى نظرية النظام الإقليمي و التي وضّفت في الدراسة كمستوى للتحليل و المتمثل في النظام الخليجي، و كذا نظرية المباريات لبحث علاقات التنافس الدولي في المنطقة .

أما **الفصل الثاني** فهو عبارة عن إطار تطبيقي للدراسة ، تناولنا في المبحث الأول المكانة الجيوسياسية للخليج في السياسة الإيرانية، من خلال التطرق للأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الخليج في العالم و التي تمثل محددا إقليميا مهما في توجيه سياسة إيران تجاهه وتجاه الدول المشاطئة له، إضافة إلى تناول جملة من المحددات التي تحكم توجهات إيران تجاه نظامه الإقليمي كأهم مظاهر الدور الإقليمي.

ليختص المبحث الثاني بدراسة التصور الإيراني للأمن في منطقة الخليج ، من خلال تحديد مفهوم الأمن الخليجي من المنظور الإيراني و كذا رصد التحديات الأمنية التي يفرضها الموقع الجيوسياسي لمنطقة الخليج و تأثير ذلك على إستراتيجية إيران الأمنية عبر جملة آليات متبعة لمواجهة تلك التحديات ، أما المبحث الثالث فيتناول طموحات إيران التوسعية في المنطقة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يهتم هذا الفصل بالأساس بالتبرير النظري للدراسة، و كما أنه في أي بحث علمي ينبغي تحديد مجموعة المفاهيم التي ستستخدم و تكرر في ثنايا البحث، يعنى الإطار الأول من الدراسة بالمفاهيم الأساسية و مصطلحات الدراسة و التي تمثل المدخل الأساسي للتواصل مع المتلقي باعتبارها المفاتيح العلمية لمعالجة و تحليل البحث ، أما الثاني فيقوم على توضيح الأبعاد النظرية لموضوع الإستراتيجية الأمنية الإقليمية الإيرانية في منطقة الخليج على اعتبار أن الموضوع يقوم على دعامتين نظريتين أساسيتين، تتعلق الأولى بالنظريات التقليدية و الحديثة على حد السواء ،المفسرة لمفهوم الأمن، والثانية ترتبط بالدراسات الإقليمية ، الأدوار الإقليمية و نظرية المباريات .

من هذا المنطلق تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لتحديد ماهية الإستراتيجية أما المبحث الثاني فسنتناول فيه مفهوم الأمن من منظور العلاقات الدولية في حين سيتم التطرق في المبحث الثالث لنظريات دراسة الإستراتيجية.

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية الأمنية

بتغيّر مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة تغير مفهوم الإستراتيجية الأمنية في مسار متوافق، وللوصول إلى تعريف الإستراتيجية الأمنية، وجب علينا أولا التطرق إلى تعريف الإستراتيجية بصفة عامة وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية

أملا في الوصول إلى تعريف دقيق لمصطلح الإستراتيجية تم تناوله العديد من الباحثين والمفكرين بالدراسة والتحليل بغية إزاحة ما يكتنفه من غموض، لذا نورد فيما يلي أولا التعريف اللغوي ثم عرضا لمجموعة من التعاريف وفقا للمدرستين الشرقية والغربية .

الفرع الأول: التعريف اللغوي للإستراتيجية

ترجع الجذور التاريخية لمصطلح الإستراتيجية إلى العهد الإغريقي كمرادف للكلمة اليونانية "**ستراتوس**" **Stratos** ومن الفعل **Agein** والذي يعني "يقود" أو "يدفع إلى الأمام"، وتعني مجتمعة دفع الجيوش إلى الأمام.

ومن الناحية اللغوية تعرّف بأنها خطة أو سبيل للعمل، ويعود تاريخ الإستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني **سان تزو** الذي أرشد القادة العسكريين من خلال كتابه **فن الحرب** إلى التخطيط في الحرب من أجل النصر [1] .

أما بالنسبة للعهد المعاصر فقد أصبح للمصطلح أو المفهوم ميادين واسعة، أين تلتقي العقلانية مع الواقعية la rationalité et la réalité في إدارة العمليات الحربية خارج حقل نظر وتخطيط العدو [2].

---

[1]- دنيا محمد جبر وابتسام حاتم علوان، "الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية، وتأثيرها على توازن القوى الدولي"، المجلة العسكرية، العراق، جامعة المستنصرية، العدد 9، 2010، ص2.

[2]- صن تسو، فن الحرب، ترجمة: رؤوف شبابيك، بيروت، دار الطليعة، 2007، ص ص 13-14.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للإستراتيجية

مما لا شك فيه أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمصطلح الإستراتيجية يرجع ذلك لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد ومفكر.

1. تعاريف المدرسة الشرقية لمصطلح الإستراتيجية:

يعتبر الإستراتيجي "**صن تزو**" **Sun Tzu** أوّل من قدم تعريفا لمصطلح الإستراتيجية وذلك في مؤلفه "**فن الحرب**" حيث أكد أن فن الحرب ذو أهمية حيوية للدولة، كما وضّح "**صن تزو**" العوامل الثابتة التي تحكم فن الحرب وهي خمسة عوامل:

-**القانون الأخلاقي:** الإنسجام بين الحاكم والمحكومين، ما يدفع الأفراد لإتباع أوامر القائد العام دون تردد.

-**السماء:** يقصد بها الليل والنهار، البرودة والحرارة.

-**الأرض:** ترمز للمسافات القصيرة والطويلة، الأراضي المفتوحة والممرات الضيقة.

-**القائد:** يرمز إلى فضائل الحكمة والإخلاص، الشجاعة والحزم.

-**النظام العام:** يقصد به طريقة تنظيم الجيش وتقسيمه بطريقة صحيحة إلى وحدات والتحكم في معدل الإنفاق العسكري [1].

أما "**كرازيلكوف**" -ضابط سوفياتي سابق- فيعرفها على أنها: "**الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الإستراتيجية تم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة**"

كما عرّفها **الماريشال** "**سوكولوفسكي**" الروسي بأنها "**مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقة محددة، فهي تشمل أساليب تعريف الحرب، ووجهات نظر العدو المحتملة، وأوضاع الحرب المقبلة، وطرائق**

[1]- اسماعيل صبري مقلد، "موضوع الإستراتيجية السوفيتية"، السياسة الدولية ، مصر، مطابع الأهرام ، العدد 7، يناير 1967، ص36 .

الإعداد لها وتسيير وقتها، وفروع القوات المسلحة وأسس استخدامها الإستراتيجية، بالإضافة إلى أسس الحرب المادية والتقنية" [1] .

يوضّح "**لينين**" مصطلح الإستراتيجية بقوله: "**الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الإنهيار المعنوي للضربة المميتة، بأن تكون سهلة وممكنة**" [2] .

2. تعاريف المدرسة الغربية لمصطلح الإستراتيجية:

يعرّف "**كلوزوفيتش**" الإستراتيجية بأنها: "**فن استخدام الإشتباك من أجل هدف الحرب**"

أمّا **المارشال** "**فيرديناند فوش**" فقد عرّفها بأنها: "**فنّ حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها**"

وعرفها **الفيلد** "**مارشال دومولتكا**" بأنّها "**إجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب**" [3].

كما يعرّفها "**كيدل هارت**" على أنّها "**فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هذه السياسة**" إلّا أنّ العميد "**محمد ظاهر وتر**" يرى بأنّ التعريف الذي أورده هارت لا يتطرق إلى ذكر الشؤون الإدارية وإنّما ذكر فقط استخدام القوات المسلحة، لانّ كل قوة مسلحة لابد لها من شؤون إدارية تدعمها وتمدها بالتموينات المختلف لمواصلة القتال [4].

وكتعريف إجرائي يمكن القول بأن الإستراتيجية هي الوسائل الممكنة والمتاحة التي تساهم في تحقيق المصالح والأهداف السياسية والتي لا تتوقف عند حد معين بل أهداف مترابطة ومتتابعة تحقق في مجملها الهدف العام للسياسة تمتد لفترات زمنية بحيث تصبح

---

[1]- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط: 2000–2008: دراسة حالة القضية الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة غزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2012، ص 27 .

[2]- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 35.

[3]- دينا محمد جبر وابتسام علوان، مرجع سابق، ص2.

[4]- محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن المحارب، مقومات الاستراتيجية الأمنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مكافحة الجريمة، المعهد العالي للعلوم الأمنية، 1988، ص 20.

السياسة المتبعة هي استمرار للإستراتيجية بوسائل متعددة تدور بين القوتين الصلبة أو المرنة أو بين الحرب والدبلوماسية[1].

المطلب الثاني: مفهوم الإستراتيجية الأمنية

بتغير مفاهيم الأمن والأطر النظرية التي تناولتها بالدراسة تغيرت بالتوازي الإستراتيجية الأمنية حيث عرفت تراجعا واضحا للإستراتيجية العسكرية ومن مظاهره التذبذب في مستوى التسلح العسكري للقوى الدولية لصالح الإعتماد المتبادل المعقد في ظل العولمة.

الفرع الأول: الإستراتيجية الأمنية وعلاقتها بالسياسة والعقيدة الأمنيتين

مع التحولات التي مست مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة وانتقال الإهتمام بالأمن الإنساني طرحت مفاهيم جديدة للسياسة قائمة على أساس أمن الفرد وبالتالي **فالسياسة الأمنية** يقصد بها: " **عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني**".

فلابد للدول في إطار سياساتها الأمنية أن تراعي متطلبات أفرادها الأساسية ولا يجب حصرها في الجانب العسكري التقليدي بل يجب التركيز على جميع الجوانب (الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية...)، وللسياسة الأمنية شقان أحدهما داخلي والآخر خارجي نوردهما كالتالي:

1. الشق الداخلي: يتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني والتركيز على الوسائل العسكرية لتحقيق أمن دفاعي داخلي شامل والتركيز أيضا على الجانب الإقتصادي من خلال تحقيق العدالة الإجتماعية والرفاه الإجتماعي، فالسياسة الأمنية بالمجمل ترتكز على البرامج السياسية والاجتماعية والإقتصادية داخل حدود الدولة .

2.أما في **شقها الخارجي** فتتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن بها أمن

1- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سابق، ص 28.

حدودها الخارجية وأمنها الخارجي سواء من دول الإقليم نفسه، أو دول العالم الأخرى [1].

أما **العقيدة الأمنية** للدولة فيقصد بها مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتكتسب أهمّيتها البالغة باعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، حيث تعمد الدول التي تسّطر العقيدة الأمنية لمحاولة التعاطي مع التحديات والقضايا التي تواجهها ومن خلالها تقوم الدول بتحديد المخاطر والتهديدات التي تواجهها [2].

هناك علاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، فعموما تمدّ العقيدة الأمنية الفاعلين بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي [3].

فبينما تعتبر العقيدة الأمنية الإطار النظري الذي يُعتمد عليه عند صياغة الإستراتيجية الأمنية العامة للدولة، ومع احتمال تطابقها أحيانا في بعض الدول إلّا أنه غالبا ما تعتبر الإستراتيجية الأمنية التطبيق وإسقاط مبادئ العقيدة الأمنية للدولة على الواقع بنحو تكون فيه هي أداتها لتكريس أفكارها وتصوراتها عن سبل تحقيق الأمل والتصدي للتهديدات.

الفرع الثاني: تعريف الإستراتيجية الأمنية

الإستراتيجية الأمنية هي فن وممارسة العقيدة الأمنية، إنّه عبارة عن إطار يستخدم لتبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من الدولة ومواطنيها، كما يمكن أن تسمى "خطة" أو "سياسة" أو "تصور" أو "نظام"، وتضطلع الإستراتيجية الأمنية بدور آني ومستقبلي فهي

---

[1]- بلال قريب، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2010–2011، ص 43.

2– رياض هاني، "الأمن العراقي وغياب العقيدة الأمنية"، متحصّل عليه

aliraqnews.com/الأمن/مقالات–آراء.../

3– قوي بوحنية، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، متحصل عليه

Studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm

تحدد المصالح الجوهرية الخاصة بالدولة وتضع الأسس الإرشادية اللازمة للتعامل مع التهديدات الحالية والمتوقعة وفرض وقوعها وعادة ما تعتبر الإستراتيجية الأمنية العامة كليّة أي أشمل من السياسات الأمنية الثانوية والجزئية التي تتناول الأمن القومي باعتباره يقع ضمن اهتمامات أجهزة محددة، مثل تقويم أداء المؤسسة العسكرية أو الإستخباراتية، أو تحصره في قضايا معينة من أزمة حدودية أو مشكلة إثنية، أو أي قضية أمنية تشكل جزءا من الأمن القومي للدولة ولا تشمله كله، وتسعى الإستراتيجية الأمنية عادة إلى الدفاع عن إقليم الدولة وتفادي كل ما هو قادر على إلحاق ضرر بمصالحها الجوهرية أو تقويض نظام حكومتها بكافة فروعه عبر سياسات الدفاع، التحالف أو حتى الحياد[1] .

فالإستراتيجية الأمنية "**هي الخطط أو الطرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتمادا على التخطيطات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة على المدى القصير**".

توسع مفهوم الأمن جعل من المستحيل حصر الإستراتيجية الأمنية في بوتقة البعد العسكري الضيق، بل أصبحت الدول مطالبة عند صياغتها لإستراتيجيتها الأمنية بالاهتمام باحتياجات أفرادها الحقيقية للأمن [2].

المطلب الثالث: وسائل الإستراتيجية الأمنية

تعتمد الإستراتيجية الأمنية من أجل بلوغ أهدافها على جملة وسائل تكون هذه الأخيرة طبقا للإمكانيات المادية، المعنوية، التكنولوجية، والبيئة المحلية والإقليمية السائدة، والإستراتيجية الناجحة هي التي تحسن اختيار الوسائل الأجدر بين كافة الوسائل المتاحة للوصول إلى هدفها، أي التي تنجح في تحقيق وتأمين التوافق والتلاؤم بين الوسيلة والهدف،

1- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص61.

2- نفس المرجع، ص 62.

وفي خلق التأثير النفسي الكافي لزعزعة ثقة الخصم بنفسه وتفتيت عزيمته [1]، وتعددت وسائل الإستراتيجية الأمنية بتعدد التهديدات ومن ثم فوسائل الإستراتيجية الأمنية صنفت بصورة عامة إلى نوعين رئيسيين هما: الوسائل المادية والوسائل المعنوية.

الفرع الأول: الوسائل المادية

لابد للدول الساعية لتنفيذ مصالحها وتطلعاتها، من امتلاك الأدوات المادية التي تعمل على تحقيق أهدافها، تختلف أهمية هذه الأدوات من عدة نواح من بينها قوة التأثير فبعضها قوي التأثير والآخر ضعيف وبعضها قريب المدى والآخر بعيد.

من الوسائل المادية نجد الإمكانيات الإقتصادية حيث ترتبط هذه القدرة بالتصدير والإستيراد والخدمات والمعاملات المالية وتبادل الثروة فهذه الوسيلة تؤثر على أمن الدولة كما على رفاهية الشعوب [2] .

نجد كذلك القدرات العسكرية حيث تمثل القوة العسكرية وكذا إرادة استخدامها أبرز مقومات القوة الداخلية، والعامل الحاسم للوصول إلى أهداف وغايات السياسة الخارجية للدول إلّا أنها بقدر ما أسهمت القوة العسكرية في بلوغ الدول الكبرى لغاياتها الإستراتيجية فقد أبرز التاريخ البشري نماذج عديدة لفشل القوة العسكرية (العتاد والجيوش وحجم التسلح) وحدها في بلوغ التطلعات الإستراتيجية للقوى الكبرى [3] .

الفرع الثاني: الوسائل المعنوية

تشتمل على وسائل غير مادية، كالأدوات الإيديولوجية الرمزية التي تسهم في نشر تصور مثالي لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل [4]، كما تنطوي على منظومة

1- "استراتيجية"، متحصل عليه

https://ar.wikipedia.org/wiki/

2-" وسائل القوة"، متحصل عليه

Syr-res.com/pdf.php ?id=5302

3- بشير عبد الفتاح، "القوة العسكرية وحسم الصراعات: الولايات المتحدة نموذجا"، رؤى معاصرة، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنساني، العدد السادس، أوت 2008، ص20.

4- "وسائل القوة"، مرجع سابق.

القيم الحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب مع الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية.

فحسب "**بول كينيدي**" **Paul Kennedy** فإنّ "**الإستراتيجية الكبرى الحقيقية معنية بالسلم بقدر ماهي معنية بالحرب، فهي معنية بالسياسات تطورا وتكاملا التي يجب أن تبقى صالحة لعقود، بل وربما لقرون ولا تنتهي هذه الإستراتيجية بانتهاء الحرب كما أنها لا تبدأ باندلاعها**" [1].

كذلك يرى الإستراتيجيون المحدثون أفضلية عدم اللجوء إلى القوة العسكرية إلّا بعد استنفاذ وعجز جميع الوسائل الأخرى الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية أو أي وسيلة تمنع وقوع الحرب [2].

---

[1]– لزهر وناسي، مرجع سابق، ص 27.

2– فيصل أحمد عباس، "وسائل الاستراتيجية تجاه الأهداف والغايات"، متحصل عليه

mod.gov.sd/index.php/section-blog/81-21102.html

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية

يعد الأمن أحد المفاهيم المحورية في السياسة الدولية، لذا احتل أهميّة كبرى في الدراسات الدولية ومنها حقل التنظير في العلاقات الدولية لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، نحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية للعلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية حيث أقدمت هذه الأخيرة على إحداث قطيعة إبستيومولوجية للمفهوم الضيق للأمن ومنه إعادة صياغته وفق منظورها المغاير للتحليل التقليدي العسكري.

المطلب الأول: مفهوم الأمن من منظور تفسيري–وضعي

تعتمد النظريات الوضعية على "العلوم الطبيعية" في دراستها للقوى الدولية كأولويات الدولة ومصالحها وقوتها العسكرية وتوازن القوى العالمي، واستجابة لذلك نتناول في هذا الإطار أهم نظريتين ضمن هذا المنظور وتفسيرهما لمفهوم الأمن يتعلق الأمر بالواقعية باتجاهاتها وكذا اللبرالية.

الفرع الأول: الأمن من المنظور الواقعي

تستند الواقعية الكلاسيكية إلى مجموعة من المسلمات النظرية القائمة على أساس الأصل في العلاقات الدولية هو الصراع وأن الإنسان أناني بالطبع، والفكر الواقعي نجد له جذورا في الفكر اليوناني عند "**توسيديدس**" من خلال كتابه "**الحروب البلوبونيزية**"، والفكر الصيني عند "**سان تزو**" في كتابه "**فن الحرب**"، والفكر الإسلامي كما عند "**ابن المقفع**" و"**ابن خلدون**" "**فكر التغلب والعصبية**" و**الصقلي** في مؤلفه "**سلوان المطاع**" وفي عصر النهضة قدم "**نيكولا ميكيافيلي** "صاحب كتاب "**الأمير**" وعند الفيلسوف الإنجليزي "**هوبز**" في كتابه "**التنين Leviathan**" [1]، وعند "**بسمارك**" و"**كارل فون**" في القرن الثامن عشر أما

[1]– عبد العالي عبد القادر، "النظرية الواقعية"، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، الجزائر، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، ص16.

في القرن العشرين، نجد الجغرافي "**نيكولا سبيكمان**" والدبلوماسي "**إدموندكار**" وواضع أسس النظرية الواقعية "**هانس مورغانتو**" .

تنطلق النظرية الواقعية من عدة افتراضات كأساس يمكن الإستناد إليه من أجل فهم وتفسير المفاهيم والظواهر المعقدة في العلاقات الدولية بما فيها مفهوم الأمن.

- **الدولة** هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية وهي الفاعل الأكثر أهمية كونها المنظم والمسؤول عن سلوكات جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل ضمنها حيث أن السلوك الخارجي للدولة يتصف بالعقلانية والتخطيط في ظل بيئة فوضوية تفتقر لحكومة عالمية [1] .

كما تلجأ الدولة إلى خيار الأمن الذاتي للدفاع عن مصالحها من خلال الإستحواذ على **القوة** واستخدامها، والذي يعد جوهر السياسة الأمنية للدول، فالقوة العسكرية هي العامل المحوري للقوة وأداتها الرئيسية أمّا السلام فيبقى حالة مؤقتة[2].

- **المصلحة الوطنية National interest:**

أن يكون الأمن هو محور المصلحة الوطنية، حيث يذهب "**مورغنتو**"***Morgenthau*** إلى أن الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة والوطنية وهو أيضا مظهر من مظاهر الأمن، ففي هذه الحالة يعتبر الأمن مصلحة وطنية [3] .

1- لطفي مزياني، الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص29.

2- سلمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، الوحدة العربية، العدد 19 صيف 2008، ص16.

3- طارق رداف، الإتحاد الأوروبي: من استراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، فرع: العولمة والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2005، ص6.

- **توازن القوى Balance of power:**

يعتبر الواقعيون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلم والإستقرار، ويعتقد "**مورغنتو**" أن أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة هي توازن القوى الذي يعرّفه على أنه توزيع متساو إلى حد ما للقوى، وتوازن القوى نفسه لا يحقق السلام الدولي ولكنه يؤدي هذه الوظيفة [1].

فالأمن وفق النظرية الواقعية يتمحور حول فكرة الأمن القومي ومنه فالأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها ككيان سيد، أن تضمن استقلالها السياسي وأن تحافظ على وحدة إقليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى ويفتقد لحكومة مركزية فيه [2]، وتركز على البعد الصلب أو العسكري للأمن، حيث يقر أنصار المدرسة الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الإجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا وبالتالي حصر التهديد في بوتقة التهديد السياسي العسكري الخارجي [3] ، ومن المفاهيم المركزية للواقعية الكلاسيكية نجد ما يعرف بالثالوث المفهوماتي والمتمثل في: مفهوم **القوة**، مفهوم **المصلحة الوطنية**، ومفهوم **توازن القوى**.

انطلاقا مما سبق فالنظرية الواقعية تمثل رائدا هاما في تحديد مفهوم الأمن وتبقى من أكثر المدارس في حقل العلاقات الدولية حضورا وهيمنة نظرا لما قدمته من افتراضات قاعدية في التحليل انطلقت منها جل النظريات التي ظهرت بعدها سواء من باب الإنتقاد أو من باب التسليم بها، إلاّ أن هذا لا يخرجها من دائرة الإنتقادات حيث عرفت الواقعية التقليدية مجموعة من الانتقادات أهمها:

1- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985، ص73.

2- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص28.

3- حسين الحاج علي أحمد،"حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي"، سلسلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 23، 2002، ص ص 252-253.

1- المبالغة في التركيز على مفهوم القوة إذ أنها أقامت نظرية دولية على متغير أحادي.

2- استخدام مفاهيم تحليل لم تعد صالحة لتحليل معطيات السياسة الدولية المعاصرة نظرا للتغييرات التي شهدتها البيئة الدولية بالتزامن مع النظام الدولي الجديد [1].

3- استخدام مفاهيم فضفاضة تفتقر للدقة، مثل "المصلحة الوطنية". يقول **ستانلي هوفمان** أنّ مفهوم المصلحة القومية له دلالة في حالة الإستقرار حيث تكون الأطراف تتصارع بوسائل محددة على أهداف محددة، إلّا أنه بدخول الدولة ذاتها في خطر فإنّ كل الأهداف الأخرى تصبح تابعة لهذا الهدف بحيث يعاد النظر في سلّم الأهداف.

يقول **والكر Walker**أن الواقعية ليست مذهبا واحدا إذ أن هناك اتجاهات أخرى ضمنها، هذه الأخيرة ظهرت لتنقيح طروحات الواقعية الكلاسيكية خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للواقعية.

اتّساع مفهوم الأمن ليضم أبعاد غير البعد العسكري كان نتيجة التغيير في شكل النظام الدولي وبفعل تزايد المنظمات غير الحكومية وإسهامها في إرساء السلم والأمن الدوليين الأمر الذي قلل من أهمية الدولة القومية في تنظيم العلاقات الدولية وتحييد الدور المركزي للقوة وهو ما أدّى إلى ظهور الواقعية الجديدة [2] .

من رواد الواقعية الجديدة **كينث والتز KennethWaltz** إلى جانب **كراسنر Krasner** و**جيبلين Gilpin**.

تؤكد الواقعية الجديدة فرضية أن كل الدول في ظل فوضوية النظام الدولي تسعى للحصول على الأمن والبقاء لا على القوة.

1- ناصيف يوسف حتّي، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص37.

2- سلمان عبد الله حربي، مرجع سابق، ص17.

* أما بالنسبة **للقوة** فإن "**والتز**" يؤكد على أنّها ليست للتعظيم وإنما هي لأداء وظيفة إيجابية تقود إلى التوازن مادام البقاء في عالم مستقر لن يتحقق من دونها، فالإهتمام بها هو لنيل استقلالية في السلوك [1].

* **ميزان القوى:** تقر الواقعية الجديدة بأفضلية نظام الثنائية القطبية على نظام التعددية القطبية ويُرجع "**والتز**" ذلك إلى سهولة متابعة نظام الثنائية كما يحافظ على توازن النظام الدولي واستقراره [2].

* **الأمن Security** :بالرّغم من إقرار الواقعيين الجدد بالهدف الأمني، إلّا أنهم يؤكدون على أهمية القوة بالنسبة للدول وهذه سمة الدول العقلانية التي تسعى إلى تحقيق الأمن بالتوازي مع زيادة قوتها العسكرية، فالأمن وفق الواقعية الجديدة أدى إلى انقسام أنصارها إلى فريقيين : الواقعيون الهجوميون **offensiverealists** والواقعيون الدفاعيون **Defensive realists** [3].

أ- من أنصار **الواقعية الدفاعيّة** "**روبرت جيرفس**" **Robert Jerves**، "**جورج كوستير**" **George Quester**، "**ستيفان والت**" **Stephen Walt**، "**جاك سنايدر**"**Jack Snider.**

يؤكّد هؤلاء أن الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن أنفسها من غير أن تهدد الآخرين وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية إذا ما كانت الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، فكلّما كان الدفاع أسهل كان الأمن أوفر وحوافز التوسع أقل واحتمالات التعاون أعلى.

فحسب "**روبرت جيفرس**" و"**جاك سنايدر**" توصل قادة الدول إلى فكرة أن تكاليف الحرب أصبحت بوضوح أكبر من فوائدها.

1- أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص24.

2- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 181-182.

3- نفس المرجع، ص 186.

كما ترى الواقعية الدفاعية أن الصراع أداة غير ضرورية في حالات العلاقات الاقتصادية وتقر بوجود مساحات للمصالح المشتركة أو المتبادلة [1].

ب- من أنصار **الواقعية الهجومية** "**جون ميرشايمر**"، "**روبرت جلبين**"، و"**فريد زكرياء**"

يشدد الهجوميون على الحد الأقصى من القوة والتأثير وأن استراتيجيات التوسع والهجوم هي الأنسب لتحقيق الأمن، حيث يبني الواقعيون الهجوميون تصورهم للحرب على أنها نتيجة فوضوية النظام الدولي التي تدفع الدول إلى تعظيم قوتها تحسبا لظهور أي قوة بمقدرتها التأثير على الوضع القائم [2] .

يرى "**جون ميرشايمر**" أن الدول تسعى للحصول على الحد الأعلى من القوة النسبية في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الأمن الموجود.

فإذا كانت فحوى إستراتيجية الواقعية الدفاعية هي منع الدول الأخرى من محاولة توسيع قواتها النسبية فإنّ الواقعية الهجومية تحاول الحصول على الأمن عن طريق بناء قدرات ثابتة أكبر من قدرات أعدائها مجتمعة [3] .

يعتبر "**جون هرتز**" **John Herz** أوّل من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينيات القرن العشرين حيث يقول: "**إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول السهر على متطلباتها الأمنية بدافع الإعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكلّ خطرا محتملا**" [4] .

1- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2008، ص 389 .

2- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 26 .

3- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 389 .

4- جون بليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 418 .

الفرع الثاني: الأمن من المنظور اللبرالي

تعتبر اللبرالية باتجاهاتها من النظريات الأساسية والفاعلة في حقل العلاقات الدولية ومن أبرز منظريها "**روبرت كيوهان**"، و"**جوزيف ناي**"، وقد شهدت اللبرالية الجديدة خاصة تطوّرا ملحوظا في القرن السابع عشرة تزامنا مع تطور نظرية الإعتماد المتبادل Theory of interdependence، والعلاقات الإقتصادية الدولية وتشابكها، وتراجعها لصالح علاقات عبر قومية تشبه الشبكة العنكبوتية، وهي الظروف التي أدت إلى تقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول [1] .

أهم الإفتراضات الأساسية التي يقوم عليها المنظور اللبرالي ما يلي:

* بالنسبة للفاعلين فقد أصبح للفاعلين غير الدول Non state Actors تأثيرا كبيرا في صناعة السياسة العالمية ومن هذه القوى كلّ من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وهي تمثل إحدى التحديات لسلطة الدولة، من عديد النواحي خاصة الإقتصادية والتي تتخصص كلّ منها في خدمة أهداف معينة من أجل تحقيق السلم والأمن والرخاء متجاوزة الحدود القومية [2].

* بالنسبة لطبيعة السياسة الدولية، يقول "**هنري كسنجر**" في الخمسينات من القرن العشرين:" **إن الأنماط العلمية التقليدية تتهاوى، لقد غدونا نعيش الآن في عالم من الإعتماد المتبادل في الإقتصاد والإتصالات والتطلعات الإنسانية** ". وهو اعتراف من قبل الواقعيين بأن طبيعة السياسة الدولية لم تعد كما كانت وأن تطور التكنولوجيا في ميدان الاتصالات والمواصلات أحدث تأثيرا كبيرا على الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول [3]

* يعتقد اللبراليون بفوضوية النظام الدولي ، غير أنهم يقرون بإمكانية وجود تنظيم يسمح

1- جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنى أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص23 .

2- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص284 .

3- نفس المرجع، ص 290 .

بإخضاع الدول دون استعمال للقوة .

* الأمن حسب اللبراليين لا يقتصر فقط على القدرات العسكرية و المادية ، بل يتعدى ذلك ليشمل العوامل السياسية ، الإقتصادية و المؤسساتية .

* يعتقد اللبراليون بأن تبني قيم مشتركة بين الدول و توحيد المعايير كفيل بتقليص العدوانية و بهذا يصبح التصور المشترك في العلاقات الدولية أقوى من مفهوم القوة.

* تلعب التجارة دورا أساسيا في تحقيق السلم لأنها تعزز المصلحة المشتركة من خلال تبادل المنافع ، فيتحقق الأمن بالإعتماد المتبادل المركب بين الدول ، أين تصبح حالة الإنسحاب غير ممكنة و إلا ستؤدي إلى الخسارة [1].

تتضمن اللبرالية اتجاهات فكرية أهمها اللبرالية البنيوية واللبرالية المؤسساتية.

1- اللبرالية البنيوية Structural Liberalism :

والتي استندت إلى فكرة **السلام الديمقراطي** التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين موضحا أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يعزز الأمن والسلام الدوليين، وتعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من **سمول مالفين Small Malvin** و**دافيد سينغر David Singer** اللذان قاما بتطوير فكرة **إيمانويل كانط** في مقاله **السلام الدائم،** مفاده أن الجمهوريات غالبا ما تجنح للسلم عكس الحكومات التسلطية.

كما دعم الفكرة فيما بعد **مايكل دويل Michael Doyle** و**بروس روست Bruce Russet،** حيث أشار دويل أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسّرة لإتجاه الميل للسلام الذي يميز الدول الديمقراطية [2] .

---

[1] – PD Williams ,Security studies :An Introduction ,Simultaneously published in the USA and Canada :Routleedge,2008,32 .

2- صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية ،الجزائر ،جامعة قسنطينة 1، العدد 38، ديسمبر 2012 ، ص 220.

كما يعتبر اللبراليون البنيويين أو منظرو الرشادة الدولية و المحلية ، أن الدول و الأنظمة السياسية خاصة الأنظمة الشمولية ، تعتبر تهديدا ماثلا ضد أمن شعوبها باستعمال العنف ضدهم و من حيث قضايا الفساد و الرشوة و احتكار السلطة ، و هي طبعا مؤشرات الدولة الفاشلة (Failed States) التي تعتبر أيضا تهديدا لأمن النظام العالمي [1] .

وحسب "**ستيفن وولت**" **Stephen Walt** فإن السلام الديمقراطي يتمحور فقط حول الطرح القاضي بأن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب إلّا أنها قد تدخل في حروب مع الدول غير الديمقراطية، هذه الأخيرة التي تفتقر إلى قواعد واضحة تحكم سلوكها، وبالتالي يصعب التنبؤ بسلوكياتها وهو ما قد يدفع بالقوى الدولية إلى الصراعات [2] .

2- اللبرالية المؤسساتية Institutional Liberalism:

مع مطلع القرن السابع عشر، زادت أهمية المؤسسات الدولية، حيث فوضها اللبراليون بمهام ليست بمقدور الدولة القيام بها بمفردها، ويقدم اللبراليون المؤسساتيون الإتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي كنموذجين عن اللبرالية المؤسساتية بعد نهاية الحرب الباردة، كما يرون أن هذه المؤسسات كفيلة برفع التعاون واحتلالها محل العلاقات الإستراتيجية كما يعوّض النموذج الجديد **الشبكة العنكبوتية** محل النموذج الواقعي **كرات البلياردو** في مجال الأمن [3] ، فإستعمال المؤسسات و المنظمات الدولية حسب **R-keohane** هو سبب تقليص النزاعات و الحروب لأنها عمل تعاوني مشترك و جماعي بالنسبة لمجموع الدول في النظام الدولي.

كما أن **المأزق الأمني** عند اللبراليين الجدد هو نقص المعلومات بين الأطراف و الفاعلين ، و انعدام وجود اتصال ، مما يؤدي إلى ظهور وضع من اللاأمن بالنسبة للقوى

---

[1] -Hélène Viau, " la théorie critique et le concept de Sécurité en Relations Internationales"، http://www.er.upama/nobel/cepes/note8.htm

2- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص ص 31-32 .

3- اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة، كليّة الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 23.

الدولية ، فالإتصال بين الدول عبر المؤسسات و المنظمات ذو أهمية مركزية لتحقيق الأمن بالنسبة للدول [1] .

المطلب الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني-تأملي

بالرّغم من النجاحات التنظيرية التي حققتها النظريات التفسيرية في حقل العلاقات الدولية إلّا أنها ومع تحولات فترة ما بعد الحرب الباردة وبروز تحدّيات أمنية لم تعد تنحصر في البعد العسكري، كذلك عبورها للقارات في إطار انعكاسات العولمة بشقيها الإيجابي والسلبي، أدّى ذلك إلى بروز النظريات التكوينية ما بعد وضعية لتكمل نقائص الأولى والعمل على تطويرها على أسس تتماشى مع تحوّلات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

الفرع الأول: الأمن من منظور البنائية Constructivisme

توصف النظرية البنائية على أنها الجسر الرابط Bridge gap بين الإتجاهات الوضعية-التفسيرية والنظريات ما بعد وضعية-تكوينية، لأنّها محاولة توفيقية أكثر منها نظرة نقدية لمرتكزات الإتجاهات الواقعية واللبرالية [2] .

يعد "**نيكولاس أوناف**" **Nicholas Oluf** أوّل من استعمل مصطلح البنائية في مؤلّفه "**عالم من صنعنا**" **A world of our making**منتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية "**والتز**" الجديدة.

بالتركيز على تصوّر وإدراك "**ألكسندر ووندت**" الملقب بأب البنائية، فإن هذه الأخيرة كمنظور عام في العلاقات الدولية تفترض ما يلي:

* الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

* تذاتانية Inter-subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

---

[1] -Jeans Jacque Roche, théorie des relations internationales ,paris ,montchrestien éditions , 2004 ,p 90-91 .

2- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 322.

* تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية ضمن النظام [1].

* اعتمدت البنائية على نفس المسلمة المركزية للواقعية الجديدة "الفوضى"، إلّا أن الفوضى عند البنائيين هي ليست معطى مسبق، ولكنه تكوين وبناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهدة واستفاليا Westphalia في سلوكاتها لأن بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية، والفوضى الدولية والسعي للقوة هي من تكوين صناع القرار وليست معطى مسبق وبالتالي فالدول هي من تصنع بيئتها نتيجة إدراكاتهم [2] .

انطلاقا من هذه الإفتراضات، تحاول البنائية تبني مقاربة أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، على عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية[3]، فالنظرية البنائية وفي إطار محاولة تحديد مفهوم الأمن نجدها تصنّف ضمن المقاربات المراجعة لمفهوم الأمن والتي تضع المفاهيم الإجتماعية ليس كمعطى مسبق بل هو مبني اجتماعيا ويتم بناؤه عن طريق التفاعلات والتعاملات والعلاقات وامتزاج الهويات والمصالح والقيم التي تتحكم في سلوك الدول، ومنه تحاول النظرية البنائية إعطاء أكبر أهمية للأفكار والمعايير في تحليل وتفسير ظاهرة "الأمن" مؤكدة على دول **الهوية** ومقيمة علاقة قوية بين"الأمن" و"الهوية" ، هذه الأخيرة حسب البنائين هي التي تحدد مصالح الدول، كذلك الهوية الإستراتيجية تحدد سلوك الدول ومصالحها، أمّا عن طبيعة الهويات فهي متحركة ومتغيرة ولو في بعض جوانبها وهو ما يعني أن تغيرها يؤدي بالضرورة إلى تغيير المصالح وتحدد الهوية هذه المصالح عبر الأفكار والقيم التي يحملها صناع القرار في هذه الدول[4].

1- نفس المرجع، ص 323.

2- عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 63.

3- عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية،الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، جوان 2002، ص 40.

4- عزيز نوري، مرجع سابق ، ص 56.

ويرجع اهتمام البنائية بمتغير الهوية إلى رفضها لنموذج كرات البلياردو الواقعي، لأنه حسبها فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات الدولية في مقابل ذلك اهتم البنائيون بالتفاعلات الإجتماعية الحاصلة داخل الدول لإدراك تلك الصراعات [1] .

الفرع الثاني: الأمن من منظور النظرية النقدية–الإجتماعية

برزت النظرية النقدية–الإجتماعية في قالب نظري نقدي تهدف إلى تقسيم وإعادة هيكلة التنظير في العلاقات الدولية، بتبنيها لطروحات إبستيمولوجية أنطولوجية ومنهجية تختلف عن تلك التي تبنتها الإتجاهات التفسيرية ، وهي نتاج أعمال مدرسة فرانكفورت إلّا أن إسهاماتها في مجال العلاقات الدولية يعود إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي، كما توصف النقدية–الإجتماعية بالماركسية الجديدة نظرا لأخذها بالتوجه الماركسي في بنائها النظري المفهوماتي الذي جاء في شكل انتقادات اجتماعية ثقافية [2].

كانت انطلاقة منظّري **مدرسة فرانكفوت Frunkfurtschool** منهم "**ماكس هوركايمر**"، "**ثيودور أدورنو**"، "**هربرت ماركرز**"، "**يورجين هابرماس**" من مقولات "**ماركس**" القائلة بأنّ "**الفكر النقدي لا يمكن أن يكون معزولا أو مفصولا عن الواقع أو عن السياق التاريخي، فالإنسان المجرد ليس أكثر من تصوّر عند الفلاسفة المثاليين**"[3] .

لا ينصب اهتمام النظرية النقدية على تفسير وفهم الحقائق الموجودة على مستوى العلاقات الدولية أو السياسة الداخلية بل إنها تهدف إلى نقدها من أجل تغييرها بغرض تأمين الحرية في مجالات المعرفة والممارسة، كما ترمي إلى توسيع مجال العقلانية والعدالة والديمقراطية عبر الدول وصولا إلى كل المجالات الإنسانية، بإعادة النظر في أوضاع النظام

1– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص324.

2– نفس المرجع ، ص 313 .

3– أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 445.

الدولي، على اعتبار أن المعرفة لها صلة بالأوضاع السياسية ولها علاقة بالمصالح كما يقول "**روبرت كوكس**" :"**النظرية تستعمل لصالح شخص ما ووفق غرض ما**" [1].

يقوم تصوّر هذه النظرية للأمن في الفرضيات التالية:

* بنية النظام الدولي هي نتاج للتفاعل الإجتماعي بين وحداته، وضمن هذا البناء تكون التوزيعات المادية محددة بشكل كبير لسلوكات الدول، وبالإضافة إلى عنصر المعرفة والخبرات المستقاة من حالات التفاعل وعمليات الإدراك المشترك، كلّ هذه العوامل أيضا تحكم سلوك الدول.

* ترجع النقدية–الإجتماعية انعدام الثقة والشك إلى سوء الإدراك miss perception اتجاه الدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بتهديد البقاء كهدف أساسي للدول بسبب إهمالهم للتفاهم الضمني الذي قد ينشأ عن تفاعل وحدات النظام الدولي.

* التوجه الدولي للدول ليس ثابتا بل هو يتغير حسب طبيعة كل دولة بل إن للأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة والقيم دورا هامّا في توجيه سلوكيات الدول في النظام الدولي[2]

* أتى **آلكسندر وندت Alexander Wendt** بالجماعة الأمنية كمفهوم بديل للمعضلة الأمنية التي صاغها الواقعيون.

* الفرد هو موضوع مرجعي أساسي، كون حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف هو البحث عن وسائل أو استراتيجيات لضمان الأمن العالمي والأمن الإنساني وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية.

* الدولة حسب النقديين تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها لأمن الوسائل على أمن الأهداف.

---

[1] – Hélène Viau, " la théorie critique et le concept de Sécurité en Relations Internationales"، http://www.er.upama/nobel/cepes/note8.htm

2– Charls .Ph David. et J .J.Roche, Théories de la securité, France,Paris, Edition Montchrestien, 2002،107.

يقول "**كين بوث**" طريقتي في التعامل مع النقاش النقدي هو الوصول إلى مقاربة تمكننا من مواجهة حدود الدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة للوصول إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، مادام هناك التزام بالإنعتاق مقابل ترك موازين القوة كما هي ،وفي هذا الصدد يعّرف "بوث" الأمن على أنّه "**الإنعتاق الذي يحرر الشعوب من القيود التي تعيق أو تقيد مسعاها باتجاه تجسيد خياراتها**" ، ومن بين هذه القيود؛ الفقر، الحرب، الإضطهاد، وهي التهديدات الجديدة التي لا يمكن للفكر الواقعي التعامل معها [1].

المطلب الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسّعي

يعتبر المنظور التوسعي من بين المقاربات المراجعة لمفهوم الأمن إذ تسعى إلى توسيعه ليشمل أبعادا أخرى غير البعد العسكري التقليدي وذلك للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة، حيث تمثّل مدرسة كوبنهاغن ورائدها "**باري بوزان**" أوّل المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن.

الفرع الأول: المفهوم الموسع للأمن وفق أطروحات مدرسة كوبنهاغن

تعتبر مدرسة كوبنهاغن أولى المدارس المراجعة لمفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر" **باري بوزان**" **Barry Busan**: "**الناس، الدول والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية**" **– People, States and « fear : The national securityproblem in international relations »** الصادر عام 1991، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التحليلات الإجتماعية للأمن، من أبرز مفكريها نجد "**باري بوزان**"، "**أوول وايفر**" و"**جاب دوويلد**" و العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام Copenhagen peace research institution[2].

1- تاكايوكي ياماورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية" ، ترجمة: عادل زقاغ، متحصل عليه http///www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

2 -The Copenhagen school (InternationalRelations), http://www.wikipedia.org/wideningsecuritycopenhagen/school(internationalrelations).html

يعرّف "**باري بوزان**" الأمن على أنّه: "**العمل على التحرر من التهديد**" وفي ظلّ النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "**قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغييرات التي تعتبرها معادية**" ، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو "**البقاء**" ، لكنّه يشمل أيضا على جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود [1] .

وما يميّز إطار البحث لمدرسة كوبنهاغن، هو المفهوم الفرعي للأمن بين القطاعات الخمسة للأمن (عسكري، سياسي، اقتصادي، مجتمعي، بيئي) حيث أنّه ابتعد عن المفهوم التقليدي والذي يحصر الأمن في القوة والإمكانيات العسكرية والإقتصادية، ولتجاوز هذه النظرة الضيقة للأمن قدّم بوزان المحاور الرئيسية التالية والمتمثلة في قطاعات الأمن:

1- الأمن العسكري: يخص قدرات التسلح الهجومي والدفاعي وكذا مدركات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية والأمنية وكذا الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها [2].

2-الأمن السياسي: يعني الإستقرار التنظيمي للدول الشيء الذي يكسبها الشرعية.

3-الأمن الإقتصادي: هو ضمان الوصول للموارد المالية والأسواق للحفاظ على الرفاه وقوة الدولة.

4-الأمن الإجتماعي: هو قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها.

5-الأمن البيئي: يشير إلى المحافظة على المحيط الحيوي المحلي والعالمي.

تعمل هذه الأبعاد بصورة متصلة وتترابط فيما بينها [3] ،كما أضافت مدرسة كوبنهاغن مفهوما يتجاوز الطرح الواقعي التقليدي وهو **الأمن المجتمعي**، وذلك انطلاقا مما صاحب

1- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، ص 13.

2- اليامين سعدون، مرجع سابق، ص 28.

3- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 16.

نهاية الحرب الباردة وبروز العولمة من تحول في طبيعة التهديدات التي لم تعد توجه مباشرة ضد المصالح الحيوية للدولة في إطار حروب خارجية أطرافها دول، بل أصبحت حروبا داخلية بين الجماعات والأفراد، و عليه فتَغيُر الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع أدّى بالضرورة إلى تغيير في مستوى **الأمن القومي** إلى **الأمن المجتمعي** والذي يعرفه "باري بوزان" على أنه "**استطاعة المجتمع البقاء والدوام على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل وأكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقليدية**"[1].

و يعّرفه أول ويفر" Ole waever " بأنه "**قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية** " [2].

كما ترتكز إسهامات مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية على ثلاثة عناصر أساسية:

1- **القطاعات:** التي تضم كل المجالات المرتبطة بالأمن، أي القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

2- **الأمن الإقليمي:** فبحكم طبيعة التحديات الأمنية الدينامية فإنها إن وجدت في منطقة معينة فإنها حتما ستؤثر في باقي الفواعل الآخرين المشتركين فيها.

3- **الأمننة:** تشير فكرة الأمننة إلى البناء الإستطرادي للتهديد، وأن افتراضها الرئيسي يكمن في اعتبارها الأمن كفعل الخطاب، يعني بمجرد التلفظ بقضية ما وتقديمها كتهديد وجودي للكيان المرجعي تتحوّل فعلا إلى قضية أمنية.

1- أحمد إيدابير، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات أمنية و استراتيجية ، الجزائر، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية،2011-2012، ص 78.

2 -Philippe Marchesin, les nouvelles menaces. Les relation Nord-Sud des années 1980 à nos jours, Paris, Karthala, 2001, p.32.

وما إن صرّح فاعل ما أنّ موضوعا مرجعيا ما مهدد في وجوده يشرعن له ذلك استخدام إجراءات استثنائية لصد التهديد، فتصبح القضية مؤمننة عند انتقالها من حيز السياسة العادية إلى حيز القضايا الطارئة [1] .

الفرع الثاني: مقترب الأمن الإقليمي

يعدّ مفهوم الأمن الإقليمي من بين مفاهيم الأمن تمحورا والتحولات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، فتنوعت قضاياه وسبيل تحقيقه، وقد استخدم "باري بوزان" مصطلح **المركب الأمني Security Complex** لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث عرّفه أنّه: "**يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض**"، فجوهر هذه الفكرة هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية [2] .

قسم كل من "**بوزان**" و "**ووفر**" العالم إلى أحد عشر مركبا أمنيا، وجاء التقسيم في إطار مجموعات نسبة إلى القوى المتواجدة فيها، وأهم الأقاليم القريبة من تحقيق المركب الأمني الإقليمي، كلّ من إقليم شمال أمريكا، أوروبا، جنوب شرق آسيا، حيث لعبت القوى دورا أساسيا لتشكل الأقاليم الثلاثة.

تتمثل أشكال المركبات الأمنية الإقليمية فيما يلي:

أ. المركب الأمني الإقليمي المعياري: تقارب بنيته البنية الوستفالية الفوضوية القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة إلى أهمية الأجندة الأمنية العسكرية والسياسية، يعرف هذا النظام تواجد قوتين قطبيتين أو أكثر كإيران والسعودية في النظام الإقليمي الخليجي، والهند وباكستان في جنوب آسيا ويكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية واحدة داخله كإقليم

1- فوزية قاسي، الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية و الأمن الدولي ،الجزائر، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2012-2013، ص56.

2- سلمان عبد الله حربي، مرجع سابق، ص 20.

شمال أمريكا، أما عند تحليل نسبة المركب المعياري، وفق نموذج الصداقة والعداوة، فنجد هذا المركب يتسم بسياسة الأحلاف ونظام توازن القوى.

ب. المركب الأمني الإقليمي المركزي: سمي بالمركزي لتواجد القوة العالمية داخله، بحيث تكون الدول المنتمية للإقليم تابعة له كما هو حال النظام الإقليمي لشمال أمريكا حاليا والنظام الإقليمي لشرق أوروبا خلال فترة الحرب الباردة، لما كان تابعا كليّا للإتحاد السوفياتي.

ج. المركب الأمني المؤسساتي: يختلف عن المركبين السابقين، لأن التبعية فيه تكون لسلطة المؤسسة الإقليمية بدلا من القوة، كما هو شأن النموذج الأوروبي[1].

تلعب مقاربة مركب الأمن الإقليمي دورا واضحا في تحليل الظاهرة الأمنية على المستوى الإقليمي، إذ توفر نماذج لمركبات أمنية تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي وهو ما يفتح المجال لظهور أطر نظرية تبرز احتمالات تحقيق سياسات أمنية مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين، وهذا بناء على تحليل العلاقات التفاعلية الداخلية وكذا ما بين إقليمية وتأثير العوامل الخارجة عن الإقليم، علاوة على تقييم إمكانية التكتل الإقليمي على مواجهة التحديات التي تواجهه على الصعيدين الداخلي والخارجي، فمقاربة مركب الأمن الإقليمي ستساعد في عملية تنبؤ الباحثين باحتمالات قيام اتحادات إقليمية تعاونية فعالة وهذا من خلال إدراك طبيعة المركب الأمني المتواجد على مستوى الإقليم المعني بالدراسة [2].

1- Barry Bazun & Ole Woever, Region and powers, the structure of international security, New York, CambridgeUniversity, 2003, p.55.

2- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص: سياسة مقارنة ، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2009-2010، ص ص 76-77.

المبحث الثالث : النظريات المفسرة لدور و توجهات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج

توجد عدة مقاربات يتم من خلالها تحليل مختلف مظاهر العلاقات الإقليمية، المتسمة عادة بالديناميكية والتشابك مع تفاعلات و تأثيرات النظام الدولي والمصالح القومية الداخلية للدول المشكلة للنظام، استجابة لذلك ضمّنا هذا المبحث ثلاث مطالب، سيتم التطرق في المطلب الأول لنظرية النظام الإقليمي المرتبطة بالدراسات الإقليمية أما المطلب الثاني فيتعلق بنظرية الدور التي ترتبط أساسا بدراسة الأدوار الإقليمية و في المطلب الثالث يتم تناول نظرية المباريات للمساعدة على فهم الخلافات و الصراعات التي تقع داخل النظام الإقليمي الخليجي.

المطلب الأول: نظرية النظام الإقليمي

ترجع جذور النظام الإقليمي في الفكر السياسي إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، كما دارت نقاشات عديدة حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليمية، و أي المنهجين يجدر إتباعه للتنظيم و حفظ السلم بين الدول، ويرى "ماساندو" في الإقليمية أن إنشاء تنظيمات إقليمية هو السبيل الأفضل لتحقيق السلام و الأمن الدوليين و ذلك لسهولة إقامتها، إضافة إلى ازدياد فاعليتها و قدرتها على الحركة مقارنة مع التنظيمات الدولية فهي ليست بديل للعالمية بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها، كما ترجع جذور النظام الإقليمي إلى دراسة موضوع التكامل Intégration بين الدول، و الذي يعتبر التكامل الإقليمي أحد مسائله الأساسية، و هو ما أدى إلى وضع ما أسماه "Barry Shutz" **نظرية الإقليم** "Region theory" التي طوّرها"Krazner" و Jervis " و Osler Hampson و طوّرها كل من "لويس كانتوري" و "ستيفن شبيغل" في مؤلفهما السياسة الدولية في الأقاليم[1] و الذي أعطى دفعة قوية للتأطير النظري والإهتمام التطبيقي للنظم الإقليمية ، و ظهرت بعد الحرب الباردة "الإقليمية الجديدة"

[1]- بهاء عبد الواحد فضل المولي حامد، مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي(2001–2008)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، السودان جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، 2011، ص ص 55–56 .

المتمثلة في الكتل الاقتصادية و التجارية على حساب عالمية الاقتصاد .

الفرع الأول: تعريف النظام الإقليمي

اختلفت الصفات و تعددت لتعريف النظام الإقليمي و يوضّح Bruce Russet ذلك بقوله: "**إن تعريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا، بناءا على الطرق و الصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، و مفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب و أنه ليس شيئا واحدا، بل أشياء متعددة."**

حسب رأي "ماغوري"، Ray Magoori يعتبر النظام الإقليمي " **ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية و كثافة التفاعلات، بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء و بما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا و خارجيا بهذا النظام كنمط مميز ."**

يمكن القول من خلال هذا التعريف أنه لقيام أي نظام إقليمي في منطقة معينة يحظى بشرعية داخلية و خارجية، يشترط الأخذ بمعيار التفاعلات المتداخلة والكيفية التي تحدث بين مجموعة من الوحدات ذات القرب الجغرافي.

أما الأستاذ "هاني إلياس الحديثي"، فقد أورد جملة من التعريفات، منها "**أنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة و الولاء،بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي و التكامل في مجالات الأمن و الاقتصاد**"، يوجز "**الحديثي**" في هذا التعريف شروط قيام نظام إقليمي فيما يلي :

- الجوار الجغرافي.
- تشابك المصالح تدفع للتكتل الإقليمي[1].

[1]- عبد الله حجاب ،السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج (1979–2011) دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات آسيوية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية ،2011–2012، ص 8 .

- إدراك الدول الأعضاء انفراد نظامها الإقليمي بهوية خاصة به يدفع بهم نحو التكامل في مختلف المجالات .

عرّفا كل من "**كنتوري**" **Cantori** و "**شبيغل**" **Shpiegel** النظام الإقليمي على أنه "**يتألف من دولة واحدة أو اثنين أو أكثر، دول متقاربة و متفاعلة، بينها بعض من الروابط الإثنية اللغوية، الثقافية، الاجتماعية، و التاريخية المشتركة، و التي يتزايد إحساسها بالهوية أحيانا بسبب أفعال و مواقف الدول الخارجة عن النظام**".

يشير تعريفهما إلى التماسك الاجتماعي و هوية الإقليم إضافة إلى العناصر الجغرافية و التفاعلية رغم أنهما يعترفان بأن جل هذه العناصر لا تميز بصفة دقيقة الأنظمة الإقليمية الفرعية ، و كان جوهر دراستهما يتمحور حول فكرة أن تحظى بمزيد من الدراسة على اعتبار أن السياسات الخارجية لأغلب الدول تنطلق من محددات إقليمية .

كما قاما الباحثان بابتكار إطار مقارني لدراسة الأقاليم بتقسيم موضوع التحليل **(النظام الإقليمي)** إلى ثلاثة أجزاء :

1- منطقة القلب: و تضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة.

2- **منطقة الهامش**: تضم الدول البعيدة عن قلب النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو تنظيمية.

3-**نظام التغلغل:** تضم الدول الخارجة عن النظام و التي تقوم بدورها سياسيا في العلاقات الدولية لهذا النظام [1].

الإقليمية و القانون الدولي: ارتبط المفهوم القومي للإقليمية بميثاق عصبة الأمم المتحدة في نص المادة 21، التي جاء فيها: "**لا تعتبر متعارضة مع عصبة أي من التعاهدات**

[1]- سامية ربيعي ، آليات التحول في النظام الإقليمي- النظام الإقليمي بشرق آسيا- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع : العلاقات الدولية، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص 24 .

الدولية، التي تكفل استتباب السلم، كما هو الحال في اتفاقيات التحكيم وفي الاتفاقيات الإقليمية، مثل تلك القائمة على أساس من تصريح مونرو" [1] .

من جهة أخرى أتى ميثاق الأمم المتحدة فيما بعد داعما للعمل الإقليمي بعد قيام جدال قانوني ما بين أنصار التنظيم العالمي والتنظيم القانوني، لينتهي أعضاء اللجنة القانونية لصياغة ميثاق الأمم المتحدة إلى النص على مبدأ "**اللامركزية**" كأحد أهم المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي، و اتخذت هذه **اللامركزية** شكلين :

1- اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية: التي تعترف بالوجود الشرعي للكيانات الإقليمية إلى جانب المنظمات العالمية.

2- اللامركزية النفسية أو الوظيفية: تمثلت في إنشاء العديد من المنظمات الدولية المتخصصة على المستوى العالمي والإقليمي، و لقد أسهمت المنظمات الإقليمية في حل النزاعات الواقعية على أقاليمها بنجاح خلال الفترة ما بين 1945 و 1971، و أهم مثال على ذلك نجاح المجموعة الإقتصادية الأوربية في حل الخلاف الفرنسي الألماني وذلك نتيجة احتدام الصراع بين القطبين، و ظهور العديد من المنظمات الإقليمية[2] .

الفرع الثاني: أهمية نظرية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية

نتج عن تطور دراسة العلاقات الدولية ظهور مستويات تحليلية عديدة لهذه العلاقات منها مستوى النظام الدولي، مستوى النظام الإقليمي و مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي، كما ظهرت مدارس فكرية أخرى، ساهمت في التأكيد على النظام الإقليمي كمستوى للتحليل ينبغي اعتماده في العلاقات الدولية متمثلة في الإقليمية و التكامل.

---

[1]- ناصيف يوسف حتيّ، مرجع سابق، ص 55 .

[2]- أحمد الراشيدي و ناصيف يوسف حتيّ، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص ص 181-182.

1- **الإقليمية (Regionalism):** برزت في إطار الجدل الذي دار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بين دعاة الإقليمية و العالمية حول بحث أفضل دعائم السلم العالمي وتحقيقه إما عن طريق التجمعات الإقليمية أو عبر إنشاء حكومة عالمية .

ومن بين الذين راهنوا على النظم الإقليمية و مؤسساتها لتحقيق السلام العالمي Bruce Russet و الذي تحدّث عن فكرة السلام على أجزاء Peace by pieces لإيضاح ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام العالمي انطلاقا من تحقيق السلام على المستوى الإقليمي، و هي الفكرة التي أيّدها Joseph Nye، و توسّع في إظهار أهميتها و قدرتها على خلق جزر من سلام peace islands في النظام الدولي، و خلق مستوى ثالث متوسط بين الدول و قيادة النظام العالمي لخلق علاقات جديدة تفعّل هذا المستوى الجديد –النظام الإقليمي– و الذي بفضله حسب Joseph Nye يقلل من دخول الدول في صراعات عنيفة باستخدام قوتها السيادية، كما يساعد هذا المستوى على فهم و تحليل التفاعلات الإقليمية و خلق نظام متعدد الأقطاب، مما يساعد على تحقيق السلام العالمي [1].

2- التكامل الدولي :

يعتبر التكامل أحد أشكال التفاعلات الدولية وهو أحد الاتجاهات والنظريات المتعلقة بكيفية صيانة السلم و الأمن الدوليين، كما اعتبرا كل من "hass و Lindbergh "التكامل الإقليمي من أفضل السبل لتحقيق الرفاه و الأمن معا.

فيعّرف "Hass" التكامل على أنه "**العملية التي تحاول من خلالها مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها و نشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية القائمة**" [2].

---

[1]- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مصر، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001، ص ص 33-34 .

[2]- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 270.

أما "كارل دويتش"، يعرّف التكامل بأنه "**الواقع أو الحالة التي تملك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة، شعورا كافيا بالجماعة و تماثلا في مؤسساتها الإجتماعية إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي**".

ففي حين يعتبر "هاس" التكامل عبارة عن عملية أو مسار تشكل من خلالها مجموعة أعضاء ليكوّنو بدورهم عضوا جديدا، و باكتمال هذه العملية يتحقق التعامل، فكارل دويتش يعتبر التكامل حالة تخضع لشروط ومن هذا المنطلق جاءت فكرة الجماعة الأمنية[1].

3- الإقليمية الجديدة (New-Regionalism): ظهرت بعد الحرب الباردة حيث عرّفها "**بالمر**" **Palmer** سنة 1991 على أنها " **تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الإقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور ابتداءا من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات و كتل تجارية و محاولات اقتصادية كبرى** "، وقد كانت وراء ظهورها مجموعة من العوامل منها:

- حدوث تغييرات اقتصادية و تجارية بعد انهيار نظام بريتون وودز.
- صعود قوى إقليمية في شكل مؤسسات إقليمية كالإتحاد الأوربي الذي استكمل مسار التكامل الاقتصادي وتحول إلى مسار التكامل الأمني و قضايا السياسة الخارجية.
- بروز منظمات إقليمية ناجحة خاصة في القارة الآسيوية و انتقالها إلى الاستقلال عن المركز و بناء هوية أمنية و ثقافية مشتركة [2]، ومن خصائصها ما يلي :

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا و تشابك سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي، و عمقا من ناحية درجة التكامل الاقتصادي بين دول الأعضاء .

- التقليل من المعايير البيروقراطية باعتبارها معرقل لعمل المنظمة بالإضافة إلى دخول فواعل عابرة للحدود و هذا ما أسهم في تراجع مفهوم السيادة كمفهوم أساسي في توصيف الفواعل العلاقات الدولية.

- عودة الإقليمية إلى الظهور بقوة على النطاق العالمي .

---

[1]- نفس المرجع، ص 272.

[2]- آمنة عيساوة، مرجع سابق، ص 18.

– قابلية المنظمة لتشكيل هياكل مؤسساتية [1] .

من أهم الإسهامات ضمن مقاربات تحليل النظم الإقليمية هي تلك التي قدّمها **لويس كانتوري و شبيغل**

• **القطاع المحوري أو المركزي The core sector:** يضم الفواعل الرئيسية في النظام وقد حددها **ديفيد مايرز** في ثلاثة أنواع :

1– المهيمن الإقليمي (Regional hegemonos) أو المتطلع إلى الهيمنة (Aspiring hegemonos) المساوم (Bargainer)، الموازن (Balancer).

2– القطاع الطرفي (The peripheral sector) يركز كل من "شبيغل" و "كانتوري في تحديده على عامل التجانس، إذ تكون دول هذا القطاع أقل تجانسا من دول القطاع السابق وكل ما يربطها بالنظام هو الترابط الجغرافي،في حين يركز "ديفيد مايرز" على عامل القوة أما بيرسون فيحددها من خلال تفاعلها في حالات النزاع و المشاركة و المساعدة .

3–التكوين المتبادل (التفاعل ما بين البنية والفاعل) تدخل الدراسات البنائية والنقدية ضمن هذا المستوى، خاصة منها دراسات "باري بوزان"، "بيتر كاتسنشتاين" و "جيدنز" حيث رأى **بوزان،** في كتابه "**الناس والدول والخوف**"، أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين: توزيع القدرات بين الفواعل المركزية، ونسيج الصداقة والعداوة بين الدول [2] .

تكمن أهمية التحليل في هذا المستوى بناءا على ما سبق فيما يلي:

1– محاولة وضع إطار لتفاعل الوحدات السياسية داخل النظم الفرعية.

2– محاولة إجراء دراسة مقارنة بين نظامين فرعيين دوليين عبر فترات تاريخية مختلفة.

---

[1]– أحمد الراشيدي و ناصيف يوسف حتىّ، مرجع سابق، ص ص 256–257.

[2]– رياض حمدوش، "الدراسات الإقليمية :نظرية الإقليم"، محاضرات في نظرية التكامل و الاندماج، الجزائر، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، متحصل عليه

hamdoucheriad.yolasite.com/...الدراسات%20الاقليمي/...

3- دراسة العلاقة بين نظام فرعي ونظام دولي وذلك لفهم حدود الاختراق والتبعية وأسباب تباين مستوى الإختراق من إقليم إلى آخر[1].

المطلب الثاني: نظرية الدور the Role theory

عرف علم السياسة عموما و العلاقات الدولية خصوصا تطورات ملحوظة منذ ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث استفادت من التطورات المنهجية و التحليلية في بقية العلوم الطبيعية و الإجتماعية من خلال الأخذ بالعديد من المناهج و المفاهيم من العلوم الأخرى و لتطبيقها في العلوم السياسية و من هذه المفاهيم مفهوم الدور الذي عرف بداياته الأولى في ظل دراسات علم الإجتماع و علم النفس و الأنتربولوجيا قبل أن ينتقل لحقل العلوم السياسية و يحدد مجال السياسة الخارجية بفعل ارتباطه بالدراسات النفسية و الإجتماعية [2] .

سنحاول في هذا المطلب توظيف نظرية الدور كإطار معرفي يوفر لنا مرجعية نظرية منهجية يمكن الإستفادة منها في تحليلنا لدور إيران في صياغة الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج و بحثها عن دور إقليمي فاعل، نضمنه فرعين نتناول في الأول تعريف الدور وفي الثاني أهمية نظرية الدور في السياسة الخارجية.

الفرع الأول : تعريف الدور

يمثل الدور اقترابا هاما لتحليل السياسة الخارجية و هو من المفاهيم المتداولة ليس فقط في العلوم السياسية و إنما أيضا في الدراسات الاجتماعية و النفسية التي تعد اللبنة الأولى للمفهوم.

---

[1]- آمنة عيساوة ، مرجع سابق ، ص 26.

[2] - عصام عبد الشافي ،" نظرية الدور دراسة أصلية في المنطلقات الإجتماعية و السياسية "، متحصل عليه httph : www.arab.centre.net

يعرّف "**بارسونز**" **parsons** الدور على أنه "**قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد،فهو منظم حسب التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي و مندمج في مجموعة خاصة من المعايير و القيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكات المتكاملة** " ، يركز هذا التعريف على العلاقة التفاعلية بين الفرد و الدور.

أما "**بيدل**" **biddle** فيعرفه على أنه "**قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير و التوصيفات و القيم و التصورات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة اجتماعية** " ، ينطلق تعريف biddle للدور من بعد أنتربولوجي يقوم على النظر إلى منظومة الأفكار و قيم المجتمع كأساس لتحديد الدور الذي يقوم به كل فرد في المجتمع[1] ، أما **روزنو** فعرف الدور بأنه مجموعة من السلوكيات المتوقعة اجتماعيا المرتبطة بوظيفة معينة.

يقسم كل من الدكتور "**علي الدين هلال**" و الدكتور "**بهجت قرني**" الدور إلى فرعين: أحدهما بالتوجه و التصور العام المعبر عن المعتقدات و التصورات المجتمعية، و غالبا ما تكون مسبقة ،مساهمة فيها بعمق عمليات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و نفسية دولية و متعددة المستويات و ثانيها متصل بالسلوك المحدد بشأن قضايا بعينها في إطار زمني مقيد، بمعنى أن الدور يقسم إلى مفهوم الدور و أسلوب لأدائه [2].

من الإفتراضات الأساسية لنظرية الدور ما يلي :

– يمضي الناس قسطا كبيرا من حياتهم في المشاركة كأعضاء ضمن مجموعات و تنظيمات، يحتلون ضمنها مكانة متميزة.

---

[1]– عبد القادر دندان ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغيير 1991–2006 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007–2008، ص 28 .

[2]– "أصل و ماهية الدور الإقليمي"، متحصل عليه

http :www .tomohna.net/vb/showthread.php ?t=10529

– كل مكانة تقتضي دورا، يعتبر"كمنظومة من الوظائف"sefet of Functions" يقوم بها الفرد ضمن الجماعة.

– تشكل المجموعات و تحدد غالبا توقعات الدور، كمعايير تحدد أي المكافآت الناتجة عن الأداء الناجح للأدوار، و أي العقوبات المنجرة عن الفشل في أداء الأدوار.

– يتقبل الأفراد أدوارهم و يؤدونها وفقا لمعايير محددة فنظرية الدور تفترض أن الأشخاص يعملون على مطابقة أدائهم مع المعايير المرتبطة بأدوارهم[1].

الفرع الثاني : أهمية نظرية الدور في السياسة الخارجية

تعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط أو مجموعة الأنشطة و البرامج و السلوكيات التي تصاغ من قبل صناع القرار السياسي في الوحدات المسؤولة داخل الدولة بهدف تحقيق أهداف عامة للدولة في المحيط الخارجي [2].

تعني السياسة الخارجية لعب الدولة لأدوار على الساحة الدولية و لذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها و تصورها للدور المفترض القيام به و قد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب علاقاتها بوحدات النظام الدولي، ويتغير الدور بتغير الزمن و بالتحولات التي تشهدها القيادة السياسية سواء كان ذلك على مستوى الأشخاص أو الإتجاهات، كما أن أدوار الدولة تتعدد في نفس الوقت، و هذا يعني أن الدولة الواحدة يمكن أن تقوم بأدوار معينة، متعددة كما يمكن أن يتباين و يختلف دور الدولة الواحدة في مستويات مختلفة إقليميا و دوليا و من أمثلة الأدوار التي يمكن أن تتبناها الدولة

[1]– عبد القادر دندان ، مرجع سابق، ص28.

[2]– سعد شاكر شلبي ، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2008، ص 7.

المحب للسلام، حامي المنطقة، الزعيم الإقليمي، المتميز عن حلفائه، زعيم تيار دولي عام...[1]، و يتم تحديد الدور القومي للدولة عبر المراحل التالية:

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ظل التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- مرحلة تكييف الدور القومي للدولة مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة و يعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف و من هنا يتحدد الدور القومي على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمكانة بلدانهم إقليميا و دوليا.

فمن خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور أوجدت توضيحا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية و تفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، و كأحد مكونات السياسة الخارجية للدولة يتسم الدور بعدة خصائص أساسية نوردها فيما يلي :

– يرتبط الدور بالممارسة في مجال السياسة الخارجية متجاوزا بذلك مجرد تقديم تصور له، فأداء أو تنفيذ الدور يرتبط بتوفر الموارد الضرورية لذلك.

– لا يقتصر الدور فقط على تصورات صانع السياسة الخارجية لدور دولته بل تشمل أيضا تصوراته لأدوار الدول الأخرى خاصة الأعداء الرئيسيون في المحيط الخارجي .

– تتعدد أدوار الدولة في نفس الوقت، يعني أن الدولة الواحدة ممكن أن تقوم بأدوار متعددة في آن واحد.

– من الممكن أن يختلف دور الدولة الواحدة في مستويات مختلفة إقليميا و دوليا [2].

---

[1]– ميلود العطري ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص:العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007–2008، ص 12.

[2]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، مصر، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص ص 49–50 .

كما يشمل مفهوم الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاث أبعاد رئيسية نوردها في الآتي :

1- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز دولته في النسق الدولي، و يقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها بنفوذ و درجة هذا النفوذ، فقد يتصور أن المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي و في كل مستوى يقدم تصوره لدرجة النفوذ المتوقعة.

2- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية الخارجية للوحدة الدولية و تتفاوت تلك الدوافع، تعاونية أو دوافع صراعية.

3- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة ما في هذا النسق فهناك أدوار تتضمن التغير الكلي للنسق الدولي و أدوارا أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن [1].

يتضح مما سبق عرضه أن مفهوم الدور يرتبط بالبعد الاجتماعي السيكولوجي بالأساس، إذ أنه يتعلق بالفرد لذلك فإن استعارة هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة من بين مجموعة من الوحدات يعطي إيحاءات مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي أي أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي تحدد فيه مكانتها في النسق الدولي و الوظائف المنوطة بها في إطاره بشكل مستمر و ماهية علاقتها الرئيسية مع الوحدات الأخرى و هو ما يعبر عنه الدور الذي تؤديه في النسق الدولي و الذي يصبح بذلك أحد علامات سياستها الخارجية [2] .

[1]- صباح كزيز، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية و إستراتيجية، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2014-2015، ص ص 26-27.

[2]- نفس المرجع، ص 28.

المطلب الثالث: نظرية المباريات Game theory

ترجع البدايات الأولى لنظرية المباريات إلى بداية القرن العشرين، و مع ذلك تعتبر نظرية المباريات إحدى الوسائل الحديثة التي تستخدم لإتخاذ القرارات في المواقف التي تتميز بوجود الصراع بين الوحدات المتنافسة المستقلة سواء كانت أفراد أو تنظيمات ، و يتلخص مفهوم نظرية المباريات بوجود لعبة محددة أو مباراة لها هدف نهائي يسعى من أجله كل لاعب و من خلال مراحل خاصة و حسب قوانين المباراة و أسلوبها، حيث يحاول كل لاعب القيام بأفضل النتائج مع مراعاة ردود فعل الأطراف المنافسة الأخرى[1].

الفرع الأول : مفهوم نظرية المباريات

تعد نظرية المباريات من إحدى النظريات الإستراتيجية المهمّة لإتخاذ القرارات في مواقف النزاعات أو الصراعات الدولية، هدفها الأساسي هو ترشيد الإختيار من بين مجموعة بدائل متاحة تفرزها هذه المواقف الصراعية، و تعالج كل صراعات المصالح ، هذا و يعرّفها "**مارتن تشوبيك**" "**طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات و لاسيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع و التعاون**".

من خلال هذا التعريف يمكننا القول أن جوهر نظرية المباريات يقوم على افتراض مفاده وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم و التي يسعون لتحقيقها حيث يتوفر لكل واحد منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على الموقف الذي يتعاملون جميعا معه، فهذه النظرية لا تفترض فوز طرف بالكامل مقابل خسارة الطرف الآخر فحسب بل قد تنتهي المباراة بحدوث نوع من التعاون بين الطرفين بحيث يتم تفادي الخسارة المطلقة[2] .

---

[1]– عدنان ماجد عبد الرحمن بري، "مقدمة لتحليل القرارات و نظرية المباريات "، متحصل عليه www .abarry.ws/decision%20and%20GamepDf

[2]– علي عودة العقابي ، العلاقات الدولية : دراسة تحليلية في الأصول و النشأة و التاريخ و النظريات، العراق ، (د.د.ن)، 2010، ص ص 205–206 .

يقول "**توماس شيلنج**" أن هذه النظرية "معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر و هذا يعني التمييز بين الألعاب الإستراتيجية و ألعاب الحظ ".

و قد بنى "**شيلنج**" **و** "**شوبيك**" و غيرهم تصوراتهم في هذه النظرية على الأسس التي و ضعها **جون فون ينومان** و **أوسكار مورجنيسترن.**

و يمكن تقديم النظرية في الصياغة التالية " إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز –مثلا الحصول على هدف معين يسعى طرف آخر لمنعهم منه– فإن النظرية تقدم لهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم واضعين في اعتبارنا أن الطرف الآخر يحسب حركاته بطريقة عقلانية أيضا و تقدم النظرية كيفية حساب سلوك الطرف المقابل و كيفية التغلب عليه، و يفترض منظروا اللعب أن اللاعب يضع دائما أمامه هدف الفوز، و لذا فإن اللاعب الذي يسعى للخسارة سيكون شخصا غير سوي" [1].

يفترض تحليل المباراة و جود أربعة عناصر رئيسية :

1– اللاعبين: وحدات اتخاذ القرار المستقلة في المباراة تسعى كل منها لتحقيق نتائج أفضل.

2– القواعد: يقتدى بها لتحديد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة.

3– الإستراتيجية: و هي التي تحدد التفاعل بين الحركات المضادة.

4– المحصلة: هي التي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لإتباعه إستراتيجية معينة و يعبّر عنها غالبا بتعبير رقمي [2].

الفرع الثاني : نظرية المباريات في مجال العلاقات الدولية

تعد نظرية المباريات من أكثر الأساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية، و هي تقوم على تخيل و جود أزمات دولية، حقيقية أو وهمية و استناد

[1]– جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، مرجع سابق ، ص ص 337–338 .

[2]– حامد أحمد مرسي هاشم، نظرية المباريات و دورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على : الصراع العربي الإسرائيلي، مصر، مكتبة مدبولي، 1984، ص 13 .

أدوار محددة لعدد من الأطراف و تقوم هذه الأطراف بتحليل كافة أبعاد الأزمة و تقديم مجموعة القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الأزمات [1] ، و تتمحور فكرتها الأساسية حول افتراض أن الصراعات تنقسم حسب محصلتها إلى نوعين :

تنافسية competitive: حيث أن الكسب الذي يحققه أحد الأطراف المتعارضة يمثل في نفس الوقت و بنفس الدرجة خسارة للطرف الآخر و لو افترضنا أن طرفا ما حقق انتصارا ثم منيّ بهزيمة أو بخسارة فإن الحصيلة النهائية تكون صفرا في مجموعها و هو ما يطلق عليها zero sum Game.

أما بالنسبة للمواقف الصراعية **غير التنافسية،** فإن مصالح أطرافها لا تكون متعارضة بنفس الصورة السابقة و إنما تتداخل إلى حد يسمح بالمساومة و تقديم التنازلات المتبادلة للوصول إلى نقطة اتفاق ، مما يدفع أطراف تلك المواقف إلى تبني سياسة التعاون، لا تكون بذلك محصلة المباريات صفرا و لهذا يطلق عليها Non-zero sum Games [2].

يمكن القول أن أغلب منظري اللعب يوافقون على أن العلاقات الدولية يجب أن توضع في إطار مفاهيم اللعبة غير الصفرية المتعددة الأطراف و التي قد لا تعني أن خسارة طرف من الأطراف هو بمثابة مكسب للطرف الآخر، حيث أن معظم الدول تصبغ قراراتها بالعقلانية، و لكن ثمة من يرى و على مرّ العصور أن الأفضل له أن يدير العلاقة مع الطرف الآخر على أساس اللعبة الصفرية، والعلاقات الدولية التي تتصف بخصائص اللعبة الصفرية هي نتيجة الإتجاهات الإيديولوجية من جهة و دور نظم الإتصالات و تزايد أثر الجماهير في السياسة الدولية [3].

إلا أنه من الأفضل النظر للسياسة الدولية على أساس أنها أشكال عديدة مختلفة في العدد والنوعية لا على أساس عدد اللاعبين فيها فقط، فثمة شكل يأخذ طابع العلاقة الثنائية

---

[1]– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات، مصر، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 36 .

[2]– نفس المرجع ، ص 249 .

[3]– جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص ص 348–349 .

الفردية وهو ما يطلق عليه الألعاب الفرعية، كما قد تأخذ اللعبة شكل العلاقة الثنائية بين كتل كما هو في الأحلاف وقد تكون اللعبة ذات طابع عالمي، لذا فإن السياسة الدولية تبدو كسلسلة متصلة من الألعاب الثنائية أو الفرعية المتزامنة التي تتغير فيها النوعية و عدد اللاعبين و الأرباح و الخسائر من وقت لآخر، و مثل هذه التغيرات تلعب دورا هاما في تحديد ما إذا كانت اللعبة صفرية أو غير صفرية، فكما يسعى البعض لإحداثها يسعى الآخر لعرقلة حدوثها [1].

[1]– نفس المرجع ، ص 350 .

خلاصة الفصل:

نوجز ما توصلنا إليه من نتائج انطلاقا من تحليلات هذا الفصل فيما يلي :

- من الأمور الأساسية لإنجاز أي عمل فكري هو توظيف المفاهيم و تحديد دلالاتها الدقيقة لما تزيله من غموض قد يعتري عمل الباحث ، و لتسهيل التواصل مع المتلقي ، ورغم التطورات الحاصلة في حقل الدراسات الأمنية إلّا أنه لم يتم التوصل إلى مفهوم واضح ، جامع مانع لمفهوم الأمن .
- سيطر لوقت طويل مفهوم الأمن الصلب العسكري في إطار مقاربة كلاسيكية ، حيث تنطلق الواقعية في تفسيرها من فكرة فوضوية النظام الدولي و هو ما يبرر سعي الدول لتعزيز قوتها من أجل الحفاظ على أمنها القومي و البقاء .
- فشل الواقعية في التنبؤ بالنهاية السلمية للحرب الباردة ، مهّد الطريق للباحثين لمراجعة مفهوم الأمن بما ينسجم و طبيعة البيئة الدولية الجديدة خاصة مع تداعيات العولمة بشقيه السلبي و الإيجابي و في ظل عالم تزايد فيه الإعتماد المتبادل ، و خلصت اسهاماتهم إلى إخراج الأمن من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع متعدد الأبعاد ، و من أبرز الأمثلة على ذلك اسهامات مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية حيث قدّم بوزان خمس قطاعات متكاملة للأمن هي البعد العسكري ، الإقتصادي ، البيئي ، المجتمعي .
- ارتآ البنائيون ضرورة اقحام الأمن المجتمعي في الدراسات الأمنية ، لإرتباطه بأهم افتراضات المنظور البنائي و المتمثلة في متغير القيم و الأفكار و الهوية و الثقافة ، و على خلاف التفسيريين ، يُنظر للأمن وفق المنظور البنائي على أنه مبنى اجتماعي و ليس كمعطى مسبق .
- تستبعد النظريات ما بعد وضعية الدولة كمرجعية أساسية للأمن ، لصالح الفرد كموضوع مرجعي أساسي و المناداة بأهمية إنعتاقه ، لكون الدولة أحيانا سببا للاأمن أفرادها .

- أكدت مدرسة كوبنهاغن على وجود تهديدات جديدة لاتماثلية غير تلك الصلبة العسكرية ، و على تنامي دور الفواعل غير الدولاتية كالنظام الإقليمي ، المجتمعات و الفرد ،...
- حسب نظرية الدور ، يرتبط هذا الأخير بحجم مقومات الدولة من امكانات مادية (الموقع الإستراتيجي ، الموارد الطبيعية ، المساحة ، تنوع الأقاليم و المناخ) ، و الإمكانات المعنوية (المقومات المجتمعية وتضم الديانات و القيم الحضارية) و التي تتحكم بمجملها في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية .
- ارتكزت نظرية المباريات على توازن القوى كأداة لتحقيق الأمن .
- ظهرت الدراسات الإقليمية بعد الحرب الباردة ، و التي أعطت أهمية للنظام الإقليمي كوحدة تحليل ، حيث توضح نظرية النظام الإقليمي تفاعلات إيران في إقليمها الفرعي الخليجي و المحددات الإقليمية المتحكمة في توجهاتها الخارجية.

الفصل الثاني

تطبيقات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في الخليج

حظيت منطقة الخليج بأهمية بالغة في الفكر الإستراتيجي الإيراني، وزادت هذه الأهمية بعد الثورة الإسلامية 1979، والتي تعتبر منعطفا حاسما في رسم توجهاتها الخارجية بالإضافة إلى جملة محددات تبرز مكانة إيران الإقليمية، وهو ما بلور رؤيتها لمفهوم الأمن الخليجي والتشديد على رفض أي تواجد أجنبي في المنطقة حيث تعتبره من أبرز التحديات التي تواجه نفوذها في المنطقة إلى جانب ثلة من التحديات، لذا تسعى إيران ومن خلال إستراتيجيتها تجاه منطقة الخليج إلى إيجاد سبل التعاون الأمني بين الدول المشاطئة له والمسؤولة حسبها عن أمنه مع التركيز على حتمية قيامها بدور القوة الخليجية الكبرى.

المبحث الأول: المكانة الجيوسياسية للخليج في السياسة الإيرانية

يعتبر تحليل الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة أساسيا، على اعتبار أن العامل الجيوبوليتيكي له تأثير واضح في طبيعة ونوعية القرار السياسي كما أن للعوامل الجيوبوليتيكية أيضا علاقة بأسباب الصراع كالنزاع على الموارد ومصادر الثروات الطبيعية وانطلاقا من ذلك فإن منطقة الخليج وبفضل أهميتها الجيوبوليتيكية تشكل أحد أهم محاور الإستراتيجية الإيرانية.

المطلب الأول: المحددات المتحكمة في صياغة الإستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج

للمحددات بشقيها الداخلي والخارجي دورا كبيرا في صياغة السياسة الخارجية للدول تبعا لمدى تأثيرها على صناعة القرار السياسي أو على الأطراف الفاعلة فيه وذلك تماشيا مع مصالحهم الخاصة أو منظورهم الخاص لطبيعة السياسة الخارجية، وكباقي دول العالم، تتحكم في صناعة القرار السياسي الإيراني محددات داخلية وأخرى خارجية، في هذا الإطار سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين يتناول الفرع الأول المحددات الداخلية، فيما يتناول الفرع الثاني المحددات الخارجية.

الفرع الأول : المحددات الداخلية

تتمثل في :

1. **المحددات الجغرافية:** تقع إيران في القسم الشمالي من الكرة الأرضية وفي الجنوب الغربي لقارة آسيا وتبلغ مساحتها في محدوديتها الجغرافية السياسية المعاصرة 1648000 كلم مربع، والتي تعادل وحدها مجموع مساحة الدول السبع التالية: بريطانيا وإيرلندا وألمانيا والنمسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ [1] .

خصائص إيران الجيوبوليتيكية (السياسية – الأمنية) و (التاريخية – الثقافية) تجعلها قادرة على الإرتباط مع المناطق المختلفة في منطقة الشرق الأوسط، فإيران تشكل من هذه الناحية

[1] – سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون؟، لبنان، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2010، ص 13.

نقطة اتصال مناطق آسيا الوسطى والقوقاز مع آسيا الجنوبية والخليج الفارسي والعالم العربي، وبالتالي تستطيع إيران أن تكون نقطة الإتصال الأساسية في المنطقة الجغرافية والإنمائية للشرق الأوسط(*)، ويضفي هذا التنوع الإقليمي أثرا واضحا في السلوك الإيراني في المجال الدولي من جهة ويؤمن لها من الناحية الجيوبوليتيكية تنوعا فريدا[1] .

يبلغ ساحل إيران الخليجي نحو 1200 كلم، تقع أغلب حقولها النفطية عليه أو قريبا منه، ويصدر معظم إنتاجها النفطي عبر مضيق هرمز الذي تتحكم فيه مع سلطنة عمان، والذي يعتبر من أهم الممرات المائية في العالم، وموقع إيران بين بحر قزوين والخليج يجعلها همزة وصل بين 15 دولة يصل عدد سكانها إلى نحو 500 مليون نسمة، وبين سوق آسيا الوسطى وسوق الخليج، وهذا يعمق الإحساس لديها بأن لها دورا أساسيا في أية ترتيبات إقليمية أو عالمية [2].

2. **المحددات الديمغرافية:** تعد إيران دولة متعددة القوميات، العرقية والإثنية، يصل عدد القوميات العرقية إلى ستة هي: الفارسية، والعربية، والكردية، والبلوشية، والتركمانية والآذرية، و تشير التقديرات إلى أنه من بين 81 مليون هم تعداد سكان إيران، يشكل الفرس نحو 61% منهم، فيما تمثل القوميات غير الفارسية حوالي 39% حيث يمثل الآذريون 16% والأكراد 10%، واللور 6%، والعرب 2%، والتركمان 2%، والبلوش 2%، وأخرى 1%.

ومن الناحية المذهبية، يدين ما يقرب من 84% من السكان بالمذهب الشيعي، فيما يشكل السنة 15%، وتتوزع نسبة الـ 1% الباقية بين الأرثوذوكس والأرمن، واليهود والزرادشت وغيرهم، والملاحظ للخريطة العرقية للمنطقة المحيطة يتبين أن هذه القوميات لها امتداداتها في الخارج، فالعرب يمتدون إلى العراق ودول الخليج في الجنوب، والبلوش لهم امتداداتهم في

---

* مصطلح غربي كثر استعماله إبان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم (سوريا/ الأردن/ العراق/ الخليج/ مصر/ تركيا/ إيران) وتتوسع لتشمل أفغانستان، ليبيا وقبرص.

[1]– معين عبد الحكيم، "إيران قوة سياسية إقليمية ودولية بارزة"، متحصل عليه

http://www.wahdiaslamya.org/issmes/136/mahkim.thm

[2]– شحاتة محمد ناصر، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الاستمرارية والتغيير، مصر، دار العين للنشر ، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 93–94.

إقليم بلوتشستان في باكستان وأفغانستان، أما التركمان فيجاورون تركمنستان، والآذريون يقطنون جنوب جمهورية أذربيجان، والأكراد جزء من الإقليم الكردي الكبير في تركيا وكردستان والعراق، وما زالت الأقليات متمسكة ومحافظة على لغتها الخاصة، بينما اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية في إيران[1] .

الشكل 01 : خريطة توضح التوزيع العرقي و الإثني في إيران

Source : http://www.pen-kurd.org/englizi/varia/state-of-minorities-iniran. html

بلغ عدد تعداد سكان إيران عام 2014، 80 مليون نسمة، يعيش 78% داخل إيران بينما يقيم مليوني إيراني في الخارج، وهذا حسب إعلان "محمد ناظمي أردوكاني" رئيس دائرة الأحوال الشخصية في إيران، وأضاف أن نسبة 30% من سكان البلاد تعيش في الأرياف مقابل 70% في المدن، ومن ناحية التركيبة العمرية 31% منهم ما بين 15 إلى 30 سنة، ويذكر أن إيران بدأت بتنفيذ خطة لزيادة عدد السكان بعد تعليمات أصدرها المرشد الأعلى "علي خامنئي" في إطار خطط وسياسة الإزدياد السكاني التي صادق عليها البرلمان ضمن "قانون ازدياد معدلات الخصوبة والوقاية من انخفاض معدل النمو السكاني"[2] .

---

[1] – " القوى الداخلية في المجتمع الإيراني، المحور الثالث: القوى الاجتماعية"، ملفات بحثية، مصر، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20 أكتوبر 2010، ص ص 2-3.

[2] – صالح حميد، " سكان إيران بلغو 80 مليونا تنفيذا لخطة خامنئي"، متحصل عليه www.alarabiya.net/ar/iran/2014/12/27/html

3. المحددات السياسية: يعد النظام السياسي الإيراني النموذج النظمي الذي تغير جذريا من نظام شهنشاه (ملك الملوك) إلى نظام ذو طابع إسلامي، فبعد الثورة الإسلامية أصبح لإيران نظام دستوري يتكون من فقيه وهو الرجل الأول في البلاد صاحب الزعامة الدينية والسياسية معا والممنوحة له من طرف الشعب بتأييد من رجال الدين (معين) ويتكون كذلك من رئيس منتخب لمدة 4 سنوات وهي تجربة مسبوقة في تاريخ النظم السياسية ومن المفارقات أيضا انه لأول مرة تتحمل حركة إسلامية بمفردها مسؤولية بناء دولة بعدما كانت التجارب الإسلامية الأخرى نظرية على مستوى الدولة والحكم[1] ، ومن المؤسسات الفاعلة في السياسة الإيرانية ما يلي:

أ. المؤسسة الدينية:

نشأت "نظرية ولاية الفقيه"، على يد الشيخ أحمد النراقي في مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه والمتوفى عام 1829، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام 1979، وقد شكلت النظرية تطورا كبيرا في نظام المرجعية الدينية الذي نشأ عند الشيعة الإمامية في عصر غيبة الإمام الثاني عشر وطيلة مقاطعتهم للأنظمة السياسية الإسلامية المختلفة، وتقوم النظرية على النيابة العامة للفقهاء عن المهدي المنتظر الذي – إن عاد حسب الشيعة– سيملأ الأرض عدلا بعدما ملئت جورا، وبموجب ولاية الفقيه صارت المرجعية الدينية مصدر الإفتاء والأحكام، وتطورت من مهمة الإرشاد الروحي إلى شكلها المعاصر المتمثل في المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الذي يهيمن بسلطاته الجمة على مؤسسات الدولة الإيرانية كلها[2]، و من المؤهلات الواجب توفرها في المرشد هي العلم والعدالة والمروءة والفقه الواسع بظروف العصر والشجاعة والذكاء والفطنة والقدرة على إدارة الأمور،ويتم اختيار المرشد ولمدى الحياة من قبل مجلس الخبراء الذي

---

[1]– عبد الله يوسف سهر محمد، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 11.

[2]– سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الولي الفقيه ... الدور والصلاحيات"، متحصل عليه

www.aljazeera.net /.../D11DBFC8-30B6-4C11-8A98-...

ينتخب أعضاءه الشعب الإيراني بطريقة مباشرة، و من أهم صلاحياته، وفقا للمادة 110 من الدستور الإيراني ما يلي:

1) تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2) القياد العامة للقوات المسلحة.
3) إعلان الحرب والسلام والتغير العام.
4) نصب وعزل وقبول استقالة كل من:
   أ. فقهاء مجلس صيانة الدستور.
   ب. أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
   ج. رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
   د. رئيس أركان القيادة المشتركة.
   هـ. القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
5) حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
6) عزل رئيس الجمهورية وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى بعدم كفاءته السياسية وفقا للمادة 89[1] .

ب. السلطة التنفيذية:

– **رئيس الجمهورية:** هو ثاني أعلى سلطة في البلاد بعد ولاية الفقيه وفقا للمادة 20 من الدستور، ينتخب من قبل الشعب لمدة أربع سنوات مع إمكانية إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية فقط، ويتعين على المترشح للرئاسة التقيد بجملة شروط منها: الأصل الإيراني، الجنسية الإيرانية، التدين أن يكون سجل المترشح نظيف، وموثوق به، الإيمان بالمبادئ الأساسية

[1]– ستار جبار علاي، "النظام السياسي في إيران"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، جامعة المستنصرية، العدد46، 2014 ص ص 72–73.

للجمهورية الإسلامية في إيران والمذهب الرسمي للبلاد، و تتمثل صلاحيات رئيس الجمهورية فيما يلي:

- تطبيق الدستور، ويرأس السلطة التنفيذية ما عدا في المجالات المرتبطة مباشرة بالقيادة.
- اختيار وزراء الحكومة، وأعضاء مجلس الشورى، وله الحق في إقالتهم.
- المصادقة على القوانين وتطبيقها بعد المصادقة عليها في مجلس الشورى.
- المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات والعقود بعد مجلس الشورى إلى جانب بعض الصلاحيات مثل منح الأوسمة، المصادقة على الميزانية...

بالنسبة **لإستقالة الرئيس:** تتم بتقديم طلب الإستقالة إلى المرشد الأعلى وفي حالة عدم قبولها يستمر الرئيس في منصبه، وفي حال وجود استقالة الرئيس أو مرضه أو موته يتولى نائب الرئيس منصب الرئاسة وذلك بعد موافقة مرشد الجمهورية، أو يعينه المرشد في حال عدم وجود نائب الرئيس ليبدأ الأخير بتحضير انتخابات رئاسية في غضون خمسين يوما[1].

ج. **السلطة التشريعية:** وتتكون من مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور:

1. **مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان):** ينتخب أعضاؤه في اقتراع مباشر كل أربع سنوات، يشترط في أعضاء المجلس التدين والإسلام، كما تتمتع الأقليات الدينية الأخرى بحق التمثيل في مجلس الشورى وذلك حسب كثافتهم السكانية، ومن صلاحيات مجلس الشورى: المناقشة والمساءلة في كل الشؤون القومية، المصادقة على البروتوكولات والمعاهدات والعقود والاتفاقيات، التصويت على منح أو سحب الثقة من الوزراء أو أي موظف حكومي والتصويت على سحب الثقة من الرئيس [2].
2. **مجلس صيانة الدستور:** يتألف المجلس من 12 عضوا، ستة من الفقهاء معينين من قبل المرشد وستة من الحقوقيين ترشحهم السلطة القضائية ويقترع عليهم مجلس الشورى

[1] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات الإيرانية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 90.

[2] – ممدوح عبد المنعم، إيران... لماذا. نوم الذئاب، مصر ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ،الطبعة الأولى ، 2011 ، ص ص 27، 28.

والمهمة الأساسية لمجلس صيانة الدستور حسب الدستور، هي مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور، وطبقا للمبدأ 98 تتمثل المهمة الثانية له في أنه هو المختص والمؤهل لتفسير مبادئ الدستور[1] .

د. **السلطة القضائية:** تعد السلطة القضائية سلطة مستقلة وهي مكلفة بالدفاع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وتقع عليها مسؤولية إحقاق العدالة، ووفقا للمادة 157 من الدستور الإيراني، يقوم القائد "الولي الفقيه" بتعيين شخص مجتهد عادل ومطلع على الأمور القضائية، ومدير ومدبر، لمدة خمس سنوات، كرئيس للسلطة القضائية، وهو أعلى مسؤول في السلطة القضائية [2] .

4. المحدد الاقتصادي:

منذ قيام الثورة وإيران تسعى إلى تعزيز قوتها الإقتصادية بما يحفظ أمنها القومي حيث عملوا على إنشاء نظام إقتصادي إسلامي والذي يعني رفض التبعية للنظام الإقتصادي الغربي، وبعد تولي "رفسنجاني" السلطة قام بدفع الإقتصاد الإيراني نحو حرية السوق ،حصلت إصلاحات "رفسنجاني" على القبول لا سيما مع دعم الصندوق الدولي لبرامجه الإصلاحية، إلا أنه وفي فترة حكم "أحمدي نجاد" ساءت الأوضاع الاقتصادية وأهم مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة والتضخم، نتيجة إتباعه لمنهج الثورة في القضايا السياسية الداخلية والخارجية، فحسب الإحصائيات الرسمية الإيرانية فإن 75% يعيشون تحت خط الفقر.

تمتلك إيران إمكانيات هامة بالنسبة لإمكانياتها الاقتصادية، ففي مجال الزراعة ثلث مساحة إيران، أراضي زراعية وبالتالي توفر حوالي 80% من احتياجاتها الوطنية من المواد الغذائية، أما في مجال الصناعة والمعادن فإيران تحتل المرتبة الثانية في احتياطي الزنك

---

[1]– حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009، 2010، ص 61.

[2]– عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران؟: دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ،2014، ص 156.

والنحاس، مناجم الحديد والبوكسيت، ويبلغ إنتاج إيران منه 60 مليون طن في السنة يصدرها إلى الخارج كمنتجات أو مواد أولية خام[1] ، كما تمتلك إيران احتياطا نفطيا كبيرا يقدر بنحو 137,6 مليار برميل، عمدت في أكتوبر 2010 إلى تعديل هذا الرقم بالزيادة ليصل إلى 150,3 مليار برميل حتى تزيد من أهميتها النفطية، كما تعطي أولوية قصوى لاستقرار أسعاره، ومن عوامل استقراره هو التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي ذات الثقل النفطي الكبير داخل منظمة أوبك والعالم وفي مقدمتها السعودية [2] .

5. المحددات الدينية:

شهدت إيران أواخر عام 1978 تصادمات داخلية بين النظام البهلوي من جهة وجماعات المعارضة السياسية والدينية والجماهير من جهة أخرى ما أدخل البلاد في أزمة طاحنة نتيجة الأوضاع المتردية داخليا وعلاقات إيران الخارجية، بالإضافة إلى استبداد السلطة السياسية وفسادها، وغياب المشاركة السياسية، والموالاة للولايات المتحدة، وإتباع المنهج العلماني المتطرف في الحكم والبعد عن الدين، وهي العوامل التي أدت إلى قيام الثورة التي أطاحت بحكم رضا بهلوي في فيفري 1979، والتي كانت بمثابة ضربة قوية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ومع انتصار الثورة حرص النظام الجديد إلى تحويل إيران إلى دولة إسلامية وهو ما بث بذور الانقسام في الدولة بين التوجه المعتدل وسياسة الأصوليين التي تعتمد على الرغبة في إحياء الإسلام وتصدير الثورة إلى دول الجوار أين توجد أنظمة ملكية لا تتطابق مع الإسلام، والعمل على دعم الشيعة في دول الخليج خاصة في العراق[3].

6. المحددات العسكرية:

---

[1]– حبيبة زلاقي، مرجع سابق، ص 76–78.

[2]– شحاتة محمد ناصر، مرجع سابق، ص 110.

[3]– منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979 – 2000)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 65 – 66.

أكد "محمد خاتمي" بقوله أن "**الوضع الاستراتيجي لجمهورية إيران الإسلامية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص يتطلب أن تكون لنا إمكانيات عسكرية قوية ولن نطلب الإذن من أي أحد في سبيل تقوية دفاعاتنا وإمكاناتنا العسكرية، لأن حماية النفس ومنع الآخرين من ارتكاب العدوان هما من أهم حقوق البلد...**" [1] .

تمكنت إيران من بناء قوة عسكرية حديثة ومتكاملة، بالنسبة للقوة البشرية تملك إيران أكبر الجيوش في منطقة الخليج، نجحت إيران في مجال القوة البرية في تصنيع البنادق والأسلحة الخفيفة، خاصة الصواريخ الباليستية طويلة المدى، ونظرا لموقع إيران المشاطئ لمياه الخليج من الشمال والشمال الغربي، تهتم إيران بتقوية قوتها البحرية، حيث تملك قواعد عسكرية بحرية ولعل أهمها (بندر عباس) و(عبادان) كما تمكنت من صنع بارجة (موج)، الغواصة (قائم) شبه ثقيلة، كما حققت انجازات في مجال القوات الجوية منها إنتاج صاروخ(سكود–ي) وصاروخ (رعد أس أس أن –4)، بالإضافة إلى برنامجها النووي[*]، المرتبط بالرؤية الإستراتيجية لدورها الجديد واستحضارا لفكرة الإمبراطورية الفارسية [2].

الفرع الثاني : المحددات الخارجية

شهدت منطقة الخليج بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة عدة تطورات منها الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية – الإيرانية، وإعلان قيام مجلس التعاون

---

[1]– سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 290.

*بدأ البرنامج النووي الايراني في عام (1974) في عهد الشاه (محمد رضا) من خلال بنائه (23) مفاعلا نوويا وفي عام 1975 تعاقد مع فرنسا لتخصيب اليورانيوم ،وعند استلام قادة الثورة الاسلامية لسدة الحكم بقيادة اية الله العظمى الامام الخميني تم الاعلان عن فتح مفاعل (بوشهر) النووي، ثم اخذ البرنامج النووي يتطور بشكل سريع ونوعي حتى عهد الرئيس الايراني (احمدي نجاد) الذي اعلن في عام (2007) عن تشغيل ثلاثة الاف جهاز طرد مركزي في مجمع (natanz) لتخصيب اليورانيوم مما يجعلها مبدئيا قادرة للوصول الى مستوى التصنيع المتكامل في انتاج الوقود النووي ، فضلا عن امتلاك القنبلة النووية.

[2]– حيدر رضوي، "القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج"، متحصل عليه

http://www.al-tobeer.com/art814.html

الخليجي، وحرب الخليج الثانية، حيث أثرت جل هذه المتغيرات في السياسة الخارجية الإيرانية بصفة عامة وتجاه دول الخليج بصفة خاصة، بالإضافة إلى عدة متغيرات دولية تحكمت في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، و عليه تنقسم المحددات الخارجية المتحكمة في صناعة القرار السياسي الإيراني إلى محددات اقليمية و أخرى دولية :

أ. المحددات الإقليمية:

1. الحرب العراقية–الإيرانية:

دامت الحرب بين البلدين مدة ثماني سنوات (1980 – 1988)، خلفت آثارا بالغة على إيران تجلت بشكل أساسي فيما يلي:

- انخفاض قيمة الصادرات النفطية الإيرانية بنسبة (62%).
- استنزاف الاحتياطات المالية كما أصبحت تعاني مديونية تجاوزت 20 مليار.
- تدمير البنية التحتية للاقتصاد الإيراني، إضافة إلى تدمير مفاعلي بوشاهر وبوشهر.
- خسائر بشرية هائلة فضلا عن حالات التهجير والهجرة وحالات اختفاء، أثرت في التركيبة السكانية للشعب الإيراني [1]، فعقدة حرب الثماني سنوات، ودعم دول الخليج للعراق هي من العوامل المتحكمة في رسم السياسة الإيرانية وتوجهاتها في المنطقة.

2. تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

تأسس عام 1981، استمرار لصرح التعاون الخليجي وبصيغة جماعية تضم دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية – الإمارات – البحرين – قطر – الكويت– سلطنة عمان)، اهتمت دول المجلس بتطوير القوى العسكرية والدفاعية والأمنية، وكانت أهم الإنجازات في الجانب العسكري في المرحلة الأولى بإنشاء قوة درع الجزيرة ثم بعد ذلك تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون وذلك انطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي المتكامل لدول المجلس، بالإعتماد وجاء هذا السعي لبناء منظومة التكامل الخليجية، نتيجة

[1]– عبد الله فهد النفيسي، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، الكويت، دار قرطاس للنشر، 1999، ص 63.

تزايد المخاوف من النفوذ الإيراني في المنطقة [1]، و عليه شكلت هذه المنظومة الخليجية تحديا لطموحات إيران الإقليمية وهو ما اعتبرته استبعادا لها واختزالا لدورها فيما يتعلق بصياغة الترتيبات الأمنية، ويحدد هذا التباين سياسة إيران تجاه دول المجلس، والتي تلعب غالبا على الخلافات الخليجية – الخليجية كورقة ضغط ولكسر التكامل.

3. أزمة الخليج الثانية و الثالثة:

كان غزو العراق للكويت في 2 أوت 1990 مناقضا مع مسار العلاقات الدولية الجديدة في مرحلة تاريخية اتسمت بحركة إزالة الاستعمار عقب صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 12/1514/ المؤرخ في 1960/12/14، و عليه يمكن القول أن إيران حققت مكاسب كاسحة من خلال تداعيات حرب الخليج الثانية حيث أنجزت أشواطا كبيرة في برنامجها النووي منذ 2002 إلى غاية 2007،لإنشغال قوى التحالف بالحرب ضد العراق، ومن المكاسب أيضا قبول العراق بإجراء تخطيط نهائي لحدوده البرية مع إيران بناءا على بروتوكول الأستانة لعام 1913، ورغبة من العراق تأمين حدوده الشرقية مع إيران بسحب قواتها منها وتسليمها لإيران، ومن النتائج الإيجابية لصالح إيران ارتفاع أسعار النفط [2] ، وظفت إيران هذه المكاسب لتأكيد دورها الإقليمي في المنطقة، ولم يخرج العراق كقوة توازن مع إيران في منطقة الخليج إلا بعد احتلاله عام 2003، وما أنتج من تداعيات ساهمت في رسم سياسة إيران الخارجية تجاه منطقة الخليج، حيث أزالت الولايات المتحدة بالتضامن مع حلفائها حكومة صدام المنافسة لإيران وحل محله نظام ضعيف تؤثر عليه إيران بشكل مباشر أو غير مباشر، فنفوذ إيران في العراق لم تكن تحلم به، و من هنا تبين مدى النفوذ الإيراني في العراق و سيطرتها على جنوب العراق و التأثير في مختلف مجالاته السياسية و

---

[1]– وضحة ذيبان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003 – 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2010 – 2011، ص 88.

[2]– محمد قجالي، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القسم العام، 2007 – 2008، ص ص 423–424.

الإجتماعية و الأمنية بهدف التحكم في توجهاته دون أن تكون تهديدا لمصالح إيران، خاصة و أن كل شيعة العالم تحج إلى لأماكن المقدسة بالعراق مثل النجف و كربلاء، تعتبر منافسا للأماكن الإيرانية " قم" في جذب شيعة دول المجلس[1]

4. أزمة اليمن :

ظهرت إيران بموقف المساند للثورة الإيرانية من خلال حماية الحوثيين الموالية لها ، حيث تعددت صور الدعم بين الثقافي و الإعلامي ، من خلال تبني وسائل الإعلام كقناة الكوثر و العالم و غيرهما لحرب الحوثيين مع السلطة اليمنية ،و العسكري من خلال الدعم المقدم من طرف الحرس الثوري، و تعتبر اليمن من أهم المناطق الإستراتيجية المشرفة على خطوط الملاحة العالمية ما بين الشرق والغرب، والإشارة هنا إلى مضيق باب المندب وخليج عدن وإمتداداتهما في بحر العرب والبحر الأحمر، علما بأن أكثر من 21 ألف سفينة تعبر مضيق باب المندب سنويا حاملة مالا يقل عن 10 بالمائة من تجارة العالم، ومما لاشك فيه أن النظام الإيراني أدرك مبكرا ما يمثله اليمن لكل هذه الأطراف فقرر مد أصابعه إليه وإيجاد موطيء قدم له فيه، و بهدف إستكمال الإيرانيين لهلالهم الشيعي ، إلّا أن ما أقدمت عليه المملكة العربية السعودية و حلفائها الخليجيات في 2 مارس 2015 من عمليات "**عاصفة الحزم**" لإستعادة الشرعية في اليمن كانت مفاجأة غير سارة للإيرانيين، ووجهت صفعة قوية لأحلامهم التوسعية، خصوصا بعدما نجحت في تحقيق انتصارات مشهودة على الأرض بفضل تأييد المقاومة الشعبية وأنصار الشرعية[2] .

ب. المحددات الدولية :

تشوب علاقات إيران بالغرب حساسية شديدة ناشئة من الخبرة التاريخية السيئة، ومن هناك تصبح العلاقة مع الغرب "الكشاف المرشد" للسياسة الخارجية الإيرانية. مثلت إيران

---

[1]–خليل العناني ، "النفوذ الإيراني في العراق "، مجلة السياسة الدولية ، مصر، مطابع الأهرام ، العدد 105، 2006، ص25 .

[2]–عبد الله المدني ،" التدخل الإيراني في اليمن ومآلات الأزمة اليمنية " ، متحصل عليه

http://www.alarabiya.net/ar/politics/2015/12/04/ html

تحديا خصوصا لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، منذ حرب تحرير الكويت عام 1991 والتواجد العسكري الأميركي يعد الأبرز فيما يتعلق بأمن الخليج، فبوجود الدرع الأميركية التي تحمي الحلفاء العرب والإسرائيليين في المنطقة بينما يعزل إيران، لم تجد طهران لنفسها بداً من ممارسة ضبط النفس ومد أذرع قوتها العسكرية وتعزيزها عبر صواريخها البالستية وإنشاء تحالف مع حزب الله اللبناني وبقية وكلائها في المنطقة، فضلاً عن إنشائها أسطول قوات بحرية متفوقة غير متماثلة أو متكافئة بغرض تهديد حركة الشحن في الخليج العربي وتهديد الهيمنة البحرية الأميركية، وركزت إيران في توجهها نحو العالم الخارجي خاصة الغربي وبشكل أخص الأمريكي على مفهوم ثقافي جديد وهو حوار الحضارات، في محاولة لنفي صورة الإرهاب والتطرف عنها والتي روجت لها وسائل الإعلام الأمريكية والإسرائيلية.

تخلصت ايران بانهيار الإمبراطورية السوفيتية من مشكلة الجار القوي، مما مثل مكسبا ماديا وأيديولوجيا حرر النظام الإيراني من أحد هواجسه الأمنية، و اتضحت العلاقات القوية بين روسيا وإيران عندما تصاعد التعاون في المجال النووي منذ 1995، وغطت الأهمية الإستراتيجية للعلاقات الروسية الإيرانية مختلف الأبعاد حتى الإقتصادية منها واستمرار العلاقة بين البلدين في أفضل حالاتها خاصة ما يجمعها من خصومة مع الولايات المتحدة[1]، تستخدم روسيا آلية اختراق تفاعلات النظم الإقليمية من خلال دعم الدور الإيراني في المنطقة، بحيث تخدم مصالح روسيا دون دخول الأخيرة في مواجهات مباشرة مع الولايات المتحدة في مقابل ذلك تجد إيران نفسها من الناحية الإستراتيجية ، أن لديها مصلحة في التعامل مع روسيا من أجل احتواء النفوذ الأمريكي بمنطقة الخليج [2] .

---

[1]– باكينام الشرقاوي، "السياسة الخارجية الإيرانية"، متحصل عليه http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/DE4ADD73-AD4C-44ED-B455-5EC92-AOF-43A9.

[2]–خضر عباس عطوان،" سياسة روسيا العربية و الإستقرار في النظام الدولي "،مجلة السياسية الدولية ، مصر، مطابع الأهرام ، العدد 20، شتاء 2001، ص 49 .

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج

تلعب الإعتبارات الجيوسياسية لأي إقليم دورا بارزا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها، فغالبا ما تعكس العلاقات الدولية واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، هذا وتتمتع منطقة الخليج بأهمية كبيرة، نظرا لموقعها الجيوستراتيجي الهام بين القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وإفريقيا)، إضافة إلى ما يملكه من ثروات تؤثر على الإقتصاد العالمي، وهو ما جعل من الإقليم ميدانا للصراع الإقليمي والدولي الذي ما زال محتدما حتى الآن.

الفرع الأول : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج

يمثل الخليج أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق، ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة، وأرض الساحل الغربي لهضبة إيران، وتعد منطقة الخليج امتدادا بحريا للمحيط الهندي، ويقع مضيق هرمز في مدخل الخليج من الجنوب ويربط بينه وبين خليج عمان، وتكثر حول سواحل الخليج " الأخوار " وهي ألسنة مائية داخلة في اليابسة، وتستخدم كموانئ طبيعية، ومن أشهرها " خور دبي وخور الدوحة وخور فكان وخور سلوى " [1] .

يقع الخليج في الجنوب الغربي من القارة الآسيوية، ويمتد من مخرج شط العرب في شماله الشرقي عن خط عرض 30 شمالا وخط طول 48 شرقا، على مضيق هرمز الذي يقع في جنوبه الشرقي عند خط عرض 20 شمالا وخط طول 56 شرقا، ويعتبر هذا المضيق القناة التي توصل الخليج بالعالم وتجعله بحرا شبه مغلق. تنقسم سواحله إلى قسم شرقي تسيطر عليه إيران وآخر غربي تتقاسمه دول مجلس التعاون والعراق [2].

---

[1]– عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 41.

[2]– وضحة ذبيان غنام المطيري، مرجع سابق، ص 15.

ما يميز منطقة الخليج أيضا مضيق هرمز الإستراتيجي، والذي يقع بين دائرتي عرض 25 و 27 درجة شمالا وبين خطي طول 55 و 57 درجة شرقا، ويصل ما بين الخليج وهو بحر شبه مغلق، وخليج عمان، وهو بحر مفتوح، وكلاهما يشكل لسانا بحريا متصلا بالمحيط الهندي، تشرف إيران على ساحله الشمالي والشرقي، بينما تشرف سلطنة عمان على ساحله الجنوبي والغربي بالإضافة إلى الإمارات العربية المتحدة التي تشرف على جزء بسيط من ساحله الجنوبي [1] .

تطلق إيران على الخليج اسم الخليج الفارسي، حيث تشرف عليه من الجهة الشمالية والغربية للخليج، وتمتلك العديد من الجزر في الخليج كما في المضيق منها الجزر الثلاثة المتنازع عليها مع الإمارات العربية بالإضافة إلى عديد الجزر ضمن مياه المضيق كجزيرة "لاراك" وجزيرة "قشم" وجزيرة "هرمز" التي أنسب اسم المضيق إليها، يشكل هذا الأخير نقطة إستراتيجية هامة باعتباره ممرا لناقلات النفط وكذلك لطبيعته التجارية إذ أن جانبا كبيرا من تجارة دول المنطقة المشاطئة له تمر عبر مياه هرمز [2] .

تاريخيا، تم احتلال سواحل الخليج من قبل البرتغاليين في القرن 16، فكان اندفاعهم لإحتلال المنطقة جزءا من خطة شاملة تمثلت في احتكار التجارة والسيطرة على طرفها فضلا عن إقامة إمبراطورية لهم في الشرق، إلا أنهم ووجهوا بقوة وتم استعادته، رحّب الفرس ومنذ البداية بالتواجد البرتغالي في الخليج وعقدوا عدة اتفاقيات مع البرتغاليين تتضمن اعتراف الفرس بإستلائهم على جزيرة هرمز.

لم تستطع الدولة الصفوية الإستيلاء على المضيق إلا بعد التحالف مع البريطانيين لإبعاد البرتغاليين والتفرد بتجارة الخليج وانتهت المعركة باستسلام البرتغاليين في 1962. واحتدمت المنافسة في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 بين فرنسا وبريطانيا على تثبيت مواطئ قدم لهما في آسيا الغربية كما شهد القرن 20 والقرن 21 تنافس القوى الكبرى على

[1] – علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، لبنان، دار الفرابي، الطبعة الأولى، 2013، ص19 .

[2] – كفاية العبادي، "أين يقع مضيق هرمز"، متحصل عليه

الخليج لتأمين تدفق مصادر النفط الأسواق العالمية ، بعدما كان متوقف اكتشافه و استثماره [1].

الفرع الثاني : الأهمية الإقتصادية لمنطقة الخليج

تمثل الثروة النفطية في الخليج بجانبيه المنتج والإحتياطي القوة الإقتصادية المهمة لمنطقة الخليج، وقد جاء اكتشاف النفط ليكسب المنطقة أهمية إستراتيجية مضاعفة وجعلها منطقة تجتمع فيها مصالح حيوية هامة تضمن استقرار العالم حيث أجمع الباحثين على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط وتعزز ذلك مع تنامي الإكتشافات النفطية التي أكدت أن دول الخليج تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم [2] ، ولا يمكن في هذا الإطار التغاضي عن أهمية الغاز في الوقت الراهن مما يعزز هيمنة الخليج على أسواق الطاقة، فكل من إيران وقطر تملكان اثنين من أكبر احتياطات الغاز.

يتمتع مضيق هرمز بأهمية اقتصادية بالغة، حيث يشكل أحد الممرات المائية فيما يتعلق بمرور النفط، تصدر إيران عبره 90% من نفطها والسعودية حوالي 88% والعراق 98% والإمارات 99% والكويت 100% بحسب مؤشرات عام 2006، كما يمثل أيضا المدخل الوحيد لـ 13 مرفأ تجاريا وعسكريا تمر من خلالها أكثر من 55% من واردات الخليج التجارية، وإغلاق المضيق أو تحول مياهه إلى ميدان معركة سيكون له عواقب وخيمة على اقتصاديات دول العالم، حيث ستتأثر ثلاثين دولة بشكل مباشر وبقية دول العالم بشكل غير مباشر [3] .

تشكل هذه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج مبعث اهتمام صانع القرار الإيراني وذلك دفاعا عن أمنها القومي خارج حدودها في إطار سياستها الإقليمية التوسعية وتكمن

---

[1]– محمد بن حمد الشعيلي، " التنافس الأنجلو – فرنسي في عمان في القرن الثامن عشر"، متحصل عليه Alwatan.com/details/18902

[2]– عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص 42.

[3]– جمال سالم عبد الكريم النعاس، "الأبعاد الجيواستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز: دراسة في الجغرافيا السياسية"، ورقة بحثية، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2011، ص 17.

الأهمية خاصة في الحدود الغربية لإيران مع دول الجوار الخليجي ويؤكد على هذه الأهمية أحد المسؤولين الإيرانيين بقوله << **إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان، هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية، إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا ... لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها.**>> [1] .

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص18.

المبحث الثاني: التصور الإيراني للأمن في منطقة الخليج

يحظى الخليج بأهمية محورية في سياسة إيران الخارجية، حيث تنظر إليه على أنه مجال حيوي لها، لذا يعتبر من أولويات نظرية الأمن القومي الإيراني، وهو ما يجعلها تتبنى نظرة مميزة ومتباينة مع رؤى باقي الدول الخليجية فيما يتعلق بمفهوم الأمن الخليجي وتحدياته، من جهة ومتعاونة معهم من جهة أخرى، لبحث سبل إرساء الأمن الإقليمي، وهو ما سيتم التطرق له في إطار هذا المبحث، من خلال ثلاث مطالب، يبحث الأول والثاني على التوالي مفهوم الأمن الخليجي وتحدياته من منظور إيراني، فيما يتناول الثالث آليات التعاون.

المطلب الأول: المفهوم الإيراني لأمن الخليج

ترتكز الرؤية الإيرانية لأمن الخليج على ثلاث مقومات وهي البعد التاريخي، والبعد الجيوسياسي، والبعد الديني، حيث ترى إيران أن وجودها في الخليج ضارب لقرون متعددة وقديم قدم الحضارة الفارسية على عكس الدول الخليجية الأخرى حديثة النشأة، ولهذا يرون أحقيتهم بقيادة منطقة الخليج من باقي الدول الخليجية، كما أنهم لا يمانعون في العمل المشترك ووضع أي تصور لأمن الخليج بسبب العوامل الجغرافية والديموغرافية والمصالح المشتركة بينهم، كما ترى إيران أن الخليج هو مشترك وأمنه مسؤولية جماعية بمعنى أن أمن الخليج واستقراره مسؤولية الطرفين، العربي والإيراني، وأن مصالحهم بالخليج مشتركة، وتجسدت هذه الرؤية منذ شاه إيران في عروضه على الملك سعود عام 1957 بإنشاء حلف إسلامي على غرار حلف بغداد وعرض آخر تتحمل بلاده والمملكة العربية السعودية مسؤولية الدفاع عن الدول الخليجية إلا أنهم قوبلوا بالرفض من قبل الملك سعود [1] .

تعتبر إيران أكثر قلقا على أمنها القومي في نظامها الإقليمي ومرد هذا القلق هو التطورات الحاصلة بجوارها خصوصا عند حدودها الشمالية وبجوار بحر قزوين، حيث

---

[1] – منصور بن زويد بن لافي الشمري، رؤية إستراتيجية للعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإستراتيجية، السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، قسم الإستراتيجية، 2012، ص ص 73–74.

ظهرت دويلات جديدة على إثر تفكك الإتحاد السوفييتي، والإحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان الواقعة على حدودها الشرقية والعراق حيث حدودها الجنوبية.

كما أن المفهوم الإيراني لأمن الخليج مرتبط مع أمن دول وسط آسيا، مفوضة نفسها الموازن بين طرفي الأمن في المنطقتين على اعتبار أن كليهما مجال حيوي لها، ووفقا لقاعدة أن الأمن الإقليمي يرتكز على إبعاد أي تدخل خارجي خصوصا الولايات المتحدة، وعلى ضرورة التعاون بين دوله عملت إيران على تكثيف جهودها مع دول المنطقة بما فيها العراق [1] ، فإيران ترفض أي تدخل أجنبي أو إقليمي غير خليجي، ففضلا عن رفضها للتدخل الأمريكي بالمنطقة، رفضت كذلك التدخل المصري والسوري بعد انتهاء حرب الخليج الثانية من خلال إعلان دمشق الذي يصبو إلى المشاركة في وضع ترتيبات أمن المنطقة مؤكدة على أن أمن المنطقة مرهون بمشاركة الدول الثماني المشاطئة له مجتمعة [2] .

تبلورت الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في الخليج مع تنامي صراعها مع الولايات المتحدة، هذا الأخير الذي عزز وجوده في المنطقة بداعي المحافظة على مصالحه الحيوية وحماية أمن إسرائيل، ما جعل إبعاد القوى الأجنبية عن قضايا الأمن في الخليج ضرورة لا مرد منها حسب المنظور الإيراني، كما أكدت إيران على أن أي منظمة أو أي نظام فرعي لا بد له أن يدخل إيران كطرف أساسي فيه، كما تدعو إيران إلى حل مجلس التعاون الخليجي واقتراح إقامة نظام أمني تكون لإيران فيه مكانة هامة باعتبارها أكبر قوة إقليمية، ولإضفاء المزيد من الشرعية على دورها الإقليمي في الخليج جعلته ذو طابع إسلامي مع الاستفادة من الأقليات الشيعية في دول الخليج من خلال فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تدعم إيران اقتصادها ومكانتها الإقليمية [3] .

---

[1]– علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص 179.

[2]– خالد بن سلطان بن عبد العزيز، "ترتيبات الأمن في منطقة الخليج العربي بعد حرب تحرير الكويت"، متحصل عليه www.moqatel.com/openshare/Behoth/Iraqkwit/30/sec09doc-cvt.htm

[3]– طايل يوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002 – 2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 143.

تمثل الحرب العراقية – الإيرانية المحطة الأولى التي سعى من خلالها الطرفان إلى إضعاف الطرف الآخر وفرض مفهومه الخاص للأمن الإقليمي الخليجي، وكانت فترة ما بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، مرحلة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين دول مجلس التعاون وإيران مع مطلع 1991، نظرا لإستغلال إيران ظروف الحرب لتبعد العراق عن دوره الإقليمي، ونظرا لإحساس إيران بخطر حدوث حرب خليجية رابعة سعت إلى تطوير قواتها العسكرية بشقيها التقليدي والنووي [1] .

تشكل مجموعة التحديات التي تواجه إيران الدافع الأساسي لبلورة رؤيتها عن وضع الأمن في منطقة الخليج، حيث برز البرنامج النووي الإيراني كأهم الوسائل التي تمكن إيران من حماية مصالحها الحيوية وفرض هيمنتها على منطقة الخليج الفارسي كما يحلو لها تسميته، ومن ثم المشاركة في صياغة كافة الترتيبات الأمنية بالمنطقة، وتبقى الدول الخليجية دائما معارضة لأي إجراء عسكري ضد إيران لما له من أثر أمني واقتصادي وبيئي، فقط تشدد على إيران التزامها بالقرارات الدولية ذات الصلة بالوكالة الذرية للطاقة النووية [2] .

المطلب الثاني: التحديات الأمنية في منطقة الخليج من منظور إيراني

تواجه منطقة الخليج جملة تحديات أمنية، بسبب المكانة الجيوبوليتيكية لهذا الإقليم وتتراوح هذه التحديات ما بين تحديات تماثلية وأخرى لا تماثلية.

الفرع الأول : التحديات التماثلية

تتمثل فيما يلي :

أولا: النزاعات الحدودية

منطقة الخليج من المناطق التي تشهد صراعات بينية متمحورة حول حقوق في بعض المناطق الحدودية، ولعل إيران من أبرز الدول في منطقة الخليج مطالبة بحقوق إقليمية لدى

[1] – عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية ، 2011، ص ص 100 – 101.

[2] – طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص 145.

دول الجوار، وهو ما أضاف سمة التوتر والشكوك بين دول المنطقة وتهديدا لأمنها، ومن هذه النزاعات الحدودية والتي تمثل إيران طرفا فيها: الحرب العراقية – الإيرانية النزاع على الجزر الثلاث مع الإمارات العربية، البحرين.

1. الحرب العراقية – الإيرانية:

يطلق عليها العراق اسم " **قادسية صدام** "، فيما تسمى في إيران باسم " **الدفاع المقدس**" دامت الحرب بين الطرفين ثماني سنوات من 1980 حتى 1988، لتكون واحدة من أكثر الحروب دموية، خلفت الحرب نحو مليون قتيل، وقيمة الدمار الذي ألحقته بالبلدين 400 مليار دولار، وكان لنتائجها أثر كبير في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية والثالثة[1]، واعتبرت مشكلة **شط العرب** من أهم مشكلات الحدود بين البلدين، ذلك المجرى المائي الواسع الذي يلتقي فيه نهرا دجلة والفرات عند " كرمة علي"، حيث يجريان معا ويؤلفان نهرا واحدا يصب في الخليج ويفصل بين البلدين ففي الوقت الذي كان العراق يرى أن شط العرب هو نهر داخلي يقع في أراضيه و يخضع لسيادته وفقا للحدود المنصوص عليها في اتفاقية (أرضوم الثانية) عام 1847 بين فارس والدولة العثمانية، ترى إيران أنه بمنزلة نهر دولي ومن ثم فالحدود بين البلدين تكون في وسط النهر.

وإثر قيام الثورة الإسلامية عام 1979 استغل صدام حسين الأوضاع الداخلية المتدهورة لإيران وتأكده من انتصاره مسبقا، فقام بإلغاء اتفاقية الجزائر 1975، واعتبر أن مياه شط العرب كاملة، جزءا من المياه الإقليمية العراقية ودخل الحرب ضد إيران إلى غاية أوت 1988، أين تم الإعلان الرسمي لوقف القتال بين البلدين [2] .

[1]– تيبري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، لبنان، دار الفرابي، 2008، ص 363.

[2]– منصور حسن العتيبي، مرجع سابق ، ص 139.

2. قضية الجزر الثلاث:

تدعي إيران أن جزيرة **طنب الكبرى وطنب الصغرى** و**أبو موسى** التي تسيطر عليهم منذ 1971، أنها جزر إيرانية، لذلك فقد قامت باحتلال هذه الجزر، مما سبب أزمة سياسية ما زالت مستمرة حتى الآن بينها وبين الدول العربية بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص.

- **جزيرة طنب الكبرى:** تبلغ مساحتها ما يقارب تسعة كيلومترات مربعة، وتقع شرقي الخليج قرب مضيق هرمز، استولت عليها إيران عام 1971، قبل يومين من استقلال الإمارات العربية عن بريطانيا.
- **جزيرة طنب الصغرى:** تقع على بعد حوالي 8 – 12 كلم غرب جزيرة طنب الكبرى وهي مثلثة الشكل، وتبلغ مساحتها نحو 2 كلم مربع، ذات أرض رملية وصخرية مجدبة.
- **جزيرة أبو موسى:** وهي كبرى الجزر الثلاث، إذ تبلغ مساحتها 20 كلم مربعا، تقع على بعد 67 كلم عن الشاطئ الإيراني وسط ممر ناقلات النفط المصدر من الخليج إلى العالم، يوجد بها معدن أوكسيد الحديد.

ولهذه الجزر الثلاثة أهمية إستراتيجية واقتصادية والتي تمثل سبب النزاع عليها[1].

صعدت إيران في مارس 1999 لهجتها، رافضة دعوة مجلس التعاون الخليجي وقف المناورات الإيرانية في الجزر الثلاث، مجددة تمسكها بالسيادة عليها معتبرة إياها جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، ومع إصرار دول المجلس على طرح قضية الجزر في المحافل السياسية، قامت بتشكيل **اللجنة الوزارية الثلاثية**، في جويلية 1997 تضم (السعودية – قطر – عمان) من أجل بحث سبل التفاوض المباشر بين الإمارات وإيران.

[1]– " الجزر الإماراتية الثلاث"، متحصل عليه

www.algazeera.net/encyclopedia/issues/2015/06/22/

الشكل 02 : خريطة توضح الجزر الثلاث المتنازع عليها بين إيران و الإمارات

Source http://www.eyeiraq.com/newsDetails_ar.aspx?info=true&dailid=35645

بالرغم من رفض إيران مناقشة هذه القضية إلا أن الطرفان حافظا على تعزيز العلاقات فيما بينهما، حيث قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة ولي عهد دبي وزير الدفاع الإماراتي في ماي 2001، كما تم في 26 من نفس الشهر ترتيب لقاء ضم وزراء خارجية قطر والإمارات وإيران نتيجة مبادرتين سورية قطرية، بهدف الوصول إلى حلول مرضية لمسألة الجزر[1]، و عليه فموضوع سيادة إيران على الجزر غير قابل للنقاش مع أي طرف ويحمل هذا الموقف في طياته إصرار إيران على الاحتفاظ بالجزر الثلاث وما على الإمارات إلا التسليم بهذا الوضع وعدم جر المنطقة إلى اللاستقرار بمحاولة استرجاعها للجزر.

3. البحرين:

تنوه دائما السياسة الإيرانية المعاصرة بحقوقها التاريخية في منطقة الخليج خاصة عن البحرين عن طريق تصريحات على لسان شخصيات رسمية منذ البدايات الأولى للثورة الإيرانية، ففي عام 1980 أطلق " آية الله العظمى صادق روحاني " [(*)] تصريحاته مطالبا بضم البحرين باعتبارها جزء من إيران ، وفي جانفي 2009 تحدث النائب " داربوش قنبري "

[1]– فضل طلال العامري، الطريق إلى الحرب... سيناريوهات الحرب بين (أمريكا – إسرائيل ... إيران)، مصر هلا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 41 – 42.

[*]أحد كبار مراجع التقليد في قم.

أمام مجلس الشورى وبحضور وزير الخارجية " منو شهر متقي " وأمام وسائل الإعلام العالمية، عن أن << **البحرين كانت وحتى قبل 40 عاما جزءا من الأراضي الإيرانية وانفصلت عن إيران عن طريق استفتاء مشبوه.**>> ، وأما " آية الله أحمد جنتي" (خطيب جمعة طهران)، فقد دعا في جويلية 2011 إلى احتلال البحرين [1] .

ثانيا: سباق التسلح:

شهدت منطقة الخليج مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين صراعا بين القوى الإقليمية الثلاث في المنطقة (المملكة العربية السعودية – والعرق – وإيران) وصعوبة التوصل إلى توافق المواقف وتوحدها قاد إلى توجه كل دولة إلى تضخيم ترسانتها العسكرية، فتسابقت إلى التسلح من مصادر متعددة، وكانت القوة العسكرية آنذاك متفوقة بل وتزيد عن حالتها الدفاعية، حتى أنها استخدمتها لإحتلال الجزر الثلاثة، كما قاد هذا السباق نحو التسلح إلى اندلاع الحرب بين القوتين الإقليميتين، العراق وإيران علما أن الحرب بدأت وانتهت دون نتيجة محددة، فكما كان سبب الحرب نتاج لسباق التسلح في المنطقة كان أيضا سبب تسلح أكثر حدة بين دول الإقليم، فبعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، عقدت السعودية صفقة تسلح مع الولايات المتحدة بلغت قيمتها 8,5 مليار دولار منها 5,8 مليار قيمة طائرات الصهريج تسلمتها في 1986، وتعرضت هذه الصفقة لمعارضة قوية من قبل إسرائيل.

كما ساهم الغزو العراقي للكويت 1990 وحرب الخليج الثانية بتعزيز دوافع التسلح لدى دول المنطقة، وخصوصا لدى إيران التي رأت نفسها الهدف التالي للولايات المتحدة بعد العراق، والإنفاق العسكري لا يزال مرتفعا، وتجدر الإشارة إلى أن معظم إنفاق دول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون، يتجه نحو استيراد الأسلحة التقليدية، فقد بلغت قيمة واردات دول المجلس 8060 مليون دولار في مقابل 1440 مليون دولار بالنسبة لإيران طوال الفترة

[1] – " نائب إيراني: البحرين من حق إيران وليس السعودية !!"، متحصل عليه Islammemo.cc/akhbar/arab/2012/05/149901.html

من 1998 – 2002، و جاءت دول مجلس التعاون في المرتبة الأولى من حيث حجم الإنفاق العسكري لعامي 2003–2004 حيث قدر ب 27,31 مليار دولار[1].

في عام 2006 أجرت إيران اختبارها الثاني للصاروخ الباليستي شهاب 3 بنجاح، يبلغ مداه حوالي 1300 كلم مربع، بحيث يمكنه حمل رأس حربي و قادر على الوصول إلى أهداف حيوية في إسرائيل و أوروبا [2]، و إلى حد اليوم تمثل الصواريخ البالستية الشوكة العنيدة في خاصرة التوازن العسكري هذا، فإيران ماضية قدماً في تطوير صواريخها قصيرة المدى رغم كل مساعي الأمم المتحدة والولايات المتحدة لتقييد إنتاجها والإختبارات التي تجرى بشأنها، ولولا دعم الولايات المتحدة لأنظمة الدفاع الصاروخي، لوجدت دول أنفسها تصارع القوة الإيرانية الصاروخية في نهاية المطاف .

ثالثا: التنافس السعودي – الإيراني في المنطقة:

يطبع العلاقة بين إيران والمملكة السعودية، الإختلاف الإستراتيجي في المواقف وهو ما يؤثر على مستقبل العلاقات بين القوتين الإقليميتين في منطقة الخليج خصوصا والشرق الأوسط عموما، في معادلة صراع تكاد تكون صفرية، فكل منها يستخدم كل مقومات القوة والتحالفات لحسمها لصالحه أو على الأقل لكسر التوازن لمصلحته، ومحصلة هذا الصراع كفيلة برسم وتحديد مستقبل المنطقة.

غيرت الثورة الإسلامية عام 1979 العلاقات الإيرانية – السعودية إلى علاقات تنافسية بين خصمين يتنازعان القيادة والنفوذ في المنطقة، ومع اختلاف المذاهب الدينية للطرفين تحول الخلاف بينهما إلى معركة إيديولوجية وسياسية، حيث تتبع إيران المذهب الشيعي في

[1]– عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص ص 58 – 60.

[2]–وليد عبد الحي ، إيران مستقبل المكانة الإقليمية لعام 2020، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية و الإستشراف، 2010، ص 388 .

حين تتزعم الرياض المذهب السني، فالنظام الجديد في طهران طرح نموذجا مختلفا للإسلام السياسي، ينافس المملكة العربية السعودية في قيادة العالم الإسلامي[1] .

بعد الثورة الإسلامية سادت حالة من الهدوء خاصة في ظل حكومة باذرجان المعتدلة، إلا أن أحداث الإعتداء على السفارة الأمريكية في طهران في نوفمبر 1979 وسقوط حكومة باذرجان، بدأت سياسة إيران القائمة على مبدأ تصدير الثورة والتهديد بإسقاط حكومات أقطار الخليج العربي، مما أدى إلى فتور في العلاقات وبدأت السعودية ترى في تصريحات إيران أنها أصبحت قوة تهدد أمن المنطقة وزاد من حدة التوتر بين البلدين موقف السعودية الداعم للعراق إبان حربه مع إيران [2]، كما أن موقف إيران شديد الحساسية وردود فعلها عنيفة تجاه مسألة تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج عام 1981 والتي فسرته على أنه ضد إيران، ورأت أن هذا التجمع العربي معاد لها وأنه أداة لإبعادها [3].

مما لا شك فيه أن التقارب بين المملكة السعودية وإيران في عهد "خاتمي"، محاولة لضمان أمن المنطقة وإنهاء الخلافات، وجاء على لسان "خاتمي" << **أنه ليس لإيران أية مطامع أو نوايا عدوانية، بل لديها رغبة صادقة بإقامة نظام إقليمي عادل**.>> لكن ذلك التقارب تراجع نسبيا، إذ دخلت الدولتين في تنافس وصراع إقليمي لفرض النفوذ في أعقاب الإحتلال الأمريكي للعراق في أفريل 2003، حيث حاولت السعودية لعب دور إقليمي فاعل يهدف إلى إحتواء النفوذ الإيراني الضارب في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما في العراق، وقد أدركت الحكومة السعودية خسارتها مطلع عام 2004، حينما صعدت الخلاف مع إيران،

---

[1]– فرح الزمان أبو شعير، " إيران والسعودية: إرث من الخلاف والعلاقة رهن بالمتغيرات الإقليمية"، متحصل عليه studies.aljazeera.net/ar/.../20141229228673692.html

[2]– عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية – الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، السعودية، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى،2004 ، ص 159.

[3]– نفس المرجع، ص 170.

حيث وجدت أنها تخسر موقعها ونفوذها السياسي والإقليمي في إطار تنافسها المرير مع إيران على النفوذ في منطقة الخليج [1] .

تحول موقف المملكة السعودية إلى الحذر أكثر تجاه ما وصفته بمخاطر البرنامج النووي الإيراني، وأوضحت ذلك خلال مؤتمر الخليج والعالم في ديسمبر 2011، من خلال جديتها في وضع صيغة أمنية لحماية منطقة الخليج لاسيما بعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق وتوعد إيران بغلق مضيق هرمز بعد اشتداد أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية [2].

مع ذلك فإن المنافسة السعودية الإيرانية ليست صراع واقع سياسي على الهيمنة الأمنية، فخوف دول مجلس التعاون الأكبر هو من مساعي إيران لتغيير وقلب الأنظمة الدينية والسياسية في المنطقة، حيث أن إيران مستمرة في تصدير نفوذها وأفكارها، فقد صرح مؤخراً في24 أفريل 2016 قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري: "لقد تدربت جبهة المقاومة على تعبئة العالم الإسلامي ضد الأعداء، الآن يبدو الوضع في العراق وسوريا واليمن جيداً، فالوضع الآن يتحرك ليصب في مصلحة الثورة الإسلامية"[3].

رابعا: التواجد الأمريكي بالمنطقة:

تحدت ثورة 1979 وانسحاب إيران من التعاون العسكري والتجاري مع الغرب، المصالح الإقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها، في جانفي 1980، أعلن الرئيس "جيمي كارتر" أن أية محاولة للتحكم في الخليج الفارسي ستعتبر هجوما على مصالح الولايات المتحدة وستواجه بأية وسائل ضرورية بما فيها استخدام القوة العسكرية.

دعمت الولايات المتحدة نظام صدام حسين أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، بهدف احتواء الثورة الإيرانية، وبعد غزو العراق للكويت قامت الولايات المتحدة بتطبيق سياسة

---

[1]– محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979 – 2011: دراسة تاريخية سياسية، الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014، ص 100.

[2] –نفس المرجع، ص 142 .

[3]–" هل يمكن أن تصبح إيران والسعودية شريكتين في إدارة المنطقة؟ "، متحصل عليه

http://news.alkhaleejaffairs.online/c-36381

"الإحتواء المزدوج" للبلدين معا، وواصلت الولايات المتحدة فرض عقوباتها على إيران، لتصنف بعد ذلك في عهد "بوش الابن" عام 2001 ضمن دول "**محور الشر**" إلى جانب العراق وكوريا الشمالية، وفي ظل حكومة "خاتمي" الإصلاحية (1997 – 2005) وحكومة "أحمدي نجاد" المحافظة منذ عام 2005، استمر عداء الغرب لإيران، على الرغم من حقيقة أن النظامين تبنيا النيوليبرالية الإقتصادية ، أدت العقوبات المفروضة على إيران بسبب رفضها التخلي عن برنامجها النووي والتأكيد على سلميته، إلى معاناة الشعب الإيراني كما كان لها أثرا ساحقا على قدرة إيران على إعادة بناء مصافيها النفطية وتحسينها، ومن ثم لا تقلص فقط صادرات نفطها الخام إلى الأسواق النفطية بل استخدامه محليا [1] .

منذ غزو الولايات المتحدة لأفغانستان واحتلاله للعراق، نشرت قوات هائلة في تركيا وباكستان والعراق، كما توصلت إلى بناء قواعد عسكرية ثابتة لها في بعض دول الخليج منها (قواعد عسكرية في البحرين، في الكويت، في قطر، في السعودية، في عمان، وفي الإمارات العربية)، هذه الشبكة من القواعد العسكرية تمت بموجب اتفاقيات دفاعية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، تسهل الحركة البحرية الأمريكية في مواجهة تهديدات أمنها القومي وتستخدم جميعها في حال تنفيذ خيار توجيه ضربة عسكرية لإيران من قبل الولايات المتحدة [2] .

الفرع الثاني: التحديات اللاتماثلية

تتلخص فيما يلي :

أولا: الإرهاب:

يعد الإرهاب من أصعب التحديات التي تواجه دول النظام الإقليمي الخليجي وأكثرها تهديدا لأمنه الإستراتيجي، ساهمت عدة أحداث وتطورت في منطقة الخليج في انتشار ظاهرة الإرهاب، حيث كان للغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979 دور مؤثر في تصاعد نفوذ

[1]– إلهه روستامي – يوقي، تأثير إيران ونفوذها في المنطقة، ترجمة: فاطمة نصر، مصر، إصدارات سطور الجديدة، الطبعة الأولى، 2010 ، ص 289 – 291.

[2]– علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص 124.

الحركات الإسلامية المتشددة، فقد ساندت كلا من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية مجموعات المجاهدين من الدول العربية بتقديم الدعم المادي واللوجيستي ودعت إلى الجهاد، وبعد خروج الإتحاد السوفييتي تحولت هذه المجموعات الجهادية (الأفغان العرب) إلى تحد أمني للدول العربية ودول المجلس [1] .

كما أفرز الغزو الأمريكي للعراق، ظهور جماعات جديدة مناوئة للتواجد الأمريكي بالمنطقة يرتبط بعضها بتنظيم القاعدة (جماعة أبي مصعب الزرقاوي)، حيث تصاعدت أعمال العنف في بعض دول المجلس بعد الحرب مرد ذلك إلى رغبة الجماعات الدينية المتشددة في إنهاء الوجود الأمريكي في المنطقة [2]، وبعد سيطرة تنظيم "**الدولة الإسلامية (داعش)**" على مساحات واسعة من الأراضي في شمالي العراق وسوريا منذ منتصف 2014 و خطر تمدد التنظيم إلى باقي دول المنطقة خاصة السعودية والكويت، بات يهدد الأمن الإقليمي كما العالمي كله ، فالإرهاب يشكل عنصرا رئيسيا في معادلة الأمن في منطقة الخليج وما يزيد من خطورتها هو محاولاتها استهداف المنشآت النفطية في دول الخليج إضافة إلى احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل بين يديها [3] .

ثانيا: أمن الموارد المائية:

قدمت منظمة الشراكة العالمية للمياه (GWP) تعريفا للأمن المائي يمكن صياغته على <<**إن عالما يتمتع بالأمن المائي هو العالم الذي يجمع بين كل الاهتمام بالقيمة الجوهرية للمياه ومجموعة كاملة من استخداماته اللازمة لبقاء الإنسان ورفاهيته، كما أن مثل هذا العالم يسخر قوة الماء الإنتاجية ويقلل من قوته التدميرية، إنه عالم ينعم فيه كل شخص بما يكفي من المياه الآمنة، وبأسعار معقولة ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، وهو**

[1] – بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، مرجع سابق، ص 234.

[2] – نفس المرجع، ص 235.

[3] – أيمن إبراهيم الدسوقي، "معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي"، مجلة المستقبل العربي، لبنان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 434، أفريل 2014، ص 48.

عالم تتم فيه حماية المجتمعات من الفيضانات والجفاف والانهيارات الأرضية، وانجراف التربة والأمراض التي تنقلها المياه>>.

تواجه دول الخليج مأزقا حقيقيا في تأمين مواردها التي بدأت تنضب تدريجيا لعدة عوامل كالجفاف وانخفاض معدلات سقوط الأمطار ولعوامل بشرية كإرتفاع المشاريع الصناعية والزراعية الضخمة وهو ما انعكس على قلة الموارد المائية المتجددة، وفي محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما يدفع بهذه الدول حتما إلى البحث عن موارد بديلة لتحقيق أمنها المائي كان من أهمها اعتمادها على محطات تحلية مياه البحر، وقد أدى هذا الإعتماد المستمر على محطات التحلية إلى حدوث مضاعفات على النظم البيئية فيها [1] .

ثالثا: العمالة الوافدة:

تقدر نسبة العمال الوافدين إلى دول المجلس ما يفوق 90% وهذا وضع غير مسبوق في أي منطقة في العالم وهذا يؤثر حتما في بنية المجتمع الخليجي، وهويته الوطنية، وثقافته ومن ثم يهدد استقراره السياسي والإجتماعي، ومن التحديات المرتبطة بالعمالة الوافدة، أعمال الشغب والإضرابات العمالية والتي تضرب مصالح المؤسسات الإقتصادية كما الأمن العام، علاوة على خطر انتشار البطالة بين عناصرها والذي قد يؤدي إلى انخراطها في أنشطة الجريمة المنظمة [2] .

رابعا: القرصنة البحرية:

يعاني الخليج من عمليات قرصنة حتى وإن لم تكن مباشرة إلا أن استفحالها في الصومال سيرمي بآثاره مستقبلا في المنطقة وبالتالي وجب التصدي لهذه الظاهرة كعامل طارد للتجارة

---

[1] – "مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة"، متحصل عليه http://studeis.aljazeera.net

[2] – أيمن ابراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 71.

العالمية في الخليج ، خاصة وأن منطقة الخليج منطقة جذب لمميزاتها البحرية ومضايقها الإستراتيجية [1] .

المطلب الثالث: آليات مواجهة التحديات الأمنية في الخليج

رغم أن نمط العلاقات بين دول النظام الإقليمي الخليجي ينحوا في الغالب نحو الطابع التنازعي، إلا أن هذا لا ينفي وجود مؤشرات تقارب وعلاقات تعاون بين وحداته السياسية لذلك سوف يتم تبيان أهم محطات التعاون بين إيران وباقي دول الإقليم، على صعيد العلاقات الثنائية والجماعية.

الفرع الأول: التعاون الجماعي

مثلما هناك تعارض في إدراكات دول الخليج حول مفهوم الأمن الخليجي كذلك الشأن بالنسبة لأطروحاتها المتعلقة بسبل إرساء الأمن بالمنطقة، فبينما تحاول إيران تقليص الأعضاء المشاركين في صياغة ترتيبات أمن الخليج وقصرها على الدول المشاطئة له تسعى الأطراف الإقليمية الأخرى إلى توسيع القوى المشاركة فيه، ومن مؤشرات التعاون، اجتماع وزير خارجية إيران "**علي أكبر ولايتي**" مع وزراء خارجية دول المجلس في **مسقط في ديسمبر 1990**، لأول مرة منذ إنشاء المجلس وذلك لبحث العلاقات بين إيران ودول المجلس ووضع حد للاحتلال العراقي للكويت وبحث سبل ضمان أمن المنطقة على المدى البعيد، وأعلن وزير الخارجية القطري في اليوم الأول **لقمة دول المجلس بالدوحة** في ديسمبر 1990 أن << **لنا علاقات تاريخية مع إيران، وهي داخلة في الترتيبات الأمنية بحكم وضعها الجغرافي في المنطقة.** >> [2] .

استضافت البحرين بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية خلال يومي 8 و9 ديسمبر 2006 **المؤتمر الثالث للأمن الإقليمي (حوار المنامة)**، والذي شهد لأول مرة

---

[1] – عبد العزيز عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقراره خلال الفترة (1990 – 2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2009 – 2010، ص 123.

[2] – منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 192.

مشاركة إيرانية، وقد اتفق المشاركون على أن منطقة الخليج تواجه تهديدات أمنية بالغة الخطورة ولا يمكن مواجهتها إلا بمشاركة كافة الأطراف المعنية [1] .

بعث الرئيس الإيراني رسالة إلى "**مؤتمر الخليج الفارسي**" الذي ينظمه معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية سنويا في ماي 2007 قال فيها: "**إن السبيل الوحيد لضمان أمن الخليج هو تعاون بلدانه وعدم تدخل القوى الأجنبية**" [2] ، ولم تتوان إيران بالمقابل عن توجيه التهديدات للولايات المتحدة، أن أي ضربة تقوم بها هذه الأخيرة، ستضرب إيران مصالحها الحيوية في دول مجلس التعاون لإقناع الولايات المتحدة بعدم اللجوء إلى الحل العسكري.

جاء "**الاتفاق النووي**" كاستجابة لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني بعد مفوضات ماراتونية في 2 أفريل 2015 بين القوى الغربية وإيران، حيث وقعت اتفاقا يحد مسار تطور البرنامج النووي الإيراني والذي سيخضع لرقابة صارمة لتضمن ابتعاده عن الطابع العسكري، وحسب الأمريكان فإن هذا الإتفاق سيضمن مساحة سياسية مستقرة في المنطقة، حيث سيمنع إيران من امتلاك السلاح النووي وبالتالي سيحدد نفوذها في المنطقة ويعيق محاولاتها لفرض هيمنتها.

تعكس تصريحات وتحركات إيران الأخيرة في المقابل نيتها عن بحث حلول لمشكلات الإقليم وسعيها لتبديد مخاوف دول الإقليم، من خلال الدعوة لعقد حوار مع دول الخليج يشمل بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بعض القضايا الساخنة بالمنطقة، ومن أهمها الأزمتين السورية واليمنية والحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في إطار ما تسميه إيران تحسين العلاقات، وتصاعدت هذه المبادرة بقوة عقب توقيع الإتفاق النووي الإيراني مع مجموعة

[1] – عبد العزيز عبد العزيز المهري، مرجع سابق، ص 71.

[2] – شحاتة محمد ناصر، مرجع سابق، ص 317.

"5 + 1" "1 + 5".[1]

الفرع الثاني: التعاون الثنائي

عجز إيران في إقناع دول المنطقة الدخول في تعاون أمني جماعي مشترك لم يمنعها من السعي نحو عقد اتفاقيات ثنائية ولعل أبرزها:

* **الاتفاقية الأمنية السعودية – الإيرانية 2001 – 2002:** وقعها وزير الداخلية للبلدين في طهران في 16 أفريل 2001، تتمحور أساسا حول إنشاء منتدى أمني للحوار الإستراتيجي بين البلدين لمواجهة التهديدات المشتركة، التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية وغسيل الأموال والإرهاب الدولي وتهريب الآثار بالإضافة إلى منع الهجرة غير القانونية ومنح حرية انتقال المواطنين بين البلدين [2].

إلا أنه في عهد "نجاد" (2005– 2012)، ابتعدت السعودية عن نطاق التفاهمات الأمنية بين إيران ودول مجلس التعاون.

* وقعت **طهران ومسقط اتفاقية أمنية للتدريب المشترك في 2010**، كما ساهمت سلطنة عمان بفاعلية من خلال دور الوسيط الذي لعبته في المفاوضات النووية بين إيران وأمريكا،تتميز العلاقة بين البلدين بالاستقرار نتيجة التقارب المذهبي بين السلطنة الإباضية وإيران الشيعية، بالإضافة إلى عدم وجود توتر تاريخي عميق [3] .

* **اتفاقية إيران و قطر للتعاون الأمني** مرسوم رقم 1 عام 2013 تشمل هذه الإتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة و حراسة الحدود و مكافحة تهريب المخدرات و غسيل الأموال و التزوير والإتجار بالبشر، و صرّح مصطفى محمد نجار وزير الداخلية الإيراني بعد توقيع الإتفاقية مع عبد الله بن ناصر آل ثاني وزير الدولة و الشؤون الداخلية أن " **إيران تؤمن بأن**

---

[1]– حسين عبد المطلب الأسرج، "أمن الخليج في ظل الاتفاق النووي مع إيران"، متحصل عليه https:www.researchgate.net/publication/288839324-amn-alkhalyj-fy-zlalatfaq-alnwwy-m-alayran

[2]– محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص 64.

[3]– "إيران والخليج ... عدو حقيقي أم صديق خفي؟ !"، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، متحصل عليه www.Gulfstudies.Info

عليها توثيق الأمن و الإستقرار مع دول الخليج و أساس العلاقات هو تأمين الأمن و الإستقرار في المنطقة " [1] .

* وقعت إيران و سلطنة عمان **بروتوكول اتفاق لبناء أنبوب غاز بحري** بين البلدين لتصدير الغاز الإيراني ، قد يعود على طهران ب 60 مليار دولار على 25 عاما كما صرح به الوزير الإيراني في أوت 2013[2].

* مثل الإتفاق النووي 2015 خطوة مهمة باتجاه بناء رابط تجاري بين وسط آسيا وإيران وعمان، و تنامي الممر التجاري العُماني الإيراني سيسهل تحرك السلطنة المستقل في سياستها الخارجية.

* كما تم عن إزالة الإشكاليات المتعلقة **بمشروع ترسيم الحدود البحرية مع سلطنة عُمان** خلال اجتماع عقدته **ماي 2016**، «لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية» في مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني، ومؤخرا، وقعت سلطنة عُمان اتفاقيات تعاون عسكري مع إيران، شملت حصول طهران على تسهيلات لأسطولها البحري في الموانئ العُمانية الواقعة على مضيق هرمز [3] .

---

[1]–" إيران وقطر توقعان اتفاقية للتعاون الأمني " ، متحصل عليه
Htpp://www.masress.com/shorouk/191128

[2]– "بروتوكول اتفاق بين إيران و عمان لبناء أنبوب غاز " ، متحصل عليه
www.alwasatnews.com/news/804107.html

[3]–"إيران: إزالة إشكاليات الحدود البحرية مع سلطنة عمان" ، متحصل عليه
https://www.facebook.com/notes/ 957727674344727/

المبحث الثالث: الطموحات الإقليمية لإيران في منطقة الخليج وآفاقها المستقبلية

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق عرضة للأطماع، لما تحتويه من مخزون هائل من الثروات الطبيعية، وأهمية موقعها الإستراتيجي لذا تحتل مكانة بارزة في الإستراتيجية الدولية على مختلف الأصعدة، كيف لا تهتم إيران وهي قوة إقليمية بارزة في هذا النظام الإقليمي، إضافة إلى توجهاتها التوسعية نحو النظام الإقليمي الفرعي والمتمثل في منطقة الخليج ذات الأهمية القصوى في التنمية والأمن ومصالح إيران القومية، فهي الطريق التي تربط إيران بالعالم ونقطة الإتصال الأساسية بآسيا الشرقية والجنوبية، لذا تسعى إيران وبشتى الوسائل إلى فرض سيطرتها على الإقليم، انطلاقا من مقومات قوتها وسنتطرق فيما يلي إلى طموحات إيران في منطقة الخليج والوسائل التي اعتمدتها لتحقيقها.

المطلب الأول: الريادة الإقليمية

ترى إيران أنه يتحتم عليها القيام بدور القوة الخليجية الكبرى ففي ظل حكم البهلوي تبلورت إستراتيجية الدور الإقليمي الإيراني التي اعتبرت أن السيطرة على الخليج بمثابة خطوة نحو تعظيم دور إقليمي يمتد إلى بحر العرب والمحيط الهندي، ولم تتخل إيران عن دورها الإقليمي بعد الثورة لإعتبارات مصلحية ربت فوق المصالح الإيديولوجية وهي ما زالت تتبع قاعدة خاصة بها لتكريس هيمنتها وهي بناء قوتها العسكرية، ورفض أي وجود أجنبي في المنطقة، واستمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث [1] .

تنوعت مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة بين عدد من الأبعاد من أبرزها البعدين الإيديولوجي والأمني.

الفرع الأول: البعد الإيديولوجي

دور إيران الإقليمي تحكمه توجهات ذات طبيعة إيديولوجية حيث يمثل الإسلام والقومية الفارسية أهم العناصر الأساسية الإيرانية في تعاملها مع دول الشرق الأوسط ومع كافة دول العالم، وتعتبر نظرية " **أم القرى** " من بين أهم الإستراتيجيات الإيرانية التي جسدت فكرة

[1]– منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 133.

الريادة والتفوق القائلة بأنه بعد انتصار الثورة أصبحت القيادة بيد ولاية الفقيه الذي يكون على رأس الأمور، وأصبحت إيران هي " **أم القرى** " أي دار الإسلام إذ أن حدودها الجغرافية لم تعد تحد دورها وأن لا دولة باستثناء إيران بإمكانها قيادة العالم الإسلامي وأن أي خطر يداهم إيران فكل الوسائل مشروعة لحمايتها [1] ، فتعطي هذه الوثيقة والتي ساهم في وضعها "لاريجاني" في الثمانينات أهمية كبرى لخصائص إيران الجيوبوليتيكية على الصعيد الإقليمي ما يكفي لتمكينها من السيطرة على الإقليم.

أثار تشكيل حكومة عراقية بقيادة الأغلبية الشيعية عام 2006 مخاوف الملك عبد الله الثاني، ملك الأردن، أمام رؤيته << الهلال الخصيب >> يتحول إلى << قوس شيعي>> يربط إيران بجنوب لبنان مرورا بالعراق وسوريا وهي جغرافيا سياسية جديدة للعالم الإسلامي، فإيران ترغب في حماية الجماعات الشيعية في العالم [2]، حيث سعت إيران على الدوام إلى وحدة وتوحيد الأحزاب الشيعية؛ بغية تحويلها إلى قوة ذات وزن وقادرة على التأثير سياسيًا، لضمان سيطرة الشيعة على الحكم ومجمل العملية السياسية في العراق، ويتعاظم هذا الإهتمام الإيراني مع كل عملية انتخابية وهو ما ظهر واضحًا في الإنتخابات التشريعية عامي 2005 و 2010 ، والبلدية عام 2009، والإنتخابات البرلمانية العراقية 2014 ؛ حيث دعمتْ المرشَّحِين الشيعة، مع المحافظة على علاقات قوية مع اللاعبين الأكراد المؤثِّرين في شمال العراق[3]، فالمذهب الشيعي له نزعة عالمية من خلال إشارته **للإمام الغائب** الذي سيعود يوما "**ليملأ الدنيا كلها عدلا بعد أن ملئت ظلما وجورا**".

فمنذ نشوء الدولة الصفوية في القرن 16 والحكومات الإيرانية المتتالية شديدة الحرص على التوسع تجاه الخليج، فحسبهم كلما انتهجت سياسة العزلة تزايدت احتمالات تفككها، وما

---

[1]– عادل علي عبد الله، محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، الإمارات العربية المتحدة، دار مدارك للنشر، الطبعة الخامسة ،2014، ص 335.

[2]– برنار أوركاد، جغرافية إيران السياسية، ترجمة: فاطمة على الخوجة، لبنان، منشورات أرمان كولين، الطبعة الأولى، 2012، ص 316.

[3]–عبد الوهاب القصاب ، "العراق في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية "، متحصل عليه

http://studies.aljazeera.net

دامت المكانة الإقليمية منطلقا للمكانة الدولية، فإيران تؤمن بإلزامية لعب دور مميز في إطارها الإقليمي بحكم مؤهلاتها الجيوسياسية، ويقول في ذلك أحد الباحثين: " **لقد رأت إيران دوما نفسها، أكثر من أية أمة أخرى، تهيمنا طبيعيا على جوارها ... نتيجة لتاريخ إيرانيين وقوة حضارتهم، فإنها تعتقد بأن أمتها يجب أن ترسخ تفوقها الإقليمي.**" [1] .

تستهدف إيران في توجهاتها الخارجية الشيعة أولا، فالخارج العربي الخليجي، ثم الخارج العالمي، وهذا وفق إستراتيجية "**تصدير الثورة الإسلامية**"، بهدف حماية المستضعفين من الشيعة أو غيرهم، ولا يغلب على تصدير الثورة الطابع العسكري بل بنشر حقائق الإسلام وفقا لفهمها من المنظور الشيعي الجديد الذي يصنف الذين يؤمنون به على أنهم "حزب الله" وغيرهم "حزب الشيطان" وهذا لإستقطاب المسلمين تحت مظلة إيران أو على الأقل التعاون الوثيق معها [2] ، وتبقى إيران مستمرة في المضي بهذه الإستراتيجية القائمة على محاولة التفرد في المنطقة وبسط نفوذها.

الفرع الثاني: البعد الأمني

تتميز السياسات الأمنية والخارجية لإيران فيما يتعلق بمنطقة الخليج، بثوابت معينة هناك " العامل السعودي" أي مكانة المملكة السعودية ومساعيها في المنطقة والتي ترى طهران أن لها نفس التأثير على دبلوماسيتها الإقليمية فيما تعتبره إيران أنه منطقة نفوذها، كما ترى طهران أن نوايا المملكة السعودية ومواقفها الدبلوماسية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة واتجاه العلاقات الإيرانية مع العراق وأفغانستان [3] .

يمكن القول أن الموقف الإيراني من الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان هو تجسيد لدبلوماسية الحياد الإيجابي، إلا أن تلاقي المصالح بين إيران والولايات المتحدة في التخلص من طالبان التي مثلت تهديدا استراتيجيا لإيران ولمشروعها النووي دفع إيران إلى

---

[1]– شحاتة محمد ناصر، مرجع سابق ، ص ص 97 – 98.

[2]– منصور بن زويد بن لافي الشمري، مرجع سابق، ص 81.

[3]– مهران كامرو، "سياسات إيران الأمنية الإقليمية والخارجية في الخليج"، قطر، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2010، ص 9.

اتخاذ موقف إيجابي امتد دورها إلى تقديم العون العسكري لقوات التحالف ضد طالبان على الرغم من معارضتها الشديدة لهذه الحملة العسكرية الأمريكية والتزمت موقف الحياد النشط إبان الحرب الأمريكية على العراق، على الرغم من عدائها للعراق ورغبتها في استبعاده كقوة إقليمية منافسة إلا أنها ارتكنت على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، لحماية أمنها القومي من أخطار امتداد الحملة الأمريكية ضد الإرهاب تجاهها[1].

كانت نتائج الغزو الأمريكي للعراق تصب في خانة مصالح إيران بداية بسقوط نظام صدام الكافر حسب المعتقد الإيراني، كما أن دمار البنية التحتية للعراق يعني بروز إيران كقوة إقليمية بلا منازع، ومن تداعياتها الإيجابية أيضا على إيران هي تشكيل حكومة "نوري المالكي" الشيعية، وفي ضوء تشديد الولايات المتحدة وحلفائها الخناق على إيران وانتهاج أساليب مختلفة لعزل إيران ودحض طموحاتها نحو تطوير برنامجها النووي ورغبتها التوسعية في المنطقة، حذا بإيران نحو إيجاد وسائل وأساليب أخرى لتدارك المواقف المتشددة حولها ولعل الآلية الأمثل لها هي خلق تحالف استراتيجي مع بعض الأطراف الإقليمية مثل تحالفها مع سوريا، وحزب الله في لبنان وحركة حماس الفلسطينية وهي ورقة تستعملها إيران لإرغام الولايات المتحدة الجلوس على طاولة المفاوضات الإيرانية والتساهل مع ملفاتها مقابل إحجام إيران عن إحداث فوضى في كافة الملفات ومنها ملف حماس الذي يتناقض ومصالح الولايات المتحدة في منطقة ذات خصوصية ومن العوامل التي زادت من تقوية التحالف مع حماس هو الخطاب الحماسي التي توجهه إيران ضد إسرائيل ودعوتها إلى ضرورة سحق إسرائيل من الوجود، وهو القاسم المشترك بينهما، حيث ترى إيران أن الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود وليس صراع حدود [2].

---

[1]– زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط: في أوائل القرن الحادي والعشرون، مصر، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2007، ص 137.

[2]– سامح همام، "حركة حماس في الانتخابات التشريعية ودور إيراني جديد"، متحصل عليه http://www.albaaimah.net/index.aspax/3Ffunetion/3ditem/26id11004/26iang/3d

استثمرت إيران في الأزمة اليمنية لتحقيق طموحاتها التوسعية، فاليمن من أكثر الدول استيرادا للثورة الخمينية يجسده الإلتقاء بين الإيرانيين والحوثيين على أهداف متطابقة خاصة منها الأهداف الثورية، فاليمن تحتل في الفكر الشيعي مكانة هامة، وقد ورد في موروثهم من الآثار أن هناك ثورة إسلامية في اليمن تكون ممهدة للمهدي عليه السلام[1]، ويرجع اهتمام إيران بما يحدث في اليمن وتدخلها في الأزمة اليمنية إلى سعيها لزيادة قوتها الإقليمية وأيضا إلى بحث مناطق نفوذ جديدة في العالم العربي تعوض بها احتمال خسارة النظام السوري، فالموقع الجيوسياسي اليمني الهام يمثل قاعدة مناسبة لإيران لشن حرب غير نظامية وأقل تكلفة على المصالح الغربية في المنطقة وعلى طرق الملاحة الدولية[2]، لذا قامت إيران وفق مخطط بدأ تنفيذه منذ اندلاع الإحتجاجات في اليمن بدعم الحوثيين ماديا وعسكريا وإعلاميا

اعتمدت ايران لخدمة مشروعها التوسعي أيضا على "**الإستراتيجية العشرينية**" وهي وثيقة تتضمن رؤية مستقبلية لدور إيران (2005– 2025)، ففي إطار استخدام إيران لأدوات القوة الناعمة، وضّفتها ضمن إستراتيجية واحدة وهي "**الإستراتيجية الإيرانية العشرينية**" **(2005 – 2025)** وهي أهم وثيقة وطنية بعد الدستور الإيراني، تهدف من خلالها إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديدا التي تشمل الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء).

يعتبر العنصر القومي الفارسي رغم كونها جمهورية إسلامية، من أهم الأدوات في الترويج للقوة الناعمة الإيرانية على الصعيد الإقليمي منه مشروع "**إيران الكبرى**" والتي تشمل المنطقة الواقعة على حدود الصين شرقا والمحيط الهندي جنوبا والخليج غربا والقوقاز والبحر المتوسط شمالا، وتأتي منطقة الخليج في المرتبة الأولى وفق اهتمامات هذه الإستراتيجية ، ومن أدوات قوتها الناعمة حرصها على تقوية علاقاتها الإقتصادية مع دبي، فعلى الرغم من

[1]– أحمد أمين الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية: إيران والحوثيون مراجع ومواجع، السعودية، البيان، الطبعة الأولى، 2013، ص 81.

[2]– نفس المرجع، ص ص 205 – 206.

الضغوط الأمريكية إلا أن البنوك الإماراتية واصلت عملها مع إيران [1]. وأن الشركات الإيرانية مارست أعمالها في الإمارات العربية المتحدة، لذا يقال أن دبي أصبحت عاصمة إيران الإقتصادية على الرغم من أن التطور الإقتصادي لم يتوقف في طهران، ويؤكد افتتاح قنصلية للولايات المتحدة خاصة بالعلاقات مع الإيرانيين عام 2006 في دبي على دور هذه الأخيرة في عملية انفتاح إيران الدولي، فأصبحت بذلك غرفة عمليات إيرانية، ومحطة ضرورية لأعمال إيران الإسلامية [2] .

المطلب الثاني: تطويق التواجد الأجنبي بالمنطقة

إن ماهية النظام الدولي اليوم يزيد من سعة دور ونفوذ المصالح القومية للقوى في العالم بنفس المقدار الذي يستلزم توسعه وتنمية التعاون والحاجة إلى التحالفات والتركيز على الإقليمية، على سبيل المثال فإن الحضور الأمريكي في المناطق المختلفة من العالم حصل نتيجة توسع المصالح الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى مما استدعى التعرف على الشعوب والتحالف مع الدول في مناطق مختلفة من العالم.

الفرع الأول: التصدي للتواجد الأمريكي

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق استقطابا للأطماع الأجنبية خاصة الأمريكية منها ، والذي تعتبره إيران أكبر تحدي لبروزها كقوة إقليمية، فمنذ وصول الخميني إلى السلطة وهو يتطلع إلى الهيمنة على المنطقة بأسرها ويعمل على توجيه الثورة ضد الولايات المتحدة ومحاولة إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج، إلاّ أن تداعيات حرب الخليج الثانية كانت بداية تنفيذ الولايات المتحدة لإستراتيجيتها الأمنية وفق مرتكزين أساسيين يتمثل الأول في التدخل العسكري المباشر في المنطقة لحماية مصالحها الحيوية من ضمان لأمن إسرائيل وتدفق النفط الخليجي، والثاني في سياسة الإحتواء المزدوج ضد إيران والعراق.

---

[1]– علي حسين بكير، "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية .. القدرات وحدود التأثير"، متحصل عليه Studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactros/2013/04/2013411102151266414.html

[2]– برنار أوركاد، مرجع سابق، ص 276.

كانت ردة فعل إيران أن أكدت على رفضها أي تغيير في الحدود السياسية بين الدول الخليجية، كما حرصت على وحدة التراب الوطني العراقي، والذي يعد عمقا استراتيجيا لها، وانطلاقا من مشكلة الأقلية الكردية الإيرانية رأت ضرورة حفظ التوازن الإستراتيجي التركي – الإيراني كما أكدت وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية على وجوب انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة [1].

كما عملت الولايات المتحدة خاصة بعد احتلال العراق عام 2003 على تحويل قضية أمن الخليج إلى قضية عسكرية بالدرجة الأولى، إلا أن نتائج الغزو زادت من نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبحت تسعى لإنتزاع الدور الإقليمي من الولايات المتحدة، مستغلة غياب أي مشروع عربي بالمنطقة وأيضا تخبط السياسة الأمريكية في مشكلات المنطقة، وبالتالي فإيران باتت معضلة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لعدة عوامل من أبرزها:

- ازدياد النفوذ الإيراني في تقرير الشأن العراقي مما أعاق الترتيبات الأمريكية في العراق.
- قدرات إيران العسكرية التقليدية والنووية.
- دعم الجماعات الأصولية.
- التحالفات الإستراتيجية لحركات المقاومة للوجود الإسرائيلي (حماس / حزب الله) [2] .

فكل هذه العوامل جعلت المفاوضات بين أمريكا وإيران تنطلق من موقف التعادل السياسي في المنطقة، ويشجع أنصار "الإقليمية الجديدة" الإيرانيين بتوجهها السياسي – الأمني، إيران على أن تتواجد بفاعلية في مناطق الأمن الفوري، وأن يكون لها وجود فعال ومؤثر أيضا في مناطق الأمن غير الفوري مثال (فلسطين ولبنان)، وأن تستفيد من دورها

---

[1] – عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص 48.

[2] – سعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص 112.

ونفوذها في هذه المنطقة ولتدفع التهديد الناشئ عن أمريكا وإسرائيل، وحفظ مصالحها الإستراتيجية في المنطقة[1].

تمكنت الإدارة الأمريكية من تصوير الحرب على الإرهاب للرأي العام الأمريكي كضرورة لحماية الأمن القومي الأمريكي و مصالحها الحيوية التي باتت مهددة، و هو الأمر الذي جدد الجدل حول المفاضلة بين مقتربات الأمن، خاصة في النظم الإقليمية الأكثر تضررا من هذه الحرب، والمقصود هنا طبعا هو النظام الإقليمي الخليجي الذي شهدت ساحته مباشرة أو ضمنيا عمليتين عسكريتين ضد كلا من أفغانستان و العراق، و هي الأحداث التي زادت من أهمية الأمن الإقليمي و بالتالي تعايش النظريتين الواقعية و اللبرالية على نحو الإيمان بأهمية التهديدات الأمنية العسكرية و ضرورة التصدي لها بصورة جماعية على المستوى الإقليمي، باعتبار النظام الإقليمي الخليجي نظاما فرعيا عن النظامين الإقليمين العربي و الشرق أوسطي، ونظرا لأهميته الإستراتيجية دفع الولايات المتحدة إلى صياغة ترتيبات أمنية عدة، لعل أبرزها ما يتعلق بمقاربتها التاريخية لتوسيع مفهوم الحزام الشمالي، حيث شجعت على إقامة "حلف بغداد" و استكملت بذلك حزام الربط الدفاعي من أروبا إلى الشرق الأقصى، ومن هنا يتعذر فهم خبرة المنطقة بمعزل عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها من ناحية، كما يتعذر فهمها بمعزل عن طبيعة التفاعلات الإقليمية الكلية بين دولها من ناحية أخرى [2] .

تلقت العلاقات الأمريكية –الإيرانية دفعة قوية لدى تولي **حسن روحاني** الرئاسة في 3 أوت 2013، حيث دشن عهده بمبادرة للتقارب مع واشنطن كما عرفت بعدها تحولا في المواقف الأمريكية تجاه تقييم الدور الإيراني في المنطقة، حيث عرفت توجهات جديدة لدى

[1]– كيهان برزكر، "مكانة الإقليمية في سياسة إيران الخارجية"، متحصل عليه
http://ar.cmess.ir/default.aspx?tabid=1008.articleId=62

[2]– عبد الجليل زيد المرهون،" أمن الخليج بين نظريات ثلاث "، متحصل عليه
www.alriyadh.com/135135

الإدارة الأمريكية نحو صياغة إستراتيجية أمنية شاملة للمنطقة بالتفاهم مع إيران، تقتضي محاربة الجماعات الجهادية باعتبارها الخطر الأكبر الذي يهدد أمن واشنطن و طهران على حد سواء، و بعد عام 2014 بدأت تظهر ملامح التعاون السياسي بين واشنطن و طهران في الدعم الذي تتلقاه الجماعات الطائفية المرتبطة بالنظام الإيراني، حيث "المركز الإسلامي" بمسجد **ديترويت** الأمريكية في ولاية ميتشيغن نواة لنشاط "حزب الله" اللبناني و "حزب الله العراقي"، كما تشجع واشنطن في إطار التعاون الدبلوماسي مع إيران، الدور الجديد لهذا الأخير كقوة مركزية تهيمن على بغداد و دمشق و بيروت و صنعاء، كما تبدي استعدادها للقيام بدور إقليمي عبر تبني"الدبلوماسية الإيجابية" الهادفة إلى إنشاء منظومة أمنية تعاونية بين إيران و الغرب، كما نشطت الدبلوماسية الأمريكية في دعم دور إيران الإقليمي و الثناء على دورها في محاربة "داعش" و اقناع نظام الأسد بالتخلي عن سلاحه الكيميائي[1] .

صرح في **5 أفريل 2016 جون كيري** أن إيران أصبحت أقل خطرا مما كانت عليه بفضل الإتفاق النووي للرئيس **أوباما** معها، مشيرا إلى أنه من العدل أن تحصل على ما تستحقه في هذا المجال و مع تشديد دول مجلس التعاون على تعاظم الخطر الإيراني و عن استمرار تطوير طهران لبرنامجها النووي، رد **كيري** بقوله"**لم يدّع أحد أن التحديات الأخرى التي تمثلها إيران ستختفي تماما فجأة**"، بالمقابل ردّت إيران على تصريحات **كيري** حول انفتاح بلاده على القيام "بترتيبات جديدة" بخصوص صواريخها الباليستية قائلة بأنه "هراء"،و سبب ذلك أن **كيري** الذي ترأس الوفد التفاوضي الذي توصل إلى اتفاق تاريخي مع إيران هو الذي كان قد تنازل على تغيير صيغة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 للعام 2010 التي تلزم إيران بعدم إجراء أي نشاطات تتعلق بالصواريخ الباليستية المصممة لكي تكون

[1]–بشير زين العابدين ، " تطور العلاقات الأمريكية –الإيرانية (2002–2015) و تأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، متحصل عليه

www.almoslim.net/mode/238885

قادرة على حمل رؤوس نووية لتصبح غير ملزمة فيما بعد بموجب القرار2231 الذي غطى الإتفاق النووي [1] .

الفرع الثاني: التصدي للنفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط

تراجعت المكانة الجيوستراتيجية لتركيا في المنظور الغربي، في أعقاب انتهاء الحرب الباردة إلا أنها شهدت خلال السنوات الماضية تصاعدا ملحوظا في أدوارها على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة مع بدء الثورات العربية، أين بدأت الدبلوماسية التركية تنتهج نهجا مغايرا حيث حولت العلاقات الإيجابية قبل بدء الإحتجاجات في سوريا إلى قوة ضاغطة على نظام الرئيس بشار الأسد، ومع إيران أصبح التوتر هو سمة العلاقة خصوصا بعد موافقة تركيا على نشر الدرع الصاروخية على أراضيها وتحديدا في المناطق الحدودية مع إيران وروسيا التي هي أكبر شريك تجاري لها [2] .

تعتبر كل من إيران وتركيا قوتين سياسيتين وازنتين، لكل منهما مشروع إقليمي طموح، يسعى إلى التوسع والنفوذ والتأثير في السياستين الإقليمية والدولية، وتعتمد كلا من تركيا وإيران في وضع مشروعها إلى المعطيات الجيوسياسية مكانتها التاريخية المتمثلة في الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية، وبالرغم من تقاطع الإهتمام الإيراني والتركي في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن إيران لها الأسبقية في التمدد داخل الإقليم وذلك راجع إلى تراجع الدور التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية وأيضا إلى إستراتيجية إيران الهادئة في التمدد في الإقليم مستغلة حلفائها السياسيين في لبنان والعراق واليمن [3].

تعد الأداة الجيواقتصادية والجيوسياسية هي التي مكنت أنقرة من مد أذرعها صوب الخليج عبر المشرق العربي وعبر حوض المتوسط تجاه بلدان ضفاف هذا الحوض الجنوبية

---

[1]– علي حسن بكير، " عن هراء جون كيري حول إيران "، متحصل عليه Rawabetcenter.com/archives/24569

[2]–طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص 71.

[3]– محمد عوة الآغا، "مستقبل العلاقات الإيرانية التركية تعاون أم صراع"، متحصل عليه Maannews.net/content.aspxid=777039

وعبر بوابة القضية الفلسطينية ، بينما أداة المشروع الإيراني هي الأداة الجيوسياسية والتي مكنت إيران من مد أذرعها الإيديولوجية – الطائفية نحو الخليج العربي عبر العراق [1] .

أعادت عاصفة الحزم التي تقودها السعودية، التنافس التركي – الإيراني إلى واجهة القضايا الإقليمية، حيث أقدمت تركيا على دعم السعودية لمواجهة ميليشيات الحوثيين، كما وجهت أيضا انتقادات إلى القيادة الإيرانية، ودعتها إلى الكف عن محاولات بسط النفوذ عبر الوكلاء، حيث عبر هذا الرئيس التركي بالقول:" **إن على إيران تغيير وجهة نظرها وعليها أن تسحب كل قواتها ومالها من اليمن وسوريا والعراق، وعليها أن تحترم سيادة تلك الأراضي ووحدتها**" وقوبلت هذه الإنتقادات التركية لإيران، حيث صرح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، بتراجع سياسة تصفير المشاكل التي انتهجتها تركيا منذ عام 2002 قائلا: "**من الأفضل لو يتبنى أولئك الذين تسببوا بأضرار غير قابلة للإصلاح بأخطائهم الإستراتيجية وسياساتهم المتغطرسة سياسات رشيدة**"[2] .

رغم التنافس بين البلدين إلا أن الإحتياج المتبادل لكلاهما في الجانب الإقتصادي خصوصا مجال الطاقة، وطبيعة السياسة الخارجية التركية القائمة على تصفير المشاكل مع دول الجوار، سيبقى التنافس الإيراني التركي في إطار التعاون والتقاطع لا يعني التصادم وقد يكون أقرب إلى التنافس منه إلى الصراع، كما أن التنافس بين البلدين لن يتطور ضمن المدى المنظور باتجاه الصراع [3].

---

[1]–أبا الحكم، "تركيا وإيران. صراع أم تنافس؟"، متحصل عليه
www.albasrah.net/ar-articles-2012/0412/abahakm-190412.html

[2]– محمود سمير الرنتيسي، "عاصفة الحزم: حدود التنافس التركي – الإيراني"، متحصل عليه
Studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154593155867397.html

[3]– محمد عودة الآغا، مرجع سابق.

خلاصة الفصل :

نوجز ما توصلنا إليه من نتائج انطلاقا من تحليلات هذا الفصل في الآتي :

- تتمتع إيران بمكانة هامة تستمدها من موقعها الجغرافي الإستراتيجي و ثروتها البترولية الضخمة ، علاوة على احتياطي النفط و الغاز بالإضافة إلى تحكمها في مضيق هرمز .
- تبرز أهمية دراسة الجغرافيا السياسية للخليج باعتبارها مرشد يعرفنا بالعناصر الجوهرية التي جعلت المنطقة من أبرز المجالات الحيوية عالميا.
- تشكل منطقة الخليج أهمية إستراتيجية سواء تعلق ذلك بالممرات أو الموارد و هما محور جذب للقوى ، لأن من يسيطر على الخليج ، يهيمن على أهم مراكز التجارة العالمية و بالتالي على الإقتصاد العالمي .
- غياب رؤى و تصورات موحدة لمفهوم الأمن الخليجي لدى الأطراف المسؤولة عن هذا الشأن، ووجود تعارض جوهري بين مختلف القوى الإقليمية يصعّب عملية التوصل إلى صياغة نظام أمني خليجي مستقر .
- شهدت منطقة الخليج تحديات أمنية خطيرة ، تقليدية كالثورات الداخلية و النزاعات الحدودية و التدخلات العسكرية التي أدت إلى ظهور تحديات جديدة شديدة الإرتباط بعضها ببعض مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة بمختلف صورها و الهجرة غير الشرعية ، و هي تهديدات مشتركة لأمن الخليج، توجب التعاون الإقليمي لمكافحتها.
- تسعى إيران و بكل ما أوتيت من مقومات و أوراق ضغط لتحقيق طموحاتها الإقليمية حيث تعتلي الريادة الإقليمية سلم أولوياتها الأبدية و طموحاتها ، و صد أي تدخلات أجنبية في شأن المنطقة .

الخاتمة

الخاتمة

تم التوصل في ختام هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نستعرضها في الآتي:

- ❖ تغير مضمون مفهوم الأمن بتغير بنية النظام الدولي، حيث أصبحت التهديدات ناتجة عن الصراعات الإثنية والطائفية .
- ❖ توسع مفهوم الأمن ساعد إيران في صياغة إستراتيجيتها نحو منطقة الخليج لأنه لم يعد الأمر مقتصرا على البعد العسكري و اتفاقيات الدفاع المشترك بل تعداه إلى المتغيرات الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية ، و التي أصبحت مهمة لتطوير العلاقات و حفظ أمن المنطقة.
- ❖ تحكم توجهات السياسة الخارجية الإيرانية جملة محددات ، و لعل أبرزها على المستوى الداخلي، توازن القوى داخل النظام السياسي الإيراني و على العكس من ذلك على المستوى الإقليمي حيث يعرف الخليج خلل في توازن القوى، الأمر الذي يؤثر بقوة في توجهات إيران الخارجية و يدفعها نحو الهيمنة الإقليمية ، أما على المستوى الدولي ، فإن التواجد الأمريكي بالمنطقة يبقى المحدد المحوري في تحديد توجهات إيران تجاه إقليمها الخليجي.
- ❖ غياب أي ترتيب أمني مشترك بين الدول الثمانية لمشكلة الإقليم الخليجي ، قلل من التفاهمات والآليات الفعالة لحل الخلافات القائمة ، أو تطويقها لتجنب تطورها و امتدادها باتجاه يقود لربما إلى اشتعال فتيل النزاعات المسلحة .
- ❖ سقوط نظام صدام البعثي الذي كان يشكل تهديد بالنسبة للدول المجاورة على اثر الإحتلال الأمريكي البريطاني ، أخل بالتوازن الإستراتيجي الإقليمي لصالح إيران كما عزّز من التواجد الأمريكي بالمنطقة ، إلّا أن إيران في سعي دائم لمزاحمة النفوذ الغربي خاصة الأمريكي .
- ❖ عدم وجود زعيم إقليمي موحد يحظى بالشرعية في النظام الإقليمي الخليجي عمل على تشعب ولاءات الفواعل الإقليمية بين إيران و السعودية و من ثم القوى الغربية، وهذا

أضعف الأمن و الإستقرار بالمنطقة و حال دون احتلال دوله مصاف الدول المتقدمة رغم ما تزخر به المنطقة من ثروات.

- ❖ يرجع تنامي النفوذ الإيراني إلى إستراتيجية القيادة من الخلف التي أرساها أوباما منذ توليه الحكم مقابل اهتزاز ثقة السعودية في الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الطموحات الإيرانية خاصة بعد الاتفاق النووي .
- ❖ يغلب على سياسة إيران الطابع الإيديولوجي الذي يعد من الثوابت ، أي أنه لا يتغير بتغير السلطة ، إلّا أنها واقعيا تتميز بالبراغماتية و هذا هو السبب وراء عدم خوضها لأي نزاع عسكري منذ حربها مع العراق و هو ما يجسد الفكر الإستراتيجي المصلحي لإيران.
- ❖ تسعى إيران من خلال الإجراءات الأمنية المندرجة ضمن إستراتيجيتها الأمنية إلى تحقيق أمنها القومي و إلى الريادة الإقليمية بدلا من تكثيف التعاون و بحث حلول جذرية للقضايا العالقة مع دول الإقليم ، أو تقديم تنازلات من قبلها ، و هذا نظرا للأطماع التوسعية و النظرة الإستعلائية النابعة من القومية الفارسية و الحنين إلى دور شرطي المنطقة ، التي ترى فيها إيران أنها مدى حيوي .
- ❖ بالرغم من أن مجلس التعاون الخليجي أنشئ لدوافع أمنية دفاعية بالدرجة الأولى كرد فعل على الحرب العراقية – الإيرانية إلّا أنه فشل في توحيد قدراته الدفاعية التي تغنيه عن القواعد العسكرية الأجنبية المتزايدة ، خاصة الأمريكية منها و هو ما تنظر إليه إيران على أنه تهديدا لها و لأمن المنطقة و هو الذي يدفعها إلى الحصول على المزيد من القوة ، و هذا طبعا يرمي بالمنطقة إلى معضلة أمنية فعلية.
- ❖ تلح إيران على أن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المشاطئة له ، و نلاحظ أن أمن المنطقة هو مطلب إيراني أكثر من الدول الإقليمية الأخرى نظرا لحاجتها الماسة لمنطقة آمنة تدير فيها برنامجها النووي بطريقة سليمة ، و كذا تنمية علاقاتها التجارية و الاقتصادية خاصة في مجال الطاقة مع دول آسيا من خلال الممر التجاري عبر إيران .

- ❖ في إطار التنافس الجيوسياسي المحموم بين طهران و الرياض من أجل الريادة الإقليمية ، عمدا إلى استخدام نفس الخطاب و الذي يرتهن إلى عوامل الهوية و الاختلافات الطائفية بهدف تمكين حلفائهم الوصول إلى سدة الحكم .
- ❖ طموحات إيران في السيطرة على الخليج لن تتغير من الشاه إلى اليوم ، فإذا كان مشروعها قبل الثورة توسعي برداء (قومي – فارسي) فقد أصبح بعد الثورة برداء (ديني – شيعي) .
- ❖ بناء نظام أمني اقليمي شامل و مشترك غير وارد في المرحلة الراهنة ، بل تؤشر لوضع أكثر تعقيدا مستقبلا إذا ما استمر الفواعل في انتهاج نفس السياسات .

التوصيات :

بناءا على النتائج السابقة التي خلصت إليها الدراسة، نقترح التوصيات التالية :

- لا بد من إبعاد بيئة صانع القرار عن الصورة الإدراكية و كيف ينظر كل طرف للآخر (فرس – عرب ، سنة – شيعة)لأن ذلك يعيق نجاح مشروع نظام أمني مشترك .
- وجود أرضية مشتركة جغرافيا و سياسيا و دينيا و ثقافيا بين دول الخليج الثمانية تفرض الاستثمار في هذه العوامل و الارتقاء بمستوى العلاقات بينهم من أجل مستقبل أفضل للمنطقة ككل و لشعوبها .
- تشجيع سياسة الحوار بين الدول ضمن إستراتيجية محددة ، خاصة دول مجلس التعاون التي ترى أنه لا جدوى من الحوار مع إيران ، و تأكيدها على الحوار مع الولايات المتحدة لتقرير مصير المنطقة .
- ضرورة ترشيد السياسات الخارجية و لا يمكن استبعاد أي طرف من صياغة الترتيبات الأمنية لأن أي اشتعال في المنطقة سيدمر الجميع ، فلا بد من استغلال القدرات لإقامة علاقات اجتماعية و علمية و اقتصادية ، فكلما تعقدت و تشابكت المصالح كلما تحقق الأمن .

- من غير العقلاني التفكير في تبني مشروع سني عربي لمواجهة مشروع شيعي، فهذا يعتبر تفجير للإسلام ككل و الذي يمثل في الأصل قاسم مشترك بينهم، فالمطلوب من دول الخليج الثمانية انتهاج سياسة التعايش السلمي على المستوى الإقليمي ، أما على المستوى الوطني فلا بد من تعزيز الوعي الإجتماعي و النسيج القومي عن طريق إدماج الأقليات في المجتمع وفي مؤسسات الدولة ، فالمقاربة الأمنية لقضية الأقليات تنطوي على تحديات حقيقية أخطر من صراع المصالح .
- لا يجب انصياع العرب للعداء مع إيران و عدم السير وراء المعارك الأمريكية لأنها تعمل على تغذية العداوة المذهبية الأمر الذي يزيد من ضياع المصالح العربية .
- الأمن الخليجي يتحقق من خلال دائرتين مهمتين أولا : دائرة الأمن الذاتي لكل دولة بوجوب القيام بإصلاحات داخلية تشمل كافة المجالات ، ثانيا : دائرة الأمن الجماعي الإقليمي و يتحقق من خلال تكاتف الجهود بين دول الخليج الثمانية و مشاركتهم جميعا في صياغة الترتيبات الأمنية مع ضرورة استبعاد دائرة أمن دول التحالف الغربي و فكرة إضافة دول إلى المجلس لا تنتمي لذلك الإقليم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية :

I. الكتب :

1. الشجاع ،أحمد أمين ، بعد الثورة الشعبية اليمنية: إيران والحوثيون مراجع ومواجع، السعودية، البيان، الطبعة الأولى، 2013 .
2. العتيبي، منصور حسن ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979 – 2000)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2008.
3. العساف، سوسن ، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008.
4. النفيسي ،عبد الله فهد ، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، الكويت، دار قرطاس للنشر، 1999 .
5. المجالي ،عصام نايل ، تأثير التسلح الإيراني علا الأمن الخليجي، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
6. العامري، فضل طلال ، الطريق إلى الحرب... سيناريوهات الحرب بين (أمريكا – إسرائيل ... إيران)، مصر هلا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2011 .
7. الطحاوي ،عبد الحكيم عامر ، العلاقات السعودية – الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، السعودية، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى،2004 .
8. الكواز ، محمد سالم ، العلاقات السعودية الإيرانية 1979 – 2011: دراسة تاريخية سياسية، الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2014 .
9. البدران،عبد العظيم ،كيف تحكم إيران؟: دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2014 .
10. أبو زيد ، سركيس ، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون؟، لبنان، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2010 .
11. أوركاد ، برنار ، جغرافية إيران السياسية، ترجمة: فاطمة على الخوجة، لبنان، منشورات أرمان كولين، الطبعة الأولى، 2012.
12. علي عودة العقابي ، العلاقات الدولية : دراسة تحليلية في الأصول و النشأة و التاريخ و النظريات، العراق ، (د.د.ن)، 2010 .
13. الراشيدي ، أحمد و حتيّ، ناصيف يوسف، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.

14. إدريس ، محمد السعيد ، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية ، مصر، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001.
15. بن عنتر ،عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية،2005 .
16. بليس جون و سميث ،ستيف ، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004 .
17. بوقي – إلهه روستامي ، تأثير إيران ونفوذها في المنطقة، ترجمة: فاطمة نصر، مصر، إصدارات سطور الجديدة، الطبعة الأولى، 2010 .
18. تسو ، صن ، فن الحرب، ترجمة: رؤوف شبابيك، بيروت، دار الطليعة، 2007 .
19. جندلي، عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
20. حتّي، ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985 .
21. دورتي جيمس و بالستغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985 .
22. سليم، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مصر، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998 .
23. عبد الله ،عادل علي ، محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، الإمارات العربية المتحدة، دار مدارك للنشر، الطبعة الخامسة ، 2014.
24. عبد المنعم ،ممدوح ، إيران... لماذا. نوم الذئاب، مصر ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ،الطبعة الأولى ، 2011 .
25. فرج ،أنور محمد ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة قس ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2008 .
26. كامرو ، مهران ، "سياسات إيران الأمنية الإقليمية والخارجية في الخليج"، قطر، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2010.
27. كوفيل ،تييري ، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، لبنان، دار الفرابي، 2008.
28. مقلد ،إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات، مصر، المكتبة الأكاديمية، 1991 .
29. محمد، زينب عبد العظيم ، الموقف النووي في الشرق الأوسط: في أوائل القرن الحادي والعشرون، مصر، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى ، 2007 .

30. مسعد،نيفين عبد المنعم ،صنع القرار في إيران والعلاقات الإيرانية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 .
31. ناصر ، شحاتة محمد ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الاستمرارية والتغيير، مصر، دار العين للنشر ، الطبعة الأولى، 2015 .
32. ناصر ،علي ناصر ، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، لبنان، دار الفرابي، الطبعة الأولى، 2013 .
33. هاشم ،حامد أحمد مرسي ، نظرية المباريات و دورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على : الصراع العربي الإسرائيلي، مصر، مكتبة مدبولي، 1984 .

II. الدوريات و المجلات :

1. الحربي، سلمان عبد الله ، "مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008 .
2. أحمد، حسين الحاج علي ،"حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي"، سلسلة المستقبل العربي، لبنان ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 23، 2002 .
3. الدسوقي ،أيمن إبراهيم ، "معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي"، مجلة المستقبل العربي، لبنان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 434، أفريل 2014 .
4. جبر، دنيا محمد و علوان، ابتسام حاتم ، الاستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية، وتأثيرها على توازن القوى الدولي، المجلة العسكرية، العراق، جامعة المستنصرية، العدد 9، 2012 .
5. عبد الفتاح ، بشير ، "القوة العسكرية وحسم الصراعات: الولايات المتحدة نموذجا"، رؤى معاصرة، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنساني، العدد السادس، أوت 2008 .
6. علاي ،ستار جبار ، "النظام السياسي في إيران"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، جامعة المستنصرية، العدد46، 2014 .
7. كبابي، صليحة ، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية ،الجزائر،جامعة قسنطينة 1، العدد 38، ديسمبر 2012 .
8. مقلد، اسماعيل صبري ، "موضوع الإستراتيجية السوفيتية"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مطابع الأهرام ، العدد 7، يناير 1967 .
9. محمد ،عبد الله يوسف سهر ، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مطابع الأهرام ، العدد 138، أكتوبر 1999 .

III. الأطروحات و المذكرات :

1. المحارب ، محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن ، مقومات الاستراتيجية الأمنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مكافحة الجريمة، المعهد العالي للعلوم الأمنية، 1988.
2. إيدابير ، أحمد ، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.
3. أبو سمهدانة ، عز الدين عبد الله ، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط: 2000-2008: دراسة حالة القضية الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012.
4. المطيري ، وضحة ذيبان غنام ، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003 – 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2010 – 2011 .
5. الشمري، منصور بن زويد بن لافي ، رؤية إستراتيجية للعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإستراتيجية، السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، قسم الإستراتيجية، 2012 .
6. العدوان ،طايل يوسف عبد الله ، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002 – 2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 143.
7. المطيري ،عبد الله فالح ، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية،
8. المهري ،عبد العزيز عبد العزيز ، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقراره خلال الفترة (1990 – 2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2009 – 2010 .
9. بن سعدون ،اليامين ، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة، كليّة الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

10. رسولي ،أسماء ، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011 .

11. حمزة ، حسام ، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولة، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

12. حمزاوي، جويدة ، التصور الأمني الأوروبي: نحو بني أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

13. حجار ، عمار ، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان02 20 .

14. دندان ،عبد القادر ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغيير 1991-2006 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ، الجزائر،جامعة باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007-2008 .

15. رداف ، طارق ، الاتحاد الأوروبي: من استراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، فرع: العولمة والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2005 .

16. زلاقي ،حبيبة ، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009، 2010.

17. شبلي ،سعد شاكر ، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008 .

18. قجالي ، محمد ، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القسم العام، 2007 – 2008.

19. قاسي ، فوزية ، الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012–2013.

20. قريب ، بلال ، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011.

21. مزياني ، لطفي ، الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011–2012.

22. نوري، عزيز ، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011–2012.

IV. مواقع الأنترنت :

1. الآغا ،محمد عوة ، "مستقبل العلاقات الإيرانية التركية تعاون أم صراع"، متحصل عليه Maannews.net/content.aspxid=777039

2. أبا الحكم، "تركيا وإيران. صراع أم تنافس؟"، متحصل عليه www.albasrah.net/ar-articles-2012/0412/abahakm-190412.html

3. الرنتيسي ،محمود سمير ، "عاصفة الحزم: حدود التنافس التركي – الإيراني"، متحصل عليه Studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154593155867397.html

4. الشرقاوي، باكينام ، "السياسة الخارجية الإيرانية"، متحصل عليه http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/DE4ADD73-AD4C-44ED-B455-5EC92-AOF-43A9

5. العبادي ،كفاية ، "أين يقع مضيق هرمز"، متحصل عليه www.Mawdoo3.com

6. عبد الوهاب القصاب ، "العراق في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية "، متحصل عليه
http://studies.aljazeera.net
7. الشعيلي،،محمد بن حمد " التنافس الأنجلو – فرنسي في عمان في القرن الثامن عشر"، متحصل عليه
Alwatan.com/details/18902
8. الأسرج ،حسين عبد المطلب ، "أمن الخليج في ظل الاتفاق النووي مع إيران"، متحصل عليه
https:www.researchgate.net/publication/288839324-amn-alkhalyj-fy-zlalatfaq-alnwwy-m-alayran
9. "إيران والخليج ... عدو حقيقي أم صديق خفي؟ !"، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، متحصل عليه
www.Gulfstudies.Info
10. "استراتيجية"، متحصل عليه
https://ar.wikipedia.org/wiki/
11. " الجزر الإماراتية الثلاث"، متحصل عليه
www.algazeera.net/encyclopedia/issues/2015/06/22/
12. بوحنية، قوي ، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، متحصل عليه
Studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm
13. بكير ،علي حسين ، "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية .. القدرات وحدود التأثير"، متحصل عليه
Studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactros/2013/04/2013411102151266414.html
14. برزكر، كيهان ،"مكانة الإقليمية في سياسة إيران الخارجية"، متحصل عليه
http://ar.cmess.ir/default.aspx?tabid=1008.articleId=62
15. حمدوش، رياض، "الدراسات الإقليمية :نظرية الإقليم"، محاضرات في نظرية التكامل و الاندماج، الجزائر، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، متحصل عليه
hamdoucheriad.yolasite.com/.../...الدراسات%20الاقليمي
16. حميد، صالح " سكان إيران بلغو 80 مليونا تنفيذا لخطة خامنئي"، متحصل عليه
www.alarabiya.net/ar/iran/2014/12/27/html
رضوي، حيدر ، "القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج"، متحصل عليه
http://www.al-tobeer.com/art814.html

17. سالم، سيدي أحمد ولد أحمد ، "الولي الفقيه ... الدور والصلاحيات"، متحصل عليه www.aljazeera.net

18. عبد العزيز ،خالد بن سلطان ، "ترتيبات الأمن في منطقة الخليج العربي بعد حرب تحرير الكويت"، متحصل عليه www.moqatel.com/openshare/Behoth/Iraqkwit/30/sec09doc-cvt.htm

19. عباس ،فيصل أحمد ، "وسائل الاستراتيجية تجاه الأهداف والغايات"، متحصل عليه mod.gov.sd/index.php/section-blog/81-21102.html

20. عبد الحكيم ،معين ، "إيران قوة سياسية إقليمية ودولية بارزة"، متحصل عليه http://www.wahdiaslamya.org/issmes/136/mahkim.thm

21. "مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة"، متحصل عليه http://studeis.aljazeera.net

22. مامورا، تاكايوكييا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: زقاغ، عادل، متحصله عليه http///www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

23. " نائب إيراني: البحرين من حق إيران وليس السعودية !!"، متحصل عليه Islammemo.cc/akhbar/arab/2012/05/149901.html

24. همام، سامح ،"حركة حماس في الانتخابات التشريعية ودور إيراني جديد"، متحصل عليه http://www.albaaimah.net/index.aspax/3Ffunetion/3ditem/26id11004/26iang/3d

25. هاني ،رياض ، "الأمن العراقي وغياب العقيدة الأمنية"، متحصّل عليه: aliraqnews.com/الأمن/مقالات–آراء.../

26. " وسائل القوة"، متحصل عليه: Syr-res.com/pdf.php ?id=5302

V. المحاضرات و البحوث :

1.عبد القادر ،عبد العالي ، "النظرية الواقعية"، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، الجزائر، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009 .

2. النعاس ،جمال سالم عبد الكريم ، "الأبعاد الجيواستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز: دراسة في الجغرافيا السياسية"، ورقة بحثية، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2011 .

3." القوى الداخلية في المجتمع الإيراني، المحور الثالث: القوى الاجتماعية"، ملفات بحثية، مصر، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20 أكتوبر 2010.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

I.Livres /Books :

1−Bazun , Barry and Woever, Ole, *Region and powers, the structure of international security*, New York, CambridgeUniversity, 2003.

2- David , Charls Philippe et Roche, Jean jaques , Théories de la securité, France,Paris, Edition Montchrestien, 2002.

3- Williams Paul D,Security studies :An Introduction ,Simultaneously published in the USA and Canada :Routleedge,2008,32 .

4−Roche Jeans Jacque , théorie des relations internationales ,paris ,montchrestien éditions , 2004 .

2 .Sites d'Internet :

1−Hélène Viau, " la théorie critique et le concept de Sécurité en Relations Internationales"،
http://www.er.upama/nobel/cepes/note8.htm

2-The Copenhagen school (InternationalRelations), http://www.wikipedia.org/wideningsecuritycopenhagen/school(internationalrelations).html

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
مقدمة.....	أ – خ
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة	9
المبحث الأول : ماهية الإستراتيجية الأمنية	10
المطلب الأول : تعريف الإستراتيجية	10
الفرع الأول : التعريف اللغوي للإستراتيجية	10
الفرع الثاني : التعريف الإصطلاحي للإستراتيجية	11
المطلب الثاني : مفهوم الإستراتيجية الأمنية	13
الفرع الأول : الإستراتيجية الأمنية و علاقتها بالسياسة و العقيدة الأمنيتين	13
الفرع الثاني : تعريف الإستراتيجية الأمنية	14
المطلب الثالث : وسائل الإستراتيجية الأمنية	15
الفرع الأول : الوسائل المادية	16
الفرع الثاني : الوسائل المعنوية	16
المبحث الثاني : مفهوم الأمن من منظور العلاقات الدولية	18
المطلب الأول : مفهوم الأمن من منظور تفسيري – وضعي	18
الفرع الأول : الأمن من المنظور الواقعي	18
الفرع الثاني : الأمن من المنظور اللبرالي	24
المطلب الثاني : مفهوم الأمن من منظور تكويني – تأملي	27
الفرع الأول : الأمن من منظور البنائية	27
الفرع الثاني : الأمن من منظور النقدية – الإجتماعية	29
المطلب الثالث : مفهوم الأمن من منظور توسعي	31
الفرع الأول : المفهوم الموسع للأمن وفق أطروحات مدرسة كوبنهاغن	31
الفرع الثاني : مقترب مركب الأمن الإقليمي	34
المبحث الثالث : النظريات المفسرة لدور و توجهات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج.....	36
المطلب الأول: نظرية النظام الإقليمي	36
الفرع الأول : تعريف النظام الإقليمي.....	37

الفرع الثاني : أهمية النظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية.....	39
المطلب الثاني: نظرية الدور.....	43
الفرع الأول : تعريف الدور.....	43
الفرع الثاني :أهمية نظرية الدور في السياسة الخارجية.....	45
المطلب الثالث : نظرية المباريات	48
الفرع الأول : تعريف نظرية المباريات.....	48
الفرع الثاني : نظرية المباريات في مجال العلاقات الدولية.....	49
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني : تطبيقات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج	55
المبحث الأول: المكانة الجيوستراتيجية للخليج في السياسة الإيرانية	56
المطلب الأول: المحددات المتحكمة في صياغة الإستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج	56
الفرع الأول : المحددات الداخلية	56
الفرع الثاني : المحددات الخارجية	64
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج	69
الفرع الأول : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج	69
الفرع الثاني : الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج	71
المبحث الثاني: التصور الإيراني للأمن في منطقة الخليج	73
المطلب الأول: المفهوم الإيراني لأمن الخليج	73
المطلب الثاني: التحديات الأمنية في منطقة الخليج من منظور إيراني	75
الفرع الأول : التحديات التماثلية	75
الفرع الثاني : التحديات اللاتماثلية	83
المطلب الثالث: آليات مواجهة التحديات الأمنية في الخليج	86
الفرع الأول: التعاون الجماعي	86
الفرع الثاني: التعاون الثنائي	88
المبحث الثالث: الطموحات الإقليمية لإيران في منطقة الخليج وآفاقها المستقبلية	90
المطلب الأول: الريادة الإقليمية	90
الفرع الأول: البعد الإيديولوجي	90
الفرع الثاني: البعد الأمني	92
المطلب الثاني: تطويق التواجد الأجنبي بالمنطقة	95

الفرع الأول: التصدي للتواجد الأمريكي	**95**
الفرع الثاني: التصدي للنفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط	**99**
خلاصة الفصل	**101**
الخاتمة	**103**
قائمة المراجع	**108**
فهرس الأشكال	**118**
فهرس الموضوعات	**120**
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	

المـلـخـص

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب الرئيسية التي تقوم عليها الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه الخليج ، كونها المنطقة التي تكتسي أهمية محورية في الفكر الإستراتيجي الإيراني ، و يعد هذا الأمر من الثوابت في سياسة إيران سواء قبل الثورة أو بعدها، و تحكم هذه السياسة جملة من المحددات ، إذ تنظر إيران لمنطقة الخليج على أنها مجال حيوي لها و أن أي مساس بالمنطقة يعني المساس بأمنها القومي و مصالحها الحيوية، وتفرض التحديات التماثلية و اللاتماثلية لأمن الخليج المزيد من الجهود لتعزيز الوضع الأمني الإقليمي من خلال إنشاء إطار أمني إقليمي لمنطقة الخليج ، إلّا أن تضارب الرؤى بين إيران و دول الخليج الأخرى بخصوص مسألة الأمن حال دون الخروج بإستراتيجية أمنية خليجية موحدة تحقق استقرار المنطقة و تردع التدخل في شؤونها من أي دولة خارج الإقليم، من جهة أخرى تتوق إيران للعب دور إقليمي يتناسب مع قابليتها الإستراتيجية، و لبسط هيمنتها فهي تدرك تماما حجم قوتها و تنوع عناصرها ما يساعدها على تحقيق طموحاتها،مستغلة فشل السياسة الأمريكية في المنطقة لتأكيد حضورها الإقليمي وصد التواجد الأجنبي و الأمريكي بالمنطقة .

Summary:

This study aims to explore the main aspects that forms the Iranian security strategy towards Gulf region. The region has a pivotal importance in the Iranian strategic thinking, and represent a constant subject in Iranian policy before and after the Islamic Revolution, and this policy is governed by several parameters; since Iran considers Gulf region as its vital area and sees any interference in the region as a threat to its national security and vital interest. The symmetric and asymmetric challenges for Gulf security requires more efforts to reinforce the regional security status through the establishment of a regional framework for the security in the region, However, the divergence of opinions between Iran and the rest of Gulf states on security matters prevented to come out with a common security strategy to ensure stability and deter intervention from outside the region. Besides this, Iran is eager to play a regional role that matches its strategic weight, and in order to spread its dominance/hegemony Iran seems to know very well its strength and the diversity of its elements that may help in achieving this ambitions, exploiting the failures of American policy in the region to emphasize its regional presence and push back foreign and American presence in the region.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب الرئيسية التي تقوم عليها الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه الخليج ، كونها المنطقة التي تكتسي أهمية محورية في الفكر الإستراتيجي الإيراني ، و يعد هذا الأمر من الثوابت في سياسة إيران سواء قبل الثورة أو بعدها، و تحكم هذه السياسة جملة من المحددات ، إذ تنظر إيران لمنطقة الخليج على أنها مجال حيوي لها و أن أي مساس بالمنطقة يعني المساس بأمنها القومي و مصالحها الحيوية، وتفرض التحديات التماثلية و اللاتماثلية لأمن الخليج المزيد من الجهود لتعزيز الوضع الأمني الإقليمي من خلال إنشاء إطار أمني إقليمي لمنطقة الخليج ، إلّا أن تضارب الرؤى بين إيران و دول الخليج الأخرى بخصوص مسألة الأمن حال دون الخروج بإستراتيجية أمنية خليجية موحدة تحقق استقرار المنطقة و تردع التدخل في شؤونها من أي دولة خارج الإقليم، من جهة أخرى تتوق إيران للعب دور إقليمي يتناسب مع قابليتها الإستراتيجية، و لبسط هيمنتها فهي تدرك تماما حجم قوتها و تنوع عناصرها ما يساعدها على تحقيق طموحاتها،مستغلة فشل السياسة الأمريكية في المنطقة لتأكيد حضورها الإقليمي وصد التواجد الأجنبي و الأمريكي بالمنطقة.

Summary:

This study aims to explore the main aspects that forms the Iranian security strategy towards Gulf region. The region has a pivotal importance in the Iranian strategic thinking, and represent a constant subject in Iranian policy before and after the Islamic Revolution, and this policy is governed by several parameters; since Iran considers Gulf region as its vital area and sees any interference in the region as a threat to its national security and vital interest. The symmetric and asymmetric challenges for Gulf security requires more efforts to reinforce the regional security status through the establishment of a regional framework for the security in the region, However, the divergence of opinions between Iran and the rest of Gulf states on security matters prevented to come out with a common security strategy to ensure stability and deter intervention from outside the region. Besides this, Iran is eager to play a regional role that matches its strategic weight, and in order to spread its dominance/hegemony Iran seems to know very well its strength and the diversity of its elements that may help in achieving this ambitions, exploiting the failures of American policy in the region to emphasize its regional presence and push back foreign and American presence in the region.